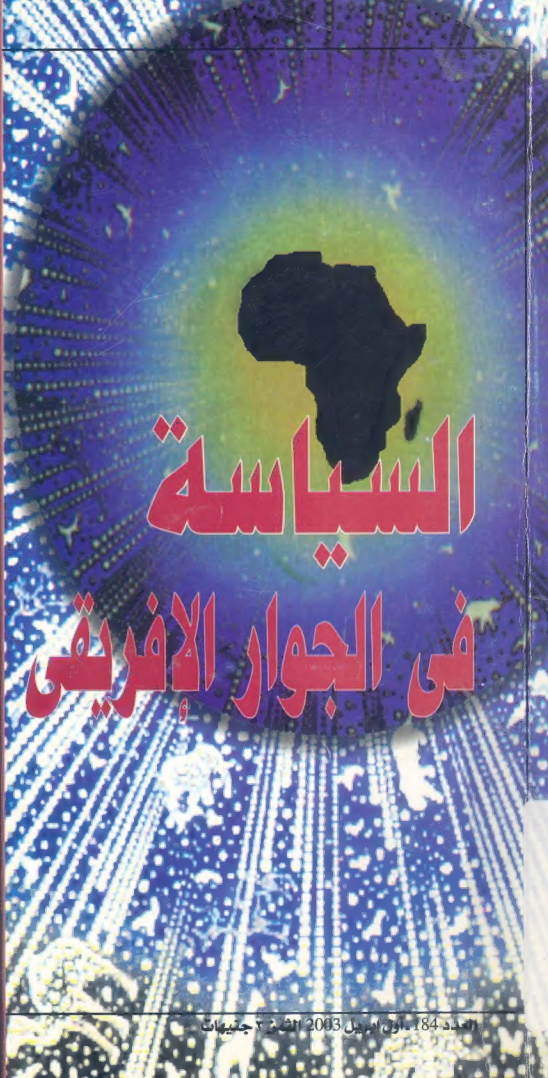


دكتور عبد الملك عودة



# كتاب الاقتصاد

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس التحرير

عصام رفعت

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

مدير التحرير

شميرة الرافعي

نائب رئيس التحرير للشؤون الفنية

فايزة فهمي

## الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكياً

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام  
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠  
— فاكس ٩٣٣٤٦ - ٩٢٠٠٢  
— فاكس ٥٧٨٦٠٢٣  
— الرقم البريدي : ١١٥١١

# السياسة فى الجوار الافريقى

دكتور عبد الملك عودة

العدد 184 - أول ابريل 2003

## مقدمة

---

هذا هو موعدنا السنوى للجولة التى يأخذنا إليها  
الأستاذ الجليل الدكتور عبد الملك عودة ونطوف خلالها  
بأرجاء القارة الأفريقية نتعرف على أهم المتغيرات  
السياسية والاقتصادية بها .

وجولة هذا العام خصصها المؤلف لرصد العلاقات  
المصرية مع الجوار الأفريقى حيث يتم تناول هذه  
العلاقات من كافة أوجهها تاريخيا وحاضرا وتوقعات  
تطورها مستقبلا .

أهم الأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية  
والدولية التى أثرت فى القارة الأفريقية مع التحليل  
العلمى الدقيق نقرأها فى هذا الكتاب الشيق .

والله الموفق

رئيس التحرير

## تقديم العلاقات المصرية مع الجوار الافريقى

● نشأت العلاقات مع مناطق الجوار الافريقى جنوبا وغربا منذ قيام الدولة المركزية فى مصر القديمة، وطوال هذا التاريخ الطويل استمرت العلاقات فى أشكال مختلفة وعلى مستويات متنوعة، كما توسع مفهوم الجوار الافريقى نتيجة للتفاعلات السياسية والعسكرية والدينية والتجارية بين مصر من جانب وبين الوحدات والتكوينات البشرية والسياسية التى عاشت فى الجوار الافريقى جنوبا وغربا .

سواء أكانت مصر دولة مستقلة أم كانت خاضعة لسلطة أجنبية.

● ودارت هذه التفاعلات والعلاقات حول أربعة موضوعات كبرى هى:

١- ماء النيل، هو أساس تراكم قوة الدولة وتماسك المجتمع واستقراره بالمعنى المادى والحضارى، وأنشغل المصريون بموضوع النهر من منبعه إلى مصبه، وبالناتج المترتبة على تدفق المياه أو عدم تدفقها قادمة من الجنوب فى موسم الفيضان السنوى، كما تعددت النظريات والتفسيرات الخاصة بهذه النتائج وارتباطها بمفهوم وتطبيقات الأمن القومى المصرى.

٢- استخدامات القوة العسكرية المصرية لحماية وجود الدولة والمجتمع، فى صور الدفاع ضد أى هجوم أو خطر يأتى من الجوار الافريقى غربا وجنوباً، وفى صور تأمين امتداد الحدود والتأثير المصرى وفرض الأمن والسلام فى مناطق الجوار الافريقى غربا وجنوباً، وقد حدث هذا مرارا وتكرارا خلال عهود التاريخ المصرى الفرعونى والقبلى والاسلامى والحديث، وأفاضت مدرسة المؤرخين المصريين فى تسجيل الاحداث والوقائع خلال عهود التاريخ المصرى.

٣- انتشار الاديان السماوية من مصر إلى مناطق الجوار بعد انقضاء عهود الديانات الوثنية السابقة، وفى كل هذه الحالات صاحب الانتشار الدينى توسع ثقافى ومعرفى ومعلوماتى فى ميادين الدين واللغة والتعليم .. إلخ، ويعد الفتح الاسلامى لمصر تكوينت تدريجيا فى مناطق الجوار الافريقى دائرة اسلامية ودائرة عربية، ومازالت الدائرة الاسلامية أكثر اتساعا من الدائرة العربية فى القارة الافريقية.

٤- تبادل تجارى واقتصادى وحركة انتقال للأفراد والثروات فى صور فردية أحيانا وفى صور هجرات قبلية أحيانا أخرى، وقد ارتبطت هذه المبادلات والحركة بالتقدم فى وسائل الانتاج والتوزيع ، وفى وسائل النقل والمواصلات، ويسجل التاريخ الطويل لهذه المسيرة الاقتصادية فتح طرق التجارة عبر مناطق الجوار الافريقى غربا وجنوباً، وأن طرق التجارة تحولت منذ العصور الوسطى إلى طرق لطلب العلم فى مراكزه الثقافية والتعليمية فى مصر وفى مقدمتها الأزهر الشريف، وينطبق هذا الدور التعليمى على كنيسة الاسكندرية وأتباعها من الأقباط الارثوذكس فى افريقيا.

● بعد إنشاء الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على باشا ثم فى عهد الخديوى إسماعيل مارست الدولة تطبيق مشروع الوحدة السياسية والوحدة الماثية فى حوض نهر النيل، ولكن الاحتلال البريطانى عام ١٨٨١ ومؤتمر برلين لتقسيم القارة الافريقية (٨٤-

١٨٨٥) أدت إلى تصفية الامبراطورية ونهاية تطبيق المشروع، ولكن القرن العشرين شهد إعلان قيام الدولة المصرية المستقلة بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وتراكمت قاعدة متنامية في ميدان المعلومات والمعارف المتنوعة عن الجوار الأفريقي الذي توسع مفهومه ليشمل مناطق القارة بمعناها الجغرافي، ثم حدثت ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ في مصر وانتشرت في الجوار الأفريقي ثورة تصفية الاستعمار وإعلان الاستقلال، وشهدت مناطق الجوار الأفريقي قيام الدول المستقلة في مناطق الغرب والجنوب، وتبادلت الدولة المصرية العلاقات مع هذه الدول المستقلة حديثاً، وظهرت مراحل العمل المشترك في المنظمات الدولية والإقليمية وفي حركة عدم الانحياز.

● وعندما انتهت الحرب الباردة رسمياً في عام ١٩٨٩ بالاجتماع التاريخي بين الرئيس الأمريكي والسوفييتي، بدأت سنوات وتطورات ما بعد الحرب الباردة، وقد استلزم المناخ العالمي والإقليمي من السياسة المصرية إعادة النظر والتقييم في السياسات المتبادلة وأهدافها وأدواتها مع دول الجوار الأفريقي، وقد حدث هذا أيضاً بالنسبة لباقي دول القارة الأفريقية الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، وما تلاها من قيام الاتحاد الأفريقي بديلاً عن المنظمة.

● طوال الأعوام التسعينات من القرن العشرين، تابعت مجلة الأهرام الاقتصادية في مقالات أسبوعية وقائع وأحداث السياسات الأفريقية المتبادلة على الجانبين المصري ودول الجوار الأفريقي، كما أسهمت المجلة بجمع المقالات كل عام لتصدر في كتاب الأهرام الاقتصادي، ويضم الكتاب الحالي المقالات التي نشرتها المجلة عام ٢٠٠٢، وقد أعدت ترتيبها في مجموعتين هما:

أولاً: الأحوال والوقائع في دول الجوار الأفريقي.

ثانياً: الديمقراطية والانتخابات في دول الجوار الأفريقي.

**د. عبد الملك عودة**

أولاً:

---

# الأحوال والوقائع في دول الجوار الأفريقي

---

# ماذا يجرى فى الجوار الأفريقى؟

● تتداول وسائل الاعلام العالمية أنباء وأحداث منطقة القرن الأفريقى وشرق افريقيا، وان الذين يشاركون فى صنعها هم أطراف افريقية وأوروبية وأمريكية، ويضع هذا المقال مجموعة الأحداث والسياسات فى منظومة ترابط سياسى تكشف عن الأهداف الحقيقية نحو المنطقة، ويبدأ بتحديد المنطقة التى تمتد من باب المندب جنوب البحر الأحمر الى خليج عدن وبحر العرب حتى مدخل الخليج العربى الفارسى، كما تشمل جزءا من مياه المحيط الهندى حتى خط الحدود الفاصلة بين كينيا وتنزانيا فى شرق افريقيا. وهذه المنطقة البحرية تضم عددا من الجزر فى مقدمتها جزيرة مصيرة العمانية وجزر سوقطرى اليمنية.

● الجزء الأول من منظومة الأحداث يجرى فى البحر ويشمل وصول الاسطول الالمانى الى المنطقة بعد عقد اتفاقية بين المانيا وجيبوتى تقضى باتخاذ ميناء جيبوتى ومطاراتها قاعدة ارتكاز اساسية لتقديم الخدمات والتسهيلات البحرية والجوية، ويعد هذا وصل الاسطول الايطالى الذى يتردد انه سوف يتخذ قاعدة ارتكاز فى جيبوتى أو فى موانئ صومالية، ولا يثير وصول هذين الاسطولين حساسيات فرنسية، لأن فرنسا موجودة فى جيبوتى بموجب اتفاقية دفاع مشترك مع جيبوتى، كما ان الدول الثلاث أعضاء فى الاتحاد الأوروبى وأعضاء فى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة، فضلا عن هذا فان الاسطول الخامس الأمريكى يتخذ مركز قيادته فى الخليج ولكن مظلته العسكرية ونشاطه البحرى يغطى كل المنطقة البحرية ويستفيد من التسهيلات والخدمات فى موانئ الدول المطلة على مياه المحيط الهندى والقواعد الموجودة فى الجزر المنتشرة فى المحيط.

ومن جانب آخر فقد أرسلت بريطانيا سفنا حربية تعمل ألف جندي الى كينيا فى الاسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٠١ وقالت انهم يقضون اجازة عيد الميلاد فقط وان وصولهم الى الموانئ الكينية لايعنى اى عمل عسكري، أما فى الاسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٢ فقد أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة آلاف جندي الى الساحل الكينى وأعلنت عن مناورات مشتركة مع جيش كينيا، وقالت ان هذا اتفاق سابق قبل أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن، وأعلنت كينيا ان قواتها البرية سوف تشارك فى المناورات التى ينتظر ان تستغرق بضعة أسابيع.

● الجزء الثانى من منظومة الأحداث يجرى على البر الافريقى، ويكشف هذه الأحداث الاتهامات المتبادلة بين الجانبين الصومالى والاثيوبى، فالحكومة الصومالية الانتقالية تتهم الاثيوبيين بارسال قواتها المسلحة ومعونتها العسكرية الى الفصائل والميليشيات المعارضة التى يتزعمها أمراء الحرب فيما يسمى بمجلس المصالحة والاصلاح، واثيوبيا



تتفى هذه الاتهامات بدعوى أنها أكاذيب وهداه تشويه صورة ودور اثيوبيا فى المنطقة ولكن الانباء المتداولة فى وسائل الاعلام تتحدث عن نشاط يقوى بدعم أمريكى - أوروبى فى مجال انشاء معسكرات تدريب لجنود ومقاتلى المعارضة المسلحة فى مدن ومعسكرات وسط جنوب الصومال وهى منطقة بونت لاند، وتتردد الانباء عن اتصالات أمريكية وألمانية مع صوماليالاند لاستعمال ميناء بريرة، وتحدث الانباء عن الرغبة المشتركة لإنشاء جيش نظامى للمعارضة يتكون من أربعة آلاف مقاتل صومالى وأن أعضاء الميليشيات المسلحة يتوافدون حاليها على معسكرات التدريب التى يقوم بالعمل فيها ضباط ومدربون من اثيوبيا ، ومصدر هذه الانباء كلها هى الاطراف الصومالية مع نفى اثيوبى مستمرة .

#### ● القراءة السياسية للأحداث تكشف عن الملاحظات التالية:

- تتيح المناسبة الحالية عودة العسكرية الألمانية والعسكرية الايطالية الى منطقة الشرق الافريقى بوجه عام، علما بأن الاستعمار الألمانى تمت تصفيته فى تسويات الحرب العالمية الأولى وإن الاستعمار الايطالى تمت تصفيته فى تسويات الحرب العالمية الثانية، وإن كلا منهما كانت له مستعمرات فى منطقة القرن وشرق افريقيا .  
- ان تدخل دول الجوار الافريقى بالتسليح والتدريب للأطراف الصومالية المتنازعة فى داخل الصومال - انما هو أساسا ترجمة وتعبير عن مصالح كل دولة من هذه الدول، وأن كانت هذه التدخلات تتم تحت عنوان المشاركة فى مكافحة الارهاب، ولكن كل دولة افريقية لها حساباتها الخاصة وأهدافها الخاصة فى مساندتها وتأييدها لطرف صومالى ضد طرف آخر، ويصدق هذا القول على مواقف الاطراف الصومالية ايضا .  
- ان السياسة الأمريكية هى القائد وهى المرجع الأول فى تخطيط وتنفيذ هذه التحركات فى البحر وعلى البر، كما أنها تتولى القيادة لمجموع الأساطيل الأوروبية المشاركة فى هذه العمليات .

- ان المنطقة البحرية والبرية التى تجرى فيها هذه العمليات هى منطقة ذات أهمية عربية وافريقية، ولذلك فإنه من المنتظر أن تتابع الدول البحر أحمرية على الجانبين العربى والافريقى هذه السياسات وتراكماتها، ومن المنتظر ايضا ان تهتم جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى بهذه الموضوعات والسياسات التى يجرى تنفيذها وتطبيقها فى المنطقة، إذ فى تقديرى ان الأهداف النهائية ليست فقط فيما يسمى بالحرب ضد الارهاب، وإنما هى فى جوهرها فرصة لترتيب الأوضاع السياسية وعلاقات الجوار وسياسات الحكم لصالح التصورات والرؤى الأمريكية والأوروبية لمستقبل المنطقة .

# مناخ المصالحة فى الجوار الجنوبى

● تشتمل منطقة الجوار الجنوبى للدولة المصرية على تسع دول أعضاء فى حوض نهر النيل، ودولتين من القرن الأفريقى هما الصومال وجيبوتى، إذ إن باقى الدول الأعضاء فى القرن الأفريقى تعتبر من حوض النيل، وطوال العقد الأخير من القرن العشرين شهدت أغلبية دول منطقة الجوار الجنوبى منازعات مسلحة وحروباً أهلية، كما شهدت محاولات أفريقية وأوروبية وأمريكية وعربية لحل وتسوية هذه المنازعات المسلحة، وقد تابعت مجلة الأهرام الاقتصادى هذه المحاولات وتطورات هذه المنازعات فيما صدر من أعداد طوال السنوات العشر الماضية. والجديد الذى يعرضه هذا المقال هو متابعة التقدم الملموس فى تحقيق المصالحة والتسوية السياسية فى بوروندى والصومال والسودان خلال شهر أكتوبر الحالى.

● استضافت تنزانيا فى شهر أكتوبر الحالى قمة أفريقية لحضور التوقيع النهائى على اتفاق وقف إطلاق النار والمصالحة وتقاسم السلطة فى بوروندى، وكان الاتفاق قد جرى إعداده خلال عام ٢٠٠٠ وبدأ تنفيذه فى أواخر عام ٢٠٠١ بتوقيع الحكومة وست فصائل مسلحة معارضة، وامتنع فصيلان مسلحان من فصائل شعب الهوتو وظلا يقومان بالقتال ضد الحكومة انطلاقاً من أراضى دولة الكونغو كينشاسا ودولة تنزانيا، ويقضى الاتفاق بفترة انتقالية مدتها ٤ سنوات، تنقسم إلى فترتين كل منهما ١٨ شهراً، يتولى السلطة فى الفترة الأولى رئيس الدولة من التوتسى ونائب رئيس من الهوتو وتوزع المناصب الوزارية ومقاعد البرلمان بالتساوى بين الهوتو والتوتسى، وكان الوسيط الدولى والأفريقى فى عملية الاتفاق هو مانديلا الذى أعلن تقاعده عن الوساطة بعد إعداد الاتفاق وتوقيعه، كما ينص الاتفاق على تعهد الاتحاد الأوروبى وبلجيكا بتغطية نفقات قوات حفظ السلام فى بوروندى، وهى قوات ترسلها دول جنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا، وبعد ذلك تولى الوساطة جاكوب زوما نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الذى نجح فى تسوية الخلافات الباقية بين الحكومة الانتقالية والفصيلين المسلحين اللذين لم يوقعا من قبل، ولهذا جرى تنظيم القمة الأفريقية بحضور رؤساء تنزانيا وأوغندا وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية، وكان مما شجع على اتمام الاتفاق والتوقيع ما جرى من مصالحة واتفاق بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وانسحاب القوات التى أرسلتها هاتان الدولتان إلى شرق الكونغو لمساندة القوى المتمردة ضد الحكومة الكونغولية، وبعد اتفاق المصالحة البوروندى أيضاً فى صالح الكونغو إذ يؤدى إلى انسحاب القوى المتمردة من أراضيها وانسحاب جيش بوروندى الذى يطارد هؤلاء المتمردين.

● بالنسبة للصومال استضافت كينيا فى مدينة ألدوريت مؤتمر المصالحة الصومالية تحت مظلة منظمة إيجاد، وهو مؤتمر عام شامل إذ يحضره ممثلو الفصائل المسلحة بدون

استثناء، ووفد الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء، ومجموعات تمثل منظمات المجتمع المدني الصومالي وأعيان وشيوخ العشائر والقبائل، وقد بدأت أعمال المؤتمر في منتصف شهر أكتوبر الحالي وتستمر الجولة الأولى من مداولاته لمدة شهر، وحضر جلسة الافتتاح رؤساء كينيا والسودان وأوغندا واليوتييا، وحضر بصفة مراقب في اجتماعات المؤتمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوث الأمين العام للجامعة العربية، وممثلو الدول الأعضاء في منبر شركاء إيجاد مثل مصر والولايات المتحدة وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، وتقول وسائل الإعلام الدولية إن الأطراف الأوروبية والأمريكية هي التي ستقضي نفقات الاجتماع والمشاركين فيه.

وكانت طوال الشهور الماضية تظهر اعتراضات من جانب عدد من زعماء الفصائل المسلحة بشأن قضايا أعداد التدوين وجدول الأعمال، ولكن اللجنة الممثلة لمنظمة إيجاد والمستولة عن تنظيم المؤتمر تمكنت من تسوية هذه الاعتراضات واستعانت في هذا بضغط من جانب دول الجوار الأفريقي والعربي وضغوط من الأطراف الدولية حتى اكتمل الحضور بدون غياب لأحد الأطراف. وفي هذا المؤتمر سوف تناقش جميع قضايا الدستور الانتقالي ومبدأ تقاسم السلطة بين العاصمة والأقاليم وشكل الدولة وهياكل الحكم. والاستدراك هو رفض جمهورية صوماليالاند المشاركة في المؤتمر.

● بالنسبة للسودان وقع الطرفان الحكومة والحركة الشعبية على اتفاق وقف إطلاق النار في كل المناطق السودانية ووقف جميع الأعمال العدائية طوال فترة التفاوض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، وتقرر استئناف المفاوضات مرة ثانية في ضاحية ماشاكوس الكينية يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢ لاستكمال اتفاق المصالحة وللتسوية السياسية في السودان.

# السياسة الأمريكية والقرن الإفريقي الأكبر

● خلال شهر ديسمبر الحالي واصلت السياسة الأمريكية اجراءات تأمين وتحقيق مصالحة في منطقة القرن الإفريقي الأكبر، وهو مصطلح تستعمله السياسة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو يشمل دول اثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والصومال والسودان وأوغندا وكينيا، وهذه الدول هي الأعضاء في منظمة إيجاد وبهذا يستند المفهوم السياسي العسكري الأمريكي إلى وجود قاعدة تنظيمية مؤسسية أقامتها الدول الأعضاء في منظمة إيجاد للتنسيق فيما بينها وتوثيق ارتباطاتها الإقليمية، وتأسيسا على التطابق بين المفهوم الأمريكي والتنظيم الاقليمي تدخلت السياسة الأمريكية في موضوعات مثل المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية وقامت كينيا والدول الأعضاء الأخرى بنشاط لتحقيق المصالحة تحت المظلة الأمريكية وبمعاونة دول أوروبية وإفريقية أخرى.

● وفي نظرة نحو الجوار الآسيوي على الشاطئ الآخر من البحر الأحمر، ترى السياسة الأمريكية ان دائرة المصالح والأهداف تقع في داخل دائرة أوسع وأكبر تشمل مناطق الخليج العربي الفارسي والجزيرة العربية والمياه الإقليمية والدولية في بحر العرب وشمال المحيط الهندي وجنوب البحر الأحمر ومن ثم فإن ترتيب وتنظيم العلاقات الأمريكية مع دول هذه الدائرة هو مجال الاهتمام والعمل الأمريكي حاليا على المستويات الثنائية والمستويات الجماعية بشكل أو بآخر، ولهذا ترى الوجود الأمريكي حاليا في البر والبحر وهي تستعين في تنفيذ هذه السياسة بجهود وتحالف دول مثل ألمانيا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا .. الخ.

● في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عقد الرئيس بوش اجتماعا في واشنطن مع الرئيس موي رئيس كينيا ورئيس وزراء اثيوبيا زيناوى، وأن الاجتماع الثلاثي يتم تحت مظلة مكافحة الإرهاب وتنظيم القاصدة وتشجيع ودعم جهود الدولتين في ميدان الحملة ضد الإرهاب، ولهذا قال الرئيس بوش ان موارد هاتين الدولتين لا تمكنهما من بذل جهود أكبر في مجال مكافحة وأن الولايات المتحدة سوف تقدم لهما الموارد المالية والتقنية والمعلوماتية اللازمة في هذا المجال، وهضلا عن هذا توقفت موضوعات المصالحة في السودان وفي الصومال وأثار الجفاف والمجاعة والتنمية الاقتصادية في هاتين الدولتين.

● وفي الأسبوع الثاني زار وزير الدفاع الأمريكي بعض دول المنطقة، بالإضافة إلى الاتصالات التليفونية التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي مع بعض الرؤساء بدول المنطقة، وهذا النشاط هو متابعة لزيارة سبق ان قام بها الجنرال تومي فرانكس قائد المنطقة المركزية الأمريكية وشملت زيارة وزير الدفاع دول إريتريا والاثيوبيا وجيبوتي،

والجديد المعلن في هذه الزيارة هو الاعلان الاريتري بالاستعداد للسماح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية والطائرات والموانئ في اطار الحملة ضد الارهاب ، وأكد وزير الدفاع الأمريكي ان التعاون قائم مع اريتريا في ميادين تبادل المعلومات وفتح المجالات الجوية والبحرية للنشاط العسكري الأمريكي.

● وفي جيبوتي اعلن وزير الدفاع الأمريكي ان وجود بلاده العسكري سوف يستمر لعدة اعوام مقبلة قد تصل إلى اربع سنوات، وان القوة العسكرية الامريكية قد انشأت لها قاعدة في جيبوتي ، وان عدد افراد هذه القوة سوف يصل إلى ألف جندي أو يزيد، وان التعاون والتنسيق بين قيادة القوة الأمريكية وباقي القيادات العسكرية الموجودة بالبلاد مثل القيادة الألمانية والأسبانية والفرنسية ، ولهذا وصلت إلى المياه الإقليمية لجيبوتي سفينة حربية أمريكية تكون مركزا لهذه القيادة بالإضافة إلى السفن العسكرية التي أرسلتها الدول الأوروبية للإشراف والمراقبة في منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب وشمال المحيط الهندي . وأهم تصريحات وزير الدفاع الأمريكي في زيارته هي قوله ان القواعد الإرهابية ليست موجودة فقط على الجانب الأفريقي وإنما هي موجودة أيضا على الجانب الآسيوي في اليمن وجنوب المملكة العربية السعودية، وأن السياسة الأمريكية تعتبر جيبوتي مركزا للإملاط على شئون ومجريات الأمور في هذه المنطقة عامة، وقد حدث هذا قبل سفره إلى قطر وتوقيع اتفاقية عسكرية معها.

● في تقديرى ان ما يحدث واحتمالاته المستقبلية يؤثر بالتغيير في خريطة العلاقات السياسية في المنطقة التي تشمل دول القرن الأفريقي وحوض النيل، وهذا امر تهتم به السياسة المصرية لأنه يقع في الجوار الجنوبي للدولة المصرية حيث المصالح الحيوية المصرية، ويضاف إلى هذا المصالح الحيوية لعدد من الدول العربية مثل المملكة السعودية واليمن والسودان والأردن وهي كلها دول بحر أحمرية ، وان بعض هذه الدول بينها تعاون مشترك مثل ما حدث أخيرا بين السودان واليمن وإثيوبيا.

# السياسة الليبية الجديدة

● في مناسبة العيد الثالث والثلاثين لثورة الفاتح من سبتمبر، ألقى العقيد القذافي خطاباً ضافياً تناول فيه سياسة بلاده الداخلية والخارجية ولفت نظري موضوعان وردا بالخطاب يستحقان التفكير والتعليق، كما اعتقد أن مؤسسات السياسة المصرية سوف تهتم بهذين الموضوعين.

والموضوعان هما إعلان ليبيا قبولها بالقانون الدولي والشرعية الدولية، والموضوع الثاني هو مشروع نقل مياه النهر العظيم في ليبيا إلى بحيرة تشاد، وكلاهما له صلة بالمصالح القومية للدولة المصرية.

● يقول العقيد القذافي في الموضوع الأول إن الصراع في العالم المعاصر لم يعد بنادق وسلاحا، وإن إدارة هذا الصراع تتطلب الانصياع للشرعية الدولية التي طالما احتجت عليها ليبيا لفترات طويلة، كما تتطلب القبول بالقانون الدولي والشرعية الدولية مهما كانت مزورة أو مضروبة من أمريكا، ولا سنداس بالأقدام ما لم تقبل ذلك، وأن ليبيا لن تمارس سياسة خارجية مستقلة مع العالم، وستكون سياستها جزءا من سياسة الاتحاد الأفريقي.

● ويبدأ التعليق بالقول إن السياسة الخارجية للدولة الليبية هي من اختصاص قيادتها وشعبها بدون تدخل خارجي، ولكن هذه السياسة الخارجية سوف تنعكس وتترتب عليها آثار ونتائج في العلاقات المتبادلة مع مصر على مستوى ثنائي، وفي العلاقات مع تجمع دول الساحل والصحراء على مستوى جماعي، خاصة أن دول التجمع تحيط بالدولة المصرية من الغرب ومن الجنوب، وأن الأغلبية العديدة في دول التجمع هي من دول الفرنكوفون، وأن ما غير ذلك هي من دول الانغلو فون ومن الدول العربية الأفريقية، لذلك فإنه من المتوقع أن تهتم السياسة الفرنسية أيضا بهذا التحول السياسي بسبب وجود تنافس فرنسي - أمريكي حول النفوذ السياسي والأسواق والتجارة والاستثمار في أفريقيا عامة، ومن ناحية ثانية فإن السياسة الليبية سبق لها التقدم بمشروعات للسلام والمصالحة الوطنية وإيقاف الحروب الأهلية في مناطق أفريقية متنوعة، فلما جاء وقت الحصاد والتسوية السياسية لهذه النزاعات الأفريقية استأثرت بالعملية وتتأرجحها السياسات الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة، ولما طلبت هذه الأطراف مساعدات من الدول الأفريقية لم تكن ليبيا من بين الدول المدعوة للمساعدة والتعاون.

● الموضوع الثاني أن العقيد القذافي طلب في خطابه من أمريكا وأوروبا والأمم المتحدة الاسهام معه في انجاز مشروع تاريخي لربط النهر العظيم الصناعي في ليبيا مع بحيرة تشاد من أجل إقامة مشاريع زراعية يعيش عليها الافارقة.

وهذا موضوع يتطلب تذكر مجموعة من الحقائق التي تتخصص فيها مدارس الجغرافيا

والجيو لوجيا والهيدروليكا، لأن النهر الليبي يستمد مياهه من الخزّاج الجوفي الرملة الحجرى النوى، وهذا الخزّان موجود تحت الارض المصرية والليبية والسودانية والتشادية، وإن مساحته نحو ٢,٣ مليون كيلو متر مربع، وأنه فى عام ١٩٩٨ نشرت وزارة الرى المصرية صفحة معلومات فى الأهرام (١٩٩٨/٢/٢٢) تفيد بتكوين هيئة عليا لدراسة موضوع الاستراتيجية الواجبة فى الاستخدام الامثل لهذه المياه وسحبها لحساب الدول الاطراف فى ملكية الخزّان الجوفى، وأن ما نشر فى ذلك التاريخ يفيد باهتمام الوزارة المصرية ومؤسساتها المتخصصة، وقد مرت أربع سنوات فماذا حدث؟ هل تم وضع اتفاقية دولية تلتزم بها الدول الأربع بشأن تحديد الاسلوب الامثل لسحب المياه واستفاداتها من الخزّان؟ وهل التزمت كل دولة بالكميات والحصص المقررة لها؟ أم أن الموضوع مازال فى مرحلة كتابة المذكرات وعقد الاجتماعات؟ بينما تعلن ليبيا عن مشروع يطلب التمويل؟

● اعتقد أن الموضوع الثانى جد خطير لأن نقل المياه من ليبيا عبر الحدود الدولية السياسية إلى تشاد يستحق دراسة قانونية، إلا إذا كانت دولة تشاد تنشئ شبكة أنابيب لنقل المياه من حصتها داخل أراضيها حتى بحيرة تشاد، خاصة أن بحيرة تشاد جفت وهجرها المواطنون الذين كانوا يقيمون على ضفافها للزراعة والصيد، وإن هيئة اقليمية قد تكونت لبحث الموضوع مع الدول المحيطة بالبحيرة وكلها أعضاء فى تجمع الساحل والصحراء فيما عدا الكاميرون، كما سبق أن ناقشت اجتماعات التجمع موضوع مشكلة بحيرة تشاد، وأن المهنة والمشورة قد طلبت فى هذا الشأن من هيئات اوروبية وعالمية، ولهذا يستحق الموضوع المتابعة.

# تشاد والجوار الليبي

● **التقليل للخلاف بين ليبيا وتشاد من مستوى الخفاء الدبلوماسي الى العلن الإعلامي،** فقد تحدث الرئيس ادريس ديبي خلال شهر يونيه الى الصحافة الفرنسية واشتكى من السياسة الليبية التي تدعم المعارضة المسلحة التي تقودها الحركة من أجل العدالة والديمقراطية، وقال ان حكومته تعرف ان الحركة تنشط اساسا انطلاقا من جنوب الأراضي الليبية حيث منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين، وان حكومته رصدت تعزيزات عسكرية وتسليحا متزايدا لدى الحركة الأمر الذي ترتب عليه اشتباك مسلح اخيرا بين جيش الحكومة وقوات الحركة وطالب ليبيا بان تلعب دورها في الوساطة بين الحكومة والحركة في صراحة ووضوح، مادام الهدف الليبي المعلن هو العمل على اتمام المصالحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة التشادية، كما ذكر ان ليبيا قامت بدور الوساطة والمصالحة بين الحكومة التشادية والمعارضة في يناير ٢٠٠٢، الأمر الذي ترتب عليه توقيع اتفاقية مصالحة بينهما، ولكنه يقول ان الأمور تقهّرت الآن.

● **إن مراجعة العلاقات بين تشاد وليبيا منذ عام ١٩٩٤ تسجل التغيير من المرحلة الصراعية الى المرحلة التعاونية،** فقد صدر في ذلك العام حكم محكمة العدل الدولية بان الشريط الحدودي المتنازع عليه بين البلدين (شريط أوزو) هو ارض تشادية، وأنه على ليبيا ان تسحب قواتها وتوقف عملياتها العسكرية في الشريط الحدودي، وقد قبلت ليبيا الحكم ونفذته فور صدوره، وعقدت الدولتان عددا من الاتفاقيات في مهادين التعاون وحسن الجوار وازداد التعاون بين الدولتين بالتضام تشاد الى دعوة العقيد القذافي لانشاء تجمع الساحل والمصحراء في عام ١٩٩٨، وشاركت في جميع ترتيبات وتنظيمات التجمع الأمنية والاقتصادية والسياسية.

● **ولكن في عام ١٩٩٨ إنشق وزير الدفاع التشادي الأسبق عن الحكومة وشكل الحركة من أجل العدالة والديمقراطية التي اتخذت مقرها ومواقعها في المنطقة الجبلية من شمال تشاد وهي المجاورة لخط الحدود التشادي- الليبي،** وبدأت الحركة في عمليات عسكرية ضد حكومة تشاد، كما بدأت في التنسيق والتعاون مع حركات وأحزاب أخرى معارضة لحكومة الرئيس ديبي، وقد حلت السياسة الليبية للوساطة والمصالحة بين الطرفين حتى نجحت في يناير ٢٠٠٢ في عقد اتفاق مصالحة بين وفد الحكومة ووفد الحركة، ونص الاتفاق على وقف فوري لاطلاق النار واصدار عضو حكومي عام ومشاركة الحركة في مؤسسات الحكومة ومنح مناصب لقيادات المعارضة، وتشكيل لجان قانونية واقتصادية



وعسكرية تتولى متابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

● ولكن الأنباء المتداولة تقول ان امور التنفيذ لم تتحرك كما يجب، وان الانتخابات التشريعية التي شهدتها تشاد في ابريل ٢٠٠٢ كان فيها كثير من الانحرافات والتزوير الامر الذي سجلته فرق المراقبين القادمين من المنظمة الضراكونية العالمية ومن تجمع دول الساحل والصحراء، وان حزب الرئيس ديبي وحلفائه حصل على ١٢٢ مقعدا من مجموع ١١٥ مقعدا في البرلمان وان رد الفعل السياسي لدى المعارضة ولدى الاتحاد الأوروبي كان سيئا، وهناك رأى يقول ان الرئيس ديبي كان في حاجة الى الصالحة حتى تتم العملية الانتخابية بعد ان حصل في عام ٢٠٠١ على دورة رئاسية ثانية انتشرت بشأنها الشكاوى ونددت باجراءاتها الدول ووسائل الاعلام الأوروبية، بينما يقول رأى آخر ان السياسة الليبية تستعمل الادارة السياسية المعروفة باسم الصفا والجزرة للتعامل مع دول الجوار الافريقي حتى تضمن انتظامها في المسيرة السياسية التي تقودها ليبيا، ولعل هذا هو مادعا الى حدوث الشقاق في داخل الحركة المعارضة.

● ومن ناحية أخرى يستمر التعاون والعمل في إنشاء خط الأنابيب الناقلة للبترول التشادي من جنوب البلاد حتى موانئ دولة الكاميرون على شاطئ المحيط الاطلنطي، وان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات البترولية الامريكية هي الأطراف التي تتولى عمليات التمويل والإنشاء ، وتطلع حكومة تشاد الى الاسراع في تدفق البترول عبر هذا الأنبوب حتى تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية وأن تقلل من اعتمادها على المعونات الخارجية.

# السياسة والاقتصاد في جيبوتي

● تمثل جيبوتي حاليا حالة فريدة في دول منطقة القرن الافريقي، فهي لا تعرف حاليا النزاع الداخلي المسلح وهي تستعد لاجراء انتخابات تشريعية جديدة في ديسمبر المقبل أو في يناير ٢٠٠٢، كما ان التعدد الحزبي قد اكتمل بإنشاء أربعة أحزاب متنافسة طبقا لنص الدستور الصادر عام ١٩٩٤. ويضاف إلى هذا أن الوضع الاقتصادي بدأ يشهد حركة نحو الانتعاش وتفضية المعجز المالي في الميزانية الحكومية نتيجة لاتفاقات عقدها الحكومة مع بعض الدول الأوروبية والأمريكية لاتخاذ جيبوتي قاعدة أساسية في المنطقة ضمن ما يسمى بسياسة مكافحة الإرهاب ومراقبة قواعد الإرهابيين في الصومال وياقي منطقة شرق افريقيا ويقال في الأنباء أنها مقر القيادة العامة للعملة الأمريكية.

● لقد زارت وزيرة الدفاع الفرنسية جيبوتي في شهر أكتوبر الماضي وتمتدت القاعدة الفرنسية الأساسية القائمة في الدولة منذ إعلان استقلالها عام ١٩٧٧، وبالقاعدة يقيم ٢٧٠٠ عسكري، وهذا الوجود العسكري له نتائج مالية تتمثل في المساعدات المقدمة رسميا من فرنسا لدولة جيبوتي، وفي النفقات التي تتدفق في قطاعات الخدمات والأسواق والاستيراد والتصدير من خلال ميناء جيبوتي ويقال إن إجمالي هذه المبالغ يصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا، ومن ناحية ثانية أكدت الوزيرة الفرنسية أن الوجود الفرنسي هو وجود مستمر طويل المدى ولا يهدده تواجد قوات أمريكية وألمانية وإسبانية.. الخ إلى جيبوتي، وإقامة قواعد لهذه القوات العاملة ضمن ما يسمى الحرب ضد الإرهاب ومراقبة الملاحة والمسارات البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقد تعاملت حكومة جيبوتي مع كل دولة أوروبية وأمريكية بأسلوب مباشر لمقد اتفاق يسمح بإقامة القوة العسكرية الأجنبية مقابل مساعدات مالية إضافية، وطلب إسهام الأطراف الخارجية في عمليات إنشاء أو تجديد البنية التحتية مثل رصف الطرق وبناء المستشفيات والمدارس.. الخ. وتتداول وسائل الاعلام الحديث عن القيمة المالية الكبيرة التي قدمتها كل دولة أجنبية، ونتيجة لهذا الوضع ازداد الطلب على الأيدي العاملة الجيبوتية التي تعاني من آثار البطالة والكساد وازدادت الحركة في الأسواق بزيادة الانفاق المالي، كما ان الانشاءات الجديدة التي يجري تنفيذها مثل تشييد البنايات بالقواعد وملاجئ الطائرات والمطارات تؤدي إلى مزيد من الانفاق والانتعاش الاقتصادي في المرحلة الحالية، ومن ناحية ثانية وقعت الحكومة مع الولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء محطة إذاعة أمريكية في مدينة عرتا الجيبوتية للإرسال الإذاعي إلى كل دول وبلدان الشرق الافريقي وجنوب الجزيرة العربية، ويتم الإرسال بالعربية والفرنسية والانجليزية، كما تتم باللغات الوطنية لشعوب وقبائل المنطقة الافريقية.

● يتزامن مع النشاط في القطاعات الاقتصادية نشاط على المستوى السياسي، فالدولة قد تصالحت منذ فترة سابقة مع التمرد العسكري والنزاع المسلح الذي قادته جبهة فرود، وعاد زعيم الجبهة أحمد ديني إلى جيبوتي وخلال هذا العام ظهرت آثار ونتائج الضغوط الأجنبية بشأن تنفيذ الخطوات الديمقراطية المنصوص عليها في دستور الدولة الصادر عام ١٩٩٤، وطبقا للنص الدستوري فإن تشكيل الأحزاب السياسية المتناهسة هو أمر مقرر وأن صدها لا يزيد عن أربعة أحزاب، وخلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢ أعلنت قيادات من المعارضة عن تشكيل حزبين جديدين هما حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل العدالة، وحزب التحالف الجمهوري من أجل التنمية، ويحكم البلاد حاليا تحالف حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم وحزب فرود المتحالف معه والذي سبق أن انشق عن جبهة فرود قبل أن تتم المصالحة السياسية العامة مع أحمد ديني، وأيضا يوجد على جانب المعارضة الحزب الوطني الديمقراطي، واستطردا تشير إلى أن التحالف الحاكم يتمتع بالأغلبية الساحقة في البرلمان الحالي، وأنه يستعد للانتخابات القادمة حتى يحافظ على أغلبيته في البرلمان، ومن ناحية ثانية فقد أعلنت الحكومة أن الاتفاق العام بين القيادات السياسية في جيبوتي هو السماح لوفود المراقبين من دول الاتحاد الأفريقي بمراقبة العملية الانتخابية القادمة حتى تكون انتخابات حرة ونزيهة.

● هذه الحالة الداخلية تصاحبها وتدعمها سياسة خارجية تنأى بنفسها عن الانغماس في مشكلات وصداوات دول المنطقة، وتلتزم الحياة تجاه هذه المشكلات وتحافظ على الصداقة مع إريتريا وإثيوبيا والسودان واليمن، كما أنها تشارك في جهود منظمة إيجاد وكينيا بشأن المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية.

# مواقف متغيرة في الصومال

● في النصف الأول من شهر مايو الماضي اصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بياناً شديداً للهجة ترد فيه على تصريحات حسين عيديد بشأن نفي الانتماء العربي للصومال، واتهامه للدول العربية بأنها تدعم الحكومة الانتقالية بالسلاح والمال، مما ترتب عليه ان الجبهة العربية اصيحت ضد الجبهة الافريقية في الصومال، ولهذا انكر في تصريحاته انتماء الامة الصومالية للعرب والعروبة على الرغم من عضوية الحكومة في الجامعة العربية، وقال ان مستقبل الصومال هو مع الدول الافريقية لان العلاقات مع الدول العربية هي فقط في الاقتصاد والثقافة والجوار الجغرافي.

● ويتلخص رد الجامعة العربية في ان هذه التصريحات هي محاولة للابتزاز والحصول على دعم مالي عربي، وان حسين عيديد يحمل الجنسية الامريكية بالإضافة الى جنسيته الصومالية وأنه ليس مسؤولاً للحديث عن انتماء شعب الصومال، ويضاف الى هذا رأى آخر يقول ان التصريحات سببها محاولة حسين عيديد استرضاء اثيوبيا وكينيا، فقد سبق ان أطلق تصريحات في شهر ابريل الماضي ينتقد فيها الحكومتين بأن سياستهما تجاه الصومال هي تعبير عن مصالحهما الاقليمية، واتهما تحازيان في الصومال بصورة واساليب خفية، واتهما تقيمان علاقات غير شرعية مع الاقاليم والقبائل التي تتجه الى الانفصال او الاستقلال، وان وراء هذه السياسات اسبابا دينية لان الصومال بلد مسلم، وان التأييد الامريكي والاوربي يدعم مواقف وسياسات الدولتين، وكان رد الفعل الاثيوبي عنيفاً، فقد دعت الصحافة الى طرده من اثيوبيا ومنعه من دخولها، وهي كينيا نادت آراء بإصدار مذكرة اعتقال دولية ضده اذا دخل البلاد بعد ذلك، ولهذا يقال انه اطلق تصريحاته بشأن نفي الانتماء العربي للصومال في مؤتمر صحفي عقده في اديس ابابا للعودة الى احضان هاتين الدولتين.

● ومن ناحية ثانية فقد سبق تلاميذ الامام للجامعة ان عين مبعوثاً عربياً خاصاً للصومال هو السفير ساتم الخصيصي المندوب الدائم لسلطنة عمان سابقاً لدى الامم المتحدة، وان اللجنة العربية المكلفة بمتابعة الموقف في الصومال ايدت مبادرة الامين العام دعت للتعاون مع جميع الاطراف المعنية بأزمة الصومال للمشاركة في مؤتمر المصالحة الصومالية المزمع عقده مع الاسراع في تقديم المساعدة المالية المقررة للصومال وتضميل الدور العربي بوجه عام.

● ولكن المواقف الأخرى في الصومال تتجه الى التصليب والمواجهة الاعلامية والعسكرية، ها لحكومة الانتقالية تتهم اثيوبيا بالتدخل العسكري لدعم امراء الحرب وزعماء الميليشيات، وطلبت في مجلس الامن بفرض عقوبات ضد اثيوبيا لخرقها الحظر الدولي الخاص بمنع توريد الاسلحة الى الاطراف الصومالية، واعلنت انها لن تشارك في مؤتمر المصالحة الصومالية اذا ظلت اثيوبيا في اللجنة المكلفة بالاعداد لعقده، وردت

اليوبيا بالدعوة الى اعتبار الحكومة الانتقالية مجرد فصيل صومالي ، وانها ليست حكومة وطنية ودعت الى تشكيل حكومة جديدة تمثل كل الاطراف الصومالية، اما ودويلة بونت لاند فقد اشتمل القتال بين جامع على جامع وعبد الله يوسف، وتمكن عبد الله يوسف من اعادة سيطرته على المنظمة وطرد جامع الى خارجها، ومن ثم ذهب جامع الى ليبيا يطلب وساطتها لأن العقيد القذافي هو منسق السلام في قضاء تجمع دول الساحل والصحراء الذي تتمتع الصومال بعضويته، ولهذا شن عبد الله يوسف هجوما شديدا ضد ليبيا بعد ان كان صديقا لسياستها، وإن ظل حليفا مقربا الى اليوبيا التي ساندته عسكريا.

● اما في صوماليا لاند فقد تولى محمد ابراهيم عقال رئيس الجمهورية في مستشفى بجنوب افريقيا، وتم اختيار ذائبه رئيسا مؤقتا للجمهورية طوال المدة الباقية للرئاسة والتي تنتهي في ديسمبر من هذا العام، ووافق مجلس الاعيان على التمديد لمدة بقاء البرلمان العالي لسنة قادمة حتى تتم اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية القادم، وخلال هذه الفترة تداولت وسائل الاعلام انباء زيارات وفود امريكية واتصالات اوروبية لصوماليا لاند بدعوى مكافحة الارهاب.

● وعلى مستوى مجلس الامن فقد صدر قرار جديد يدعو دول الجوار الى منع تصدير او مرور شحنات الاسلحة الى الاطراف الصومالية تأكيداً للقرار السابق للمجلس بشأن هذا الموضوع، كما اعلنت الامم المتحدة انها سوف ترسل بعثة لتقصي الحقائق في الصومال بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية.

● اما السياسية المصرية فقد اكدت على لسان السفير المصري في الصومال انها تدعم الحكومة الانتقالية بصفتها الحكومة الشرعية ، ودعت جميع الفصائل الاخرى للانضمام اليها لاستكمال مسيرة مؤتمر المصالحة الذي تنظمه كينيا تحت مظلة منظمة الایجاد، وأنه يجب التمسك بوحدة الوطن الصومالي ومنع التدخلات الاجنبية في الصومال.

# مؤتمر نيروبي للمصالحة الصومالية

● يعرض المقال تقديرا للمواقف والسياسات التي تنتهجها الأطراف الصومالية المرشحة للمشاركة في مؤتمر نيروبي للمصالحة الصومالية والمفترض أن المؤتمر سينعقد في الأسبوع الأخير من شهر أبريل الحالي. والأصل في فكرة المؤتمر هو قرار قمة منظمة إيجاد الذي صدر في اجتماعها بالخرمطوم في شهر يناير ٢٠٠٢، ونتيجة لعدم اتفاق الدول على قرار موحد فقد صدر هذا القرار ويقضى بتشكيل لجنة فنية من ممثلي جيبوتي وأثيوبيا وكينيا لتوحيد تصورات هذه الدول تجاه موضوع المصالحة الصومالية والدعوة إلى هذا المؤتمر المقبل.

● هذه الدول الثلاث هي صاحبة تأثير وإرتباطات مع الأطراف الصومالية المتصارعة وهذا التأثير قد يكون بالساندة والدعم أو قد يكون بالعداء والاختلاف. وقد عقد وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعا في شهر فبراير الماضي، واتفقوا على موعد عقد مؤتمر المصالحة قبل نهاية شهر إبريل وأن هدف الاجتماع هو توسيع وتعميق عملية المصالحة عبر التفاوض والحوار لتشكيل حكومة موسعة تمثل الوحدة الوطنية الصومالية وهي الأسبوع الأول من الشهر الحالي عقد أعضاء اللجنة الفنية الثلاثية اجتماعا في نيروبي للاتفاق على التفصيلات النهائية لتنظيم المؤتمر وأساليب وموضوعات التفاوض وتحديد الأطراف المشاركة والمدة الزمنية والتمويل.

● ويبدأ الحديث عن موقف الحكومة الانتقالية فهي ترحب بالاجتماع وأعلنت من المشاركة، ولكن بشرط أنها الحكومة الشرعية والسلطة الحاكمة في البلاد وأن الأطراف الأخرى بدون استثناء هي المعارضة ولذلك يكون هدف المؤتمر هو التوصل لقرار تسوية بين الحكومة والمعارضة ويلقى هذا المنطق مساندة واضحة من جيبوتي ومعارضة سافرة من اثيوبيا ويتأرجح الموقف الكيني بين الموقفين.

ولذلك دخلت الحكومة في حملة اتهام سافرة ضد اثيوبيا منذ المؤتمر الأول لوزراء الخارجية في شهر فبراير الماضي، فقد اعلنت الحكومة أن اثيوبيا قدمت تصورها السياسي الذي يؤدي إلى تفكيك الدولة الصومالية الموحدة إلى كيانات ووحدات يجمع بينها اقتصاد هزيل وهذه الوحدات هي صومالييلاند وبيونت لاند وجوبا لاند وباي لاند ومقديشولاند، ومن جانب آخر فوجئت الحكومة الانتقالية بموقف إيطاليا والاتحاد الأوروبي على الرغم من العنونات المالية الوفيرة التي تتلقاها الحكومة من الاتحاد الأوروبي عامة وإيطاليا خاصة فقد أرسل البرلمان الأوروبي وفدا لزيارة مقديشو والتعادث مع الأطراف الصومالية كما أرسلت إيطاليا مبعوثا خاصا للاتصال مع الأطراف الصومالية وأخيرا وجهت إيطاليا الدعوة لكل الأطراف لزيارة روما والتفاوض تهيئدا للمصالحة، وسافر وفد الحكومة برئاسة وزير الخارجية ووفد مجلس المصالحة والإصلاح برئاسة

حسين صديد وتقابل المفاوضون الايطاليون مع كل جانب على حدة في اليوم الأول، ثم أعلنت إيطاليا أنها سوف تتعامل مع الحكومة الانتقالية بصفتها إحدى الجماعات أو أحد الفصائل الصومالية، ولهذا انهارت المفاوضات بانسحاب وفد الحكومة الانتقالية.

● وإذا انتقل الحديث إلى موقف المعارضة والفصائل المسلحة، فنجد أنها منذ اليوم الأول لقرار القمة قد أعلنت رفضها الحضور والمشاركة في المؤتمر، ولكن الشيوبي دعت الفصائل إلى مؤتمر في مدينة ديردوا الأثيوبية وطلبت منهم المشاركة لتشكيل حكومة موسعة كما قامت كينيا باتصالات مع فصائل معينة لإقناعها بالمشاركة وقد قبلت الفصائل المعارضة الحضور وأعلنت عن ذلك بشرط عدم قبولها قول الحكومة أنها السلطة والحكومة الشرعية وأن على الحكومة الحضور بصفتها فصيلاً صومالياً، وأنه لا بد من بناء نظام سياسي جديد لتقاسم السلطة بين جميع الأطراف الصومالية، وأن تمسك الحكومة الانتقالية بموقفها يعني فشل المؤتمر القادم. واستطردا نشير إلى أن صوماليالاند وبونت لاند ترهضان رفضا باتا حضور المؤتمر والمشاركة في أي مفاوضات بشأن إنشاء حكومة موسعة.

ومن جانب آخر أعلن جيش الرهنوين للمقاومة قيام دولة أو نظام حكومي في جنوب غرب الصومال وأن عاصمة هذه الدولة هي مدينة بيدوا الصومالية وأن القيادات والشيوخ اختارت حسن محمد نور رئيساً للدولة لمدة ٤ سنوات وأن يكون له نائبان مع تشكيل برلمان ومجلس وزراء.

وبهذا الإعلان تصبح الدويلات شبه المستقلة والمعلنه من جانب واحد هي ثلاث، وإن كان النظام الجديد يقول إنه سوف يشارك في مؤتمر نيروبي المقبل.

● يجري هذا الجدل النظري بينما الوقائع على الأرض لم تتغير إذ يسيطر كل من الفصائل والعشائر الموالية، أما الأطراف الأجنبية غير الأفريقية فهي تمارس نشاطها في البلاد وحوالها، فقد شهدت البلاد زيارة وفد أمريكي يضم ممثلين لوزارة الخارجية ووكالة المخابرات الأمريكية وزيارة وفد من الأمم المتحدة ونشطاء لكل من إيطاليا وألمانيا، وأخيراً أصدر مجلس الأمن قراراً يدعو فيه الأمين العام للأمم المتحدة بالاستعداد لفتح مكتب لمنظمة الدولية بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتكون المهمة هي التحضير لقيام بناء السلام، وإنشاء صندوق مالى للتمويل مع تشديد نظام مراقبة حظر الاتجار بالسلاح طبقاً لقرار المنظمة الدولية الصادر عام ١٩٩٢ والذي لم يحترمه أحد من الأطراف الداخلية والخارجية.

# الصومال على طريق المصالحة

● يعرض المقال نتائج شهر من الإقامة المشتركة والمحادثات المباشرة بين القيادات الصومالية في مدينة الدوريت بجمهورية كينيا. وقد بدأت المفاوضات بين المشاركين يوم ١٥ أكتوبر وسوف تستمر حتى منتصف شهر نوفمبر الحالي، وتمثل مرحلتين الأولى والثانية من عملية المصالحة، ثم يشكل المشاركون في المؤتمر عددا من اللجان التي تستمر في عملها حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٢، والسبب هو أن انتخابات الرئاسة الكينية سوف تجرى خلال ديسمبر، ويُنْتَظَر بعد ذلك أن تستمر المفاوضات لمدة ثلاثة أو أربعة شهور حتى يتم وضع الدستور الفيدرالي الديمقراطي وتشكيل حكومة انتقالية جديدة.

● يشارك في أعمال المؤتمر جميع زعماء الفصائل والكيانات المستقلة والدويلات وشيوخ وكبار القبائل والعشائر وممثلو منظمات المجتمع المدني، وقد حضر الجميع بما فيهم الذين سبق إعلانهم عن عدم المشاركة لأسباب متنوعة، وكانت التسوية التفاوضية هي أن من يشارك يعرض وجهة نظره واعتراضاته أمام الحضور، ويقال إن الدول الأفريقية والأوروبية والأمريكية قد مارست ضغوطا وهددت بإمكانية فرض أنواع من العقوبات المالية التي تشمل منع السفر وتجميد الحسابات المالية في الخارج، كما يشارك بصفة المراقب ممثلو الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد التي تتولى أمور تنظيم المؤتمر، ويشارك ممثلو الدول الأعضاء منبر شركاء الإيجاد، وممثلو منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

● قبل اختتام شهر أكتوبر أعلنت كينيا بصفتها الدولة راعية المؤتمر عن نجاح أعمال المرحلة الأولى، فقد تم اعداد وتوقيع اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار والأعمال العدائية بين جميع الأطراف المشاركة، والتعاون مع المجتمع الدولي لمحاربة الارهاب، وتعهد المشاركون بضمانات لتيسير عمل وكالات الاغاثة الدولية وضمان حياة وسلامة العاملين بها، وتأكيد التزام الجميع بمواصلة عملية المصالحة وإقرار السلام في البلاد. ويوم أول نوفمبر جرى الاحتفال ببدء المرحلة الثانية التي سيتم فيها الاتفاق على أسس ومبادئ التفاوض وتشكيل اللجان الفنية لوضع جدول أعمال المرحلة القادمة وصياغة مبادئ الدستور الفيدرالي الديمقراطي وإبرام نزع السلاح والجدول الزمني لتنفيذ هذه البرامج.

● ويعد توقيع جميع الممثلين لمنظمات وجماعات الصوماليين في ختام المرحلة الأولى، وقع على وثيقة وقف إطلاق النار ممثلو الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتحدث رئيس كينيا مرحبا بما تم من إنجاز وتحدث عدد من القيادات الصومالية مؤكدين استمرارهم في عملية المصالحة وتحقيق السلام.



● وأصدر السفير المصري الى الصومال الذي يشارك في حضور اجتماعات المؤتمر تصريحات تؤكد فيها الدعم المصري لإنشاء حكومة انتقالية في ختام أعمال المؤتمر واتمام المصالحة الصومالية، كما أصدرت الحكومة الاثيوبية بياناً ترحب فيه بوقف إطلاق النار واحلال السلام، وأكد البيان أن اثيوبيا لا تريد تقسيم الصومال لأن مصالحها الحيوية هي السلم والأمن والقانون في ظل حكومة صومالية تشارك فيها جميع الأطراف الصومالية، ومن ناحية ثانية اجتمع وزراء خارجية اثيوبيا والسودان واليمن خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الحالي وفي بيان مشترك قالوا أنهم يرحبون بالنتائج المشجعة للمرحلة الأولى من مؤتمر الدوريت وأكدوا التزام بلادهم بالعملية السلمية والمصالحة الصومالية.

● وفي هذا الاطار تلزم الاشارة إلى أن جمهورية صوماليلاند أعلنت عدم مشاركتها في المؤتمر وفي عملية المصالحة، لأن نجاح الصوماليين في إقامة حكومة وقرار السلم والأمن سوف يكون مناسبة لبدء مفاوضات مع هذه الحكومة الانتقالية الصومالية، واستطراداً نقول ان جمهورية صوماليلاند قد أجرت انتخابات على المستوى المحلي في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وتستعد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في شهر يناير ٢٠٠٣، وتتنافس في هذه الانتخابات ٩ احزاب بما فيها الحزب الحاكم، كما أن أكثر من مرشح تقدم لعضو في انتخابات رئاسة الجمهورية المعلنة من جانب واحد منذ عام ١٩٩١.

● الملاحظة الأخيرة هي أن المبادرات السابقة منذ عام ١٩٩١ لم تنجح في إقرار المصالحة الصومالية، وإن المبادرة الحالية تقوم بها كينيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باسم منظمة إيجاد، وتساندها الجامعة العربية والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة وأعضاء منبر شركاء إيجاد، والأمل كبير في استمرار نجاحها حتى إتمام المصالحة الكاملة.

# الاعتراف الواقعي بجمهورية صوماليالاند؟

● اعرض هذا الموضوع للنقاش العام في مناسبة اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة تهديدا لانعقاد اجتماع القمة العربية في بيروت قبل نهاية الشهر الحالي، والموضوع هو ظهور اتجاهات وسياسات غير عربية تؤدي في تقديري إلى الاعتراف الواقعي بأول الأمر الواقع بجمهورية أرض الصومال، وسبب هذه الاتجاهات والسياسات من جانب الدول الكبرى الأوروبية والأمريكية ودول أفريقية ليس المبادئ والقواعد المقررة في القانون الدولي، وإنما السبب هو النتائج والتطورات السياسية التي ترقبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وما تلاها من حملة إعلامية وسياسية وعسكرية ضد الإرهاب العالمي، ومدى استفادة جمهورية أرض الصومال من هذه النتائج وتراكمها، ومدى قدرة قيادات هذه الجمهورية على الاستفادة من البيئة الدولية والاقليمية المتغيرة؟

● وتبصرة الإشارة إلى أن مجلة الاهرام الاقتصادية تناولت موضوع احتمالات الاعتراف بالأمر الواقع ومحاذير وقوعه لأسباب خارجية في مقالات نشرتها في أعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ (٤ مقالات)، وفيما يلي نجلل العلامات والاشارات الجديدة أو الطارئة من الخارج والتي تدعو إلى تغيير في المواقف والسياسات وماذا يجري على أرض الواقع؟

١- بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تدفقت الأنباء في وسائل الاعلام الاجنبية والعربية عن احتمالات هجوم عسكري على بلاد الصومال وسط تبادل كثيف بالاتهامات بين الأطراف الصومالية حول مدى ارتباط كل طرف بقواعد الارهاب في الصومال مع مساندة في هذا الاتجاه من جانب بعض دول الجوار بالقرن الأفريقي، وفي وسط هذا الضباب الكثيف والموجة بدأت اتصالات ومحادثات من جانب ألمانيا والولايات المتحدة مع قيادة جمهورية أرض الصومال لاستخدام ميناء ومطار بربرة تحت مسمى تقديم تسهيلات بحرية وجوية عسكرية، وتداولت الأنباء أن الدول الكبرى لا تكتفي بالتجاهات الشفوية أو التأكيدات الكلامية وإنما تطلب في مثل هذه الأوضاع أوراقا مكتوبة أو مذكرات متبادلة ضالبا ما تتم في سرية على مستوى التفاصيل والالتزامات المالية، ويضاف إلى هذا الأنباء المتداولة في الاعلام العالمي عن تطلعات ودوريات جوية أمريكية وألمانية وبريطانية وفرنسية في المجال الجوي للصومال.

كما نشرت الصحافة العربية الصادرة في لندن تقارير عن التقدم والتوسع في إنشاءات الميناء والمطار ومدى تنوع الخدمات المقدمة فيهما، مع حديث مستفيض عن الأمن والاستقرار وإنشاء البنية التحتية في جمهورية صوماليالاند.

٢- يوم أول مارس الحالي أعلنت محطة الاذاعة البريطانية (بي. بي. سي) أنها افتتحت في هرجيسا عاصمة صوماليالاند أول محطة اذاعة تدار بالطاقة

الشمسية، وأنها تبت البرامج باللغات الصومالية والانجليزية والعربية، وأنها تتحمل نفقات الإنشاء والإدارة والتشغيل، ومن المعروف أن محطة بى بى سى هى هيئة مستقلة ولكن الواقع الذى لا ينكر هو أن ميزانيتها جزء من ميزانية وزارة الخارجية البريطانية، وأن الاستقلال التنظيمى للمحطة لا يؤدي إلى تعارض أو تناقض مع السياسة البريطانية التى ترسمها وزارة الخارجية ومجلس الوزراء بشأن العلاقات الخارجية التى تمثل مصالح الدولة البريطانية، واستطراداً تجدر الإشارة إلى أن السياسة البريطانية فى تاريخها الطويل السابق مارست أساليب استعمال المنظمات والشركات والمؤسسات البريطانية للعمل فى افريقيا، والأمثلة واردة فى تاريخ المستعمرات البريطانية الافريقية.

٢. يوم ٧ مارس الحالى أعلنت اثيوبيا أنها افتتحت مكتباً تجارياً رسمياً فى ميناء بربرة لتسهيل أمور تجارتها على مستوى الواردات والصادرات، حيث إن الميناء والطريق البرى المؤدى إلى الأراضى الاثيوبية يمثلان أحد شرطين الحياة الاقتصادية الاثيوبية ويعد اتفاق اثيوبيا والسودان على منح اثيوبيا منطقة تجارة حرة فى ميناء بورتسودان وإنشاء طريق برى جديد لنقل الصادرات والواردات الاثيوبية حتى الحدود الفاصلة بين البلدين، إضافة إلى تأمين الطريق البرى بإجراءات أمنية مشتركة ومخازن ومستودعات عند بداية الطريق وهى نهايته.

● التعليق على هذه العلامات والاشارات يستبعد سياسات الشجب وتصريحات الإدانة لان الموضوع أعمق من هذا المستوى اللفظى والقولى، ولأنه يتعلق بمصالح لكل الأطراف المشتركة فيه، كما أن جمهورية أرض الصومال تتحدث مع الأطراف الخارجية بأنها دولة استقلت من الاستعمار البريطانى يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠، ويوم اعلان الاستقلال كان لها حدود سياسية معروفة، ولكن فى يوم أول يوليو ١٩٦٠ أعلنت صوماليا (الصومال الايطالى السابق وكان تحت الوصاية الدولية) استقلالها، وقام اعتماد سياسى بين الدولتين باسم جمهورية الصومال المستقلة، ويعد انهيار الدولة والحكومة الصومالية عام ١٩٩١ أعلنت صوماليالاند استقلالها من جانب واحد فى مايو ١٩٩١.

وهذا وضع ترضى عنه الأطراف الخارجية لأنه يساعد فى تحقيق مصالحها كما أنها تريد استمراره.

● ويضاف إلى هذا أن قمة ايجاد فى الخرطوم عام ٢٠٠٢ قررت عقد مؤتمر للمصالحة الصومالية تعضره جميع الأطراف الصومالية بدون استثناء فى فيروبي فى شهر أبريل القادم، ولكن جمهورية صوماليالاند ترفض المشاركة لأنها ليست طرفاً فيما يدور من نزاع وقتال مسلح بين الفصائل الصومالية وأمرء الحرب والحكومة الانتقالية فى مقديشو وياقى بلاد الصومال.

● السؤال المطروح للإجابة، ما هو موقف السياسات العربية عامة والسياسة المصرية

خاصة؟

# السياسة الأوروبية والمصالحة الكونغولية

● هل يشهد عام ٢٠٠٢ التسوية السياسية والمصالحة الوطنية في الكونغو؟

تطرح الدراسات السياسية المتخصصة السؤال وتتنوع الاجابات وإن كانت في مجملها تتسم ببثرة التناؤل مع قدر من التشاؤم والتشكك.

وتقول الاجابات ان التسوية والمصالحة كانت في العام الماضي تسير تحت مظلة اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وإن الاجتماعيين اللذين عقدهما الوسيط الدولي والافريقي في بوتسوانا وفي اثيوبيا عام ٢٠٠١ شهدا لقاء جميع الاطراف المتحاربة والسياسية على جانبي الحكومة والمعارضة، وانهم تعددوا سويا ولكن ظهرت اختلافات وتناقضات تدور حول رؤية كل طرف لمركزه وموقعه في ختام الاتفاق على التسوية والمصالحة، ونصيب كل طرف في كعكة النفوذ وتقاسم السلطة في البلاد خلال الفترة الانتقالية وفي فترة الشريعة الدستورية التي تليها، ومن ناحية ثانية فإن التناهدس بين الدول الأوروبية الثلاث يؤثر كثيرا على مواقف الاطراف الافريقية، إذ ان كل طرف يستند الى تأييد دولة أوروبية دون غيرها وهذه الدول الثلاث هي بلجيكا وفرنسا وبريطانيا، ومن ناحية ثالثة فإن انشغال السياسة الامريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بقضايا مكافحة الارهاب ادى الى تنمية وتصاعد دور دول الانجلو فون الافريقي وفي مقدمتها جنوب افريقيا وبوتسوانا ونيجيريا، كما ادى الى محاولات أوروبية للتقارب والتفاهم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي للتوصل الى حل سياسي تفاوضي في اطار اتفاق لوساكا ١٩٩٩.

● بيد المقال بعرض دور وانجاز الوسيط الدولي والافريقي الرئيس الأسبق ماسيري في مجال المصالحة الوطنية، وهو دور مدعوم بتأييد المنظمة العالمية والمنظمة الافريقية وتقف وراء هذا التأييد السياسة الامريكية، فقد عقد اجتماعا في عاصمة بوكسوانا حضره ممثلو الحكومة والمنظمات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفصائل المعارضة المسلحة وتم الاجتماع في أغسطس ٢٠٠١، ثم دعا الى الاجتماع الثاني في اديس أبابا في أكتوبر ٢٠٠١، ويعد هذا جرى الاتفاق بينه وبين الاطراف الكونغولية على عقد الاجتماع الثالث في مدينة صن سیتی في جنوب افريقيا، وكان الموعد المقبول هو في النصف الثاني من يناير ٢٠٠٢، ولكن مشكلات استكمال تمويل نفقات المؤتمر وحسم قضية ممثلي جماعة ماى ماى المسلحة ادى الى تأخير الموعد الى النصف الثاني من الشهر الحالي (فبراير)، ولكن الانباء تقول ان التوصل الى تفاهم حول المشكلات سوف يؤدي الى تأخير الاجتماع الى ابريل ٢٠٠٢، والسبب الحقيقي في هذا التأخير هو انتظار نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية في زيمبابوي التي تقرر عقدها يوم ١٠ مارس ٢٠٠٢، وتعتبر نتائجها حاسمة لأن الرئيس موجابي مصر على استمرار دور بلاده العسكري في الكونغو، بينما مناهسه في معركة الرئاسة مرشح الحركة من أجل التغيير الديمقراطي قد أعلن ان

نجاحه وهوزه بالرئاسة يعنى سحب قوات زيمبابوى فورا من الكونغو، وهذا اعلان ترضى به وتدعمه الدول الأوروبية والأمريكية.

● وإذا انتقل الحديث الى دور بلجيكا الذى يتصاعد ويؤثر فى المواقف الداخلية الكونغولية منذ توليها رئاسة الاتحاد الأوروبى فى يوليو ٢٠٠١ وحصولها على تفويض أوروبى وأمريكى لقيادة مسيرة السلام فى منطقة وسط افريقيا، لقد قام وزير الخارجية البلجيكى بزيارات متعددة للدول الافريقية وللدول الأوروبية ذات الاهتمام بالمنطقة، وأجرى معاهدات مع المؤسسات المالية العالمية للإسهام فى دعم مسيرة التسوية فى الكونغو، ثم تفاهم مع الرئيس أوباسانجو فى نيجيريا على عقد اجتماع تحضره جميع الأطراف الكونغولية السياسية والمدنية والمسلحة على جانبي الحكومة والمعارضة فى ١٢ ديسمبر، وفى هذا الاجتماع بدأ عرض مشروعات وتصورات وبدائل للقضايا المستعصية فى مسيرة المصالحة الوطنية، ثم دعت بلجيكا الى اجتماع فى بروكسيل يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١ وشارك فيه بالإضافة الى الأطراف الافريقية ممثلو الاتحاد الأوروبى وممثلو المؤسسات المالية والنقدية، وفى هذا الاجتماع تقرر إقامة صندوق للمصالحة الوطنية فى الكونغو بمقدار ٤٠٠ مليون دولار، وأعلن البنك الدولى انه سوف يسهم بمبلغ ١٥٠ مليون دولار فى مجال التعمير، كما اعلنت الدول المانحة عن اسهاماتها بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار فى رأسمال الصندوق، وبدا فى هذين الاجتماعين ان السياسة البلجيكية تدعم الرئيس كابيلا الابن وإن فرنسا وبلجيكا متفقتان على مسيرة سياسية مشتركة تجاه رواندا وبوروندى وأوغندا وزيمبابوى، وإن لدى الدولتين أفكارا وتصورات حول الاستثمارات والأسواق والمصادرات. وبعد ذلك دعت بلجيكا الى عقد مائدة مستديرة فى بروكسيل تحضرها الأطراف السياسية والمسلحة الكونغولية للتشاور حول أفكار مشروع الحل السياسى والفترة الانتقالية وإعداد مشروع الدستور والبرلمان الانتقالي وتعيين مجلس وزراء جديد، ثم اجراء استفتاء على الدستور ونظام الحكم الديموقراطى فى البلاد... الخ، وفى هذه المناسبة أعلن البنك الدولى عن تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لتمويل عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادةتهم وتأهيلهم للحياة المدنية فى مجتمع الكونغولى.

● وفى شهر يناير اعلنت فرنسا وبريطانيا عن رحلة مشتركة لوزيرى خارجية البلدين الى دول وسط افريقيا بهدف دعم السلام والمفاوضات بين الأطراف الكونغولية، ولكن الرحلة تمت فى فترة تضجر الحمم البركانية وآلاف القتلى المشردين والتدمير الواسع الذى ترتب على نشاط البركان الواقع فى شرق الكونغو عند مدينة جوما أحد المعامل الرئيسية للمعارضة المسلحة المدعومة من رواندا، ولذلك تقول الانباء المتداولة أن الجولة السياسية تمت وإن النتيجة الوحيدة كانت إبلاغ جميع الأطراف الكونغولية بعدم اللعب على تناقضات فرنسية وبريطانية لأن الدولتين اتفقتا على سياسات موحدة!

# المصالحة السياسية في هضبة البحيرات

● في عاصمة جنوب افريقيا وقع الرئيس كابيلا والرئيس كاجامى اتفاق السلام والمصالحة بين الكونغو ورواندا يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، وحضر حفل التوقيع رؤساء دول جنوب افريقيا ومالاي وممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

● لقد استغرقت صياغة الاتفاق وقتا طويلا بعد أن وقعت الكونغو وأوغندا والمنظمات المتمردة التابعة لها اتفاقا في مدينة من سبتي بجنوب افريقيا في مارس الماضي وامتنتع عن التوقيع رواندا والتجمع الديموقراطي الكونغولي التابع لها ، وأخيرا تمكنت دولة جنوب افريقيا بمساندة أوروبية وأمريكية ودعم من منظمة سادك للجنوب الأفريقي من صياغة الاتفاق الذي قبله الطرفان وأهم مايتص عليه هو :

.. تسحب رواندا قواتها المسلحة من الكونغو ويبلغ عددها ٢٠ ألفا طبقا لشروط هذا الاتفاق.

.. يشترك التجمع الكونغولي (فرع رواندا) في حكومة الوحدة الوطنية التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمر من سبتي ، وهي حكومة انتقالية.

.. إنشاء منطقة عازلة بين الكونغو ورواندا وبوروندي وأوغندا على طول الحدود الكونغولية الشرقية الفاصلة بين الجانبين وتنتشر في هذه المنطقة قوات المراقبة العالية التابعة للأمم المتحدة والقوات المسلحة الكونغولية ، ويمنع بتاتا من الوجود في هذه المنطقة أي فصائل أو ميليشيات مسلحة من المتمردين المناوئين لدول الجوار الجغرافي.

.. يقضي الاتفاق بأنه من الممكن إنشاء قوات لحفظ السلام في هذه المنطقة في المستقبل طبقا لاتفاقات مع الأمم المتحدة أو مع الاتحاد الأفريقي ، ويمكن في المستقبل ان تتحول قوات المراقبة العالية التابعة إلى قوات حفظ السلام بين هذه الدول.

.. تلتزم حكومة الكونغو بالتعاون مع الأمم المتحدة بنزع سلاح ميليشيات الهوتو التي تهدد الأمن والاستقرار صبر الحدود السياسية الفاصلة بين الكونغو ورواندا ، وهي الميليشيات المتهمه بارتكاب جرائم الحرب والإبادة في الاعوام التسعينيات من القرن الماضي كذلك إلقاء القبض على المتهمين المظلومين أمام محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة ومقرها مدينة أروشا بتنزانيا ، وأن يتم نقل غير المحاربين من الهوتو للإقامة في مناطق بعيدة عن الحدود بين الكونغو ورواندا .

.. اتفق الطرفان الموقعان على جدول زمني لنزع الاسلحة من الميليشيات ونقل غير المحاربين إلى المناطق البعيدة وهذا الجدول الزمني يستغرق فترة أولى مدتها

ثلاثة شهور وفترة ثانية تليها ومدتها أربعة شهور وفي الجدول تفاصيل خاصة بتنفيذ الاجراءات وأدوار للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي ودول الجوار الجغرافي في ميادين المتابعة والتحقق من التنفيذ.

● بانتهاء عملية التوقيع وإعلان قيام السلام والمصالحة بين الدولتين، تكون عملية الحل السياسي لأزمة الحرب الأهلية وانفrazو السلاح في الكونغو قد انتهت رسميا وبدأت تعقيدات ومشكلات التنفيذ والمتابعة، وهذا يعني أيضا أن الجهود التي قامت بها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد وصلت إلى مرحلة النجاح في حل الأزمة المسلحة ويعني ماسبق أيضا نجاح دولة جنوب افريقيا في القيام بدور ومهام الوسيط المعتمد والمقبول من جانب جميع الاطراف الافريقية والاروروبية والأمريكية في أزمة الكونغو وهضبة البحيرات.

● ويضاف إلى ماسبق أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد قاما أيضا بدورهما المالي لتسهيل الاتفاق وحل عدد من التعقيدات التي ظهرت خلال المفاوضات منذ شهر فبراير ٢٠٠٢ في مدينة صن سيتي حتى نهاية شهر يوليو الماضي فقد قدما تسهيلات وقروضا للدول الأطراف في المشكلة ونشيرا إلى أن الصندوق قدم أخيرا إلى الكونغو قرضا بمقدار (٧٥٠) مليون دولار وأعاد للدولة حقوق التصويت في الصندوق بعد إيقافها منذ عام ١٩٩١، كما أن البنك الدولي قدم قرضا قيمته (٤٥٠) مليون دولار، وتقول الانباء المتداولة أن الاتحاد الأوروبي دفع تكاليف المفاوضات والمفاوضين للسفر والإقامة والنفريات منذ فبراير الماضي، وتبلغ هذه التكاليف ٤ ملايين دولار وأن مازاد على هذا تشملته ميزانية دولة جنوب افريقيا. < يستحق الموضوع المتابعة لأن مجريات الأحداث تتم في منطقة منابع النيل الاستوائية ولأن دولة جنوب افريقيا تمارس دور القوة الكبرى الإقليمية جنوب خط الاستواء.

# الأمم المتحدة واللصوص في الكونغو

● يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ نشرت الأمم المتحدة تقرير فريق الخبراء المكلفين من مجلس الأمن بالتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية ومختلف أنواع الثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) .

وهذا هو التقرير الثالث الذي يصدر عن الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وكان التقرير الأول في عام ٢٠٠٠ ، ويعرف باسم تقرير السفير هاولي، وصدر التقرير الثاني عام ٢٠٠١ ويعرف باسم تقرير لجنة مدام صفية بانداو، وقد سبق للأهرام الاقتصادية تقديم عرض لمحتويات هذين التقريرين ، ومن ناحية ثانية قبول التقرير الثالث والأخير يمثل ما قبول به التقريران السابقان من انكار ورفض من جانب الأطراف الأفرقية والأجنبية مع اتهام التقرير الأخير بالتحيز والاستناد الى وثائق مزورة وشهادات مطعون فيها .

● يذكر تقرير فريق الخبراء قوائم كاملة بأسماء العسكريين والمدنيين المتهمين من دول أوغندا ورواندا وزيمبابوي والكونغو (كينشاسا) ، كما يذكر أسماء رجال الأعمال والشركات التي قامت بدور في عملية السلب والنهب، ويضيف الى ذلك عناوين مقارها الرئيسية في دول أوروبية وأمريكية وأفريقية، كما يوجه التقرير الاتهام إلى عدد من قيادات حركات المعارضة المسلحة التي تركزت في مناطق وإقاليم شرق الكونغو، وأن هذه القيادات قامت بعمليات السلب والنهب بحسابها الشخصي أو بالمشاركة والتسهيلات للأطراف الأوغندية والرواندية والزيمبابوية.

● واجمالي الأرقام التي ترد بالتقرير تشير إلى ٢٩ شركة و٨٥ من رجال الأعمال و١٧ من قيادات القوات المسلحة لكل من الدول الأفريقية الأربع ، مع اضافة بضعة أسماء من القيادات المدنية ذات المناصب العليا في الكونغو (كينشاسا) في زيمبابوي- وعلى سبيل المثال وليس الحصر نشير في هذا المقال الى أسماء وردت في تقرير الخبراء :

- في زيمبابوي رئيس مجلس النواب ووزير العدل وقائد الجيش وعدد من القادة الميدانيين-

- في أوغندا نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان ووزير التخطيط.

- في رواندا رئيس هيئة الأركان السابق والقائد الميداني للقوات في شرق الكونغو.

- في الكونغو وزير الأمن الوطني ووزير الدولة برئاسة الجمهورية ورئيس الوكالة الوطنية للتعليم في شرق الكونغو.

● والاتهامات الرئيسية التي يوجهها تقرير الخبراء إلى جميع المتهمين هي :

- توقيف عقود سرية للاستخراج والتعقيب عن المواد الأولية والمعادن النفيسة وتصديرها بدون تصريح قانوني من حكومة الكونغو، وفي مقدمة هذه المواد والمعادن والذهب والكوئلتان والنحاس والألماس.



• السماح لشركات بقطع أخشاب الغابات وتصديرها.  
• تزوير في مستندات الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك، ومنح تخفيضات غير  
قانونية وكبيرة لعدد من الأطراف التي تعمل في ميادين الانتاج والتصدير.  
• ترويع وتوزيع أنواع مزورة من العملات الورقية الكونغولية، تم طبعها في الخارج  
واستيرادها جوا إلى داخل البلاد.  
• مطالبة الأهالي غصبا بدفع ضرائب ورسوم نقدية وعينية لحساب القوات  
العسكرية للدولة ولعصابات التمرد، وسند الامتناع تقوم الاطراف العسكرية بمحاكمة  
الأهالي أو إجبارهم على النزوح من مناطق وأقاليم شرق الكونغو إلى أماكن بعيدة،  
ويقدر عدد النازحين بعوا إلى ثلاثة ارباع مليون نسمة.  
• مصادرة المنتجات والمحاصيل الزراعية والمواشي ونقلها في شاحنات إلى خارج  
الكونغو بدون دفع ثمنها أو تسجيلها في أوراق رسمية.  
• المشاركة غير القانونية بين شركات كونغولية حكومية وشركات من زيمبابوي أو  
جنوب افريقيا أو بلجيكا أو بريطانيا في موضوعات الاستخراج والتعريب للأحاس  
والكولتان والذهب، وقد قام بهذه الاجراءات المسئولون والمديرون في الشركات  
الكونغولية.

● ونتيجة لتداول التقرير في وسائل الاعلام، والضجة التي مازالت تصاحب هذا الموضوع،  
وصلى الرغم من بيانات الإنكار والرفض، فقد اضطرت أوغندا إلى تشكيل لجنة قضائية  
لتنظر في هذه الاتهامات، وقام الرئيس كابيلا بإيقاف عدد من المتهمين عن أعمالهم  
ومناصبهم حتى يتم التحقيق في هذه الاتهامات، أما رواندا وزيمبابوي فقد رفضتا هذه  
الاتهامات جملة وتفصيلا حتى الآن، وهذا هو موقف رجال الاعمال والشركات والبنوك  
الأوروبية والأمريكية تجاه هذه الاتهامات.

# أوغندا تتفاوض مع التمرد

● شهد الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الماضى تطورا مثيرا فى سياسة الحكومة الأوغندية تجاه المتمردين من جيش الرب للمقاومة، فقد أعلن الرئيسى موسى بينى عن استعدادة لاييقاف إطلاق النار وبدء التفاوض مع قيادة التمرد، واشترط لذلك تعهدا من المتمردين بوقف قتل المدنيين وإحراق القرى وخطف الأطفال وعدم مهاجمة القوات الأوغندية، ويعد يومين أعلن جيش الرب للمقاومة وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار وعملياته العسكرية الأخرى مقابل الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وردت الحكومة الأوغندية بإعلان تشكيل لجنة التفاوض.

● هذا الاجراء يأتى فى إطار تيار الحل السياسى التفاوضى الذى يغمز المنطقة، فالمفاوضات مع الكونغو الديمقراطية تسير بنجاح خاصة بعد اتفاق المصالحة بين رئيسى الكونغو ورواندا، وقد سبق هذا قبول أوغندا للحل السياسى ووعدت بسحب قواتها من أراضى الكونغو، وهلا بدأ الانسحاب، وعلى الجانب الآخر من أحداث المنطقة اشتركت أوغندا مع باقى دول منظمة الإيجاد فى تمهيد الطريق بالاتصالات السرية والعنيفة للحل التفاوضى بين حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان، وحدث اللقاء فى ماشاكوس ووقع الطرفان اتفاق المبادئ ومواصلة التفاوض خلال شهرى أغسطس وسبتمبر.

● ومن ناحية ثانية فإن الحملة العسكرية المتواصلة التى قادتها أوغندا ضد جيش الرب للمقاومة فى داخل أراضى جنوب السودان لم تحقق النجاح الذى كانت أوغندا تتوقعه، فقد وافقت حكومة السودان على منح أوغندا حق المطاردة العسكرية عبر الحدود المشتركة والدخول إلى الأراضى السودانية حيث يقيم جيش الرب معسكراته ويحشد قواته، وهلا قامت القوات الأوغندية بعبور الحدود السياسية ومهاجمة المعسكرات والقواعد الخاصة بالتمرد والحقت بهم خسائر جمة، وكان السودان يوافق شهريا على تمديد فترة السماح بالمطاردة داخل أراضيه، حتى بلغت الفترة حوالى ستة شهور، ومع ذلك كانت القوات المتمردة تهاجم القرى فى شمال أوغندا وتقتل المدنيين وتخطف الأطفال لاستخدامهم فى خدمة القوات المتمردة أو لتدريبهم على القتال وحرب العصابات وحدث هذا مرتين خلال شهر أغسطس الماضى.

● ونتيجة لهذا الكروا وفرو عدم الحسم بالقدرة على القضاء على القوات المتمردة فى الأراضى السودانية، صار رأى العام الأوغندى قلقا ومتدبرا نتيجة خطف الأطفال ومخاوف أهل القرى النائية فى شمال أوغندا، وتوقفت قوافل الاضائة الانسانية الى معسكرات اللاجئين والتازحين فى مناطق الشمال الأوغندى خشية العمليات الهجومية لعصابات التمرد، وتداولت وسائل الاعلام الأجنبية انباء ضغوط خارجية على أوغندا لقبول السيرة التفاوضية والحل السياسى، مادامت قد قبلت الحل التفاوضى السياسى مع

الكونغرس الديمقراطي بشأن توقف عمليات المعارضة المسلحة المقيمة في شرق الكونغو.

● والمؤشر الذي اشارت إليه الانباء كان خطاب الرئيس موسيفينى في اجتماع البرلمانين من دول الكومنولث في كيمبالا خلال الاسبوع الأول من شهر أغسطس الماضي ، فقد اشار في خطابه الى ان علاقات الصداقة والعمل بينه وبين دول الغرب والدول المانحة هي علاقات ممتازة وانه لا يعارض مبادئ وقواعد المشروطية الدولية التي تتحدث عنها دول الغرب في أوروبا وأمريكا ولكنه شكوا شكوى واضحة في حديثه من ان هذه الدول - وتتابعها في توجهاتها المنظمات العالمية - تتدخل اكثر من اللازم في الشؤون الداخلية مثل موضوعات التعددية الحزبية والتسوية السياسية لموضوعات التمرد المسلح وموضوعات حقوق الإنسان والفساد، وطالب بان تظل هذه الجهات الأجنبية بعيدة عن الانغماس في اعماق المشكلات الافريقية في اوجندا وغيرها من الدول.

● وفي هذا الاطار اشارت الصحافة الأوروبية والأمريكية الى ان الرئيس موسيفينى هو في منزلة الحبيب المحبوب للغرب، ومع ذلك فان هناك حدودا لقبول تصرفاته وآرائه، ولهذا فقد شكل لجنة سياسية لاقتراح مسارات المستقبل الديمقراطي لأوغندا، وأعلن عن وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة تفاوض مع قيادة التمرد .

# السياسة المغربية في الغرب الافريقي

● في الأسبوع الأخير من شهر فبراير ٢٠٠٢ انعقدت في الرباط قمة أفريقية مصغرة تضم رؤساء دول سيرااليون وضيانيا وليبيريا تحت رعاية وإشراف ملك المملكة المغربية، وسبق اجتماع القمة اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول لاعداد وثائق واتفاقيات المصالحة وتسوية النزاعات الحدودية وإنهاء دوامة العنف صبر الحدود المشتركة والتوقف عن الاتهامات المتبادلة بشأن دعم الجماعات المتمردة المسلحة ضد دول الجوار وأن يترتب على هذه المصالحة تنشيط ودعم منظمة إتحاد نهر مانو الذي يجمع بين الدول الثلاث للتنمية الاقتصادية، وبعد أن وقع الرؤساء الثلاثة الملك المغربي على هذه الوثائق، جرى إبلاغ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة بإجراء المصالحة، وأسدرت هذه الأطراف الثلاثة بيانات تأييد ودعم لدور المغرب وسياسته في تسوية النزاعات الافريقية، وأنها ليست حدثا جديدا في حياة ونشاط الدبلوماسية المغربية إذ سبق لها إتمام مصالحة سابقة بين السنغال وموريتانيا في مايو ٢٠٠٠ بشأن خلاف حدودي ومائي بين الدولتين.

● وتتابع السياسة المغربية خطوات وإجراءات تنفيذ بنود الاتفاق والمصالحة طبقا لجدول متفق عليه بين الدول الثلاث، ويقضى بالتمقاد اللجنة الأمنية يوم ٤ مارس، ثم تتمتع لجنة خبراء في القانون لصياغة اتفاق إنشاء آلية لمراقبة الحدود، ومنع نشاط المتمردين وإصدار قوائم بأسماء قيادات المتمردين ومصادر التمويل والدعم، ثم تتمتع يوم ٢٥ مارس لجنة من وزراء الدفاع والداخلية ويعدها تتمتع لجنة وزراء الخارجية يوم ٢٨ مارس للمصادقة والتوقيع على الخطوات والإجراءات والالتزامات المتبادلة. وقد تعهدت السياسة الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة بدعم ومساندة هذه الإجراءات والالتزامات وأنها سوف تعمل على إنجاح التجربة لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة بدلا من النزاع المسلح والشكوى المستمرة الى مجلس الأمن.

● وفي إطار الاتفاق والنشاط المغربي للمصالحة يعرض المقال عددا من الملاحظات:  
- للمغرب علاقات طيبة ومتنامية مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وله دور سابق بالإسهام في تشكيل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بعض الدول الافريقية، ومن جانب آخر فقد زار الملك محمد السادس الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٠ ودعا إلى قيام شراكة استراتيجية بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية، وفي خطابه أثناء الزيارة اقترح أربعة مقومات لهذه الشراكة وهي الحفاظ على الأمن في الدول وإقامة السلم الإقليمي ودعم مسيرة الديمقراطية وتنشيط وتفعيل التنمية.  
- وأيضا للمغرب علاقات وثيقة مع السياسة الفرنسية خاصة، والاتحاد الأوروبي

صامة ، فهو يتعاون مع المنظمة الفرنكفونية العالمية في اطار ثلاثي لتقديم المعونات الفنية الى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وخاصة في قطاع تدريب الكوادر الفرنكوفون، وفي هذا الاطار يسعى المغرب إلى توسيع نشاطه الدبلوماسي والفني إلى دول الانجلوفون في غرب افريقيا مثل جامبيا وغانا، وذلك على الرغم من انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية إثر قبولها عضوية الجمهورية الصحراوية (البوليساريو)، وقد ازداد هذا النشاط أخيرا في اطار تنافس مغربي جزائري للحصول على دعم افريقي بشأن مواقف البلدين من قضية الصحراء المغربية.

وقد قامت المملكة المغربية بمبادرة لها معناها الرمزي عقب انعقاد قمة «أوروبا إفريقيا» بالقاهرة عام ٢٠٠٠، فقد شارك المغرب في القمة ولم توجه الدعوة أساسا للجمهورية الصحراوية على الرغم من عضويتها بمنظمة الوحدة الافريقية، وكانت المبادرة هي اعلان الفاء الديون المغربية على الدول الافريقية ، مع اصدار عدد من التعديلات والتسهيلات الجمركية بشأن التجارة المغربية مع الدول الافريقية. وقد حصلت السياسة المغربية مقابل هذا عددا من النتائج مثل قيام نحو ١٤ دولة افريقية بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية، وقيام عدد من الرؤساء الأفارقة بزيارة المغرب وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتنموية مشتركة مثل غانا وبنينا بيساو والسنغال وبوركينا فاسو وموريتانيا، وهذه الدول تدعم الموقف المغربي بشأن قضية الصحراء المغربية.

- يضاف إلى هذا استثمار السياسة المغربية لخواريث التاريخ الاسلامي الذي يجمع بين بلادها وبلاد المغرب الافريقي، فهي تقدم معونات فنية ومنعها دراسية في جامعة القرويين الاسلامية وظهرها من مؤسسات الثقافة الاسلامية، كما أنها تستعين بنشاط ودور فعال للطرق الصوفية المنتشرة في كل بلاد منطقة المغرب الافريقي، خاصة أن مراكز القيادة والتوجيه لهذه الطرق الصوفية موجودة في المملكة المغربية، ومن بينها الطريقة السنيانية والطريقة القادرية، وهذا وضع تتميز به المملكة المغربية عن غيرها من دول الشمال الافريقي.

● خلاصة القول أن دول المغرب العربي الثلاث لها سياسات إفريقية نشطة وفعالة، وإن تنوعت المداخل والأساليب والأهداف، ولكنها تعبر عن اهتمامات حقيقية.

# الاستعمار الأسباني والمملكة المغربية

● استمرت الازمة السياسية والعسكرية حول جزيرة ليلى المغربية اسبوعا ، وقد بدأت بارسال المملكة المغربية بضعة جنود من الدرك الى الجزيرة غير المأهولة ، ونصبوا خيمتين للإقامة ومراقبة استقلال الجزيرة كنقطة صبور الى اوروبا من جانب الهجرة غير المشروعة والتجارة غير المشروعة في المخدرات ، واعترضت اسبانيا اعتراضا شديدا وحشدت قواتها المسلحة البحرية والجوية في مياه البحر المتوسط ، وانزلت قواتها للاستيلاء على الجزيرة ، وقد انتهت الازمة بإلقاء اسبانيا القبض على ستة جنود من البوليس الموري ونقلهم للشاطئ.

● العملية الاسبانية كشفت الوجه القبيح للاستعمار الاسباني الذي طالما اخفاه خلف قناع من الفكر الحضاري والتبادل الثقافي مع الدول العربية والثقافة الاسلامية ، ان منطق الاستعمار الاسباني يقول ان مدينتي سبتيه ومليلية والجزر الجعفرية ومايحيط بها من مياه هي ارض وممتلكات اسبانية فيما وراء البحار ، وحتى لاننسى كان هذا هو منطق الاستعمار الفرنسي بأن الجزائر ارض فرنسية فيما وراء البحار ، حتى انسحبت فرنسا وقامت الدولة الجزائرية المستقلة عام ١٩٦٢ ، وكان ايضا منطق الاستعمار البرتغالي بان انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وارض برتغالية فيما وراء البحار ، حتى هزمت البرتغال وقامت الدول الافريقية المستقلة في منتصف الاعوام السبعينات من القرن العشرين .

● وازداد المنطق الاسباني تصلبا وغرورا في ازمة جزيرة ليلى المغربية ، فقال انه لايقبل نقاشا او حوارا حول ممتلكات واراض اسبانيا في شمال المملكة المغربية ، وان هذه الاراضى يعترف بملكيتها وتبعيتها لاسبانيا كل من ميثاق حلف الاطلس ومعاهدة الاتحاد الاوروي ، وهذا هو سبب تأييدهما القوي للموقف الاسباني ، اما جزيرة ليلى فانها تقع في المياه الاقليمية المغربية ، ولكن الاتفاق بين البلدين كان يقضى بإبقاء الاوضاع فيها على ما هي عليه ، وبالمضهوم الاسباني تظل الجزيرة غير مأهولة ولا تمارس فيه المملكة رموز ومؤسسات السلطة بدون سابق اتفاق وتراض مع اسبانيا ، ويضيف رئيس وزراء اسبانيا في الازمة الاخيرة ان اسبانيا قوة اقليمية في المنطقة ، ويجب على دول غربى البحر المتوسط ان تحسب حسابها ، وان تستمر دورها الاقليمى ، كما ان اسبانيا بمعايير القوة الاقتصادية العالمية هي الدولة العاشرة في ترتيب القوى الاقتصادية المعاصرة .

● وعلى الجانب الاخر فان منطق المملكة المغربية هو منطق الحق والقانون ، فقد حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦ بعد انسحاب الاستعمار الفرنسى والاستعمار الاسباني ، وفي الاعوام الثمانينيات من القرن الماضى اصدرت قانونا يحدد مياهها الاقليمية والجزر التابعة ومن بينها جزيرة ليلى ، ثم عقدت في عام ١٩٩١ معاهدة صداقة وحسن جوار مع

اسبانيا ، وتقول انها تعرضت اخير لشكاوى من اسبانيا هي الاتحاد الاوروبى وطلب توقيع عقوبات اقتصادية ضدها بدعى ان المملكة لا تقوم بواجبها ضد عمليات الهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات ، ولهذا ارسلت بضعة جنود من الدرك لانشاء مركز مراقبة فى جزيرة لبلى التى لا تزيد مساحتها عن مساحة ملعب كرة القدم وتبعد عن الساحل المغربى بمقدار ٢٠٠ متر، فلما اعترضت اسبانيا طلبت المغرب الحوار الدبلوماسى بين وزراء الخارجية ويوساطة امريكية ، كما اكدت المغرب انها صاحبة حق قانونى ووطنى فى مدينتى سبتة ومليلية والجزر الجماعية ، وانها تطالب بالمنطقة فى اجتماعات الامم المتحدة وفى محادثاتهما الثنائية مع اسبانيا ، وان اسلوبها هو الحوار والحل السياسى .

وتؤكد المملكة المغربية ان منطق اسبانيا ضد الوجود البريعانى فى جبل طارق يشبه منطق المغرب ضد الوجود الاسبانى فى قضية المدن والجزر المغربية ، وتكشف الازمة الاخيرة حول جزيرة لبلى ورد الفعل العسكرى العنيف من جانب اسبانيا عن وجود قضايا اخرى كامنة ومخالفات متنوعة بين الدولتين وان الحديث عن موضوعات الهجرة غير المشروعة انما هو ستار تخفى خلفه ملفات وقضايا اقتصادية وسياسية هى :

١- موضوع الصيد البحرى فقد امتنع المغرب عن تجديد اتفاقية الصيد فى مياهه الاقليمية مع الاتحاد الاوىى وهذا اضر اساسا ضررا بالغا بالصيادين الاسبان ، وكان المغرب يطلب تعديل شروط الاتفاقية لصالحه

٢- موضوع التنقيب عن النفط فى المياه المغربية فى المحيط الاطلسى او منح المغرب الامتياز لشركات امريكية ورفض منحها للشركة الاسبانية ثم دخل فى خلاف مع اسبانيا حول تجديد المياه الاقليمية فى المنطقة الفاصلة بين المغرب وجزر الكنارى الاسبانية (جزر الخالدات بالمنطق المغربى) .

٣- موضوع الصحراء الغربية ويتهم المغرب اسبانيا بالانحياز السياسى تأييد لجبهة البوليساريو والجزائر بقصد استمرار انشغال المغرب بالجبهة الجنوبية ونسيان الجبهة الشمالية .

# جزيرة ليلى والتسوية السياسية

● استمرت أزمة جزيرة ليلى المغربية عشرة أيام ، ثم ظهرت مؤشرات التسوية السياسية في البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٠ يوليو. وهو اليوم الذي أعلنت فيه اسبانيا انسحابها العسكى الكامل من الجزيرة. وقال البيان ان اسبانيا والمغرب قد توصلتا إلى تفاهم بعد مشاورات أجرتها الولايات المتحدة مع الطرفين وانهما قد قبلتا العودة إلى الوضع الذى كان قائما في الجزيرة قبل ١١ يوليو ٢٠٠٢، وأن هذا التفاهم هو في مصلحة البلدين ويشكل اساسا لخطوات قادمة من أجل تحسين العلاقات الثنائية بينهما.

● ويوم ٢٢ يوليو وصلت وزيرة خارجية اسبانيا إلى الرباط وصعدت اجتماعا مع وزير خارجية المغرب، وبعد المحادثات صدر بيان مشترك يؤكد فيه البلدان اتفاقهما على العودة والحفاظ على الوضع الذى كان قائما قبل ١١ يوليو في جزيرة « ليلى » ، وأن هذا هو التفاهم الذى تم مع كولين باول وزير الخارجية الأمريكية، كما أن كل مايقوم به البلدان في هذا الشأن لن يخل بموقفهما بشأن وضع الجزيرة ، وسيعملان سويا على تنفيذ الاتفاق بحسن نية، وقد اعلنت وسائل الاعلام ان الوزيرين اتفقا على عقد اجتماعهما الثانى في مدريد في شهر سبتمبر المقبل.

● وفي إطار هذه التسوية يعرض المقال للملاحظات التالية :

- إن السياسة الأمريكية طوقت الخلاف ، ومنعت من تصاعده عسكريا، وانها سجلت بهذا التدخل دورها ونفوذها في منطقة غربى البحر المتوسط ، وأن المملكة المغربية أكدت صدامتها للولايات المتحدة التى لم تتركها منفردة أمام اسبانيا والاتحاد الأوروبى الذى ساند الموقف الاسبانى.

- إن الاتحاد الأوروبى قد ظهر في حالة هزيلة على مستوى التحرك السياسى بين بلدين يرتبط معهما بروابط سياسية واقتصادية، فالمعروف أن رئاسة الاتحاد في هذه الدورة هي للنرويج التى سارعت لإصدار بيان ، يؤكد أن جزيرة « ليلى » تدخل ضمن الفضاء الذى يمارس عليه الاتحاد السيادة، ومطالب البيان بانسحاب مغربى هورى، ولكن الخلاف في داخل الاتحاد الأوروبى أدى إلى تراجع سياسى عن هذا الموقف، وتحوّلت التصريحات الأوروبية إلى طلب المفاوضات الثنائية بين البلدين مع نفي رغبة الاتحاد الأوروبى في التدخل، وبعد نجاح التدخل الأمريكى أصدر الاتحاد الأوروبى بيانا يشيد فيه بالدور الأمريكى.

- أن نتائج الاجراء العسكى الاسبانى ظهرت في عدم تفعيل ماسبق الاتفاق عليه بين فرنسا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال عام ١٩٩٦ من تشكيل قيادة عسكرية رياضية لحفظ السلام ومواجهة الطوارىء في جنوب البحر المتوسط، وتسمى هذه القوة المشتركة باسم يوروفورس، وهذا يعنى أن الدول الثلاث الأخرى لم تكن موافقة



على التصعيد الاسباني، ومن ناحية ثانية فإن تصدعا شديدا قد أصاب مخططات تجمع دول المتوسط في برشلونة، التي صدر عنها اعلان برشلونة عام ١٩٩٥ بما فيه من تصدرات سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة.

- إن الدول العربية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول الافريقية وهي مقدمتها السنغال قد أبدت الموقف المغربي بدرجات متفاوتة من الصياغات السياسية في مجال التأييد والدعوة للحل الثنائي، والاستثناء الوحيد كان البيان الجزائري الذي اعتبرته المملكة المغربية موقفا جزائريا في صف اسبانيا، وإن كانت التفسيرات الجزائرية حاولت تبرير موقفها بالشرعية الدولية ورفض الأمر الواقع.

- تتداول وسائل الاعلام الاشارة الى خطط مغربية وبرامج متنوعة لتنمية المناطق الشمالية من المملكة خاصة التي تقع على ساحل البحر المتوسط، ومن بينها بناء ميناء تجارى جديد وإنشاء منطقة تجارة حرة والعديد من التجهيزات والمناطق السياحية، وتقول هذه الأنباء ان تمويل البرامج والخطط قد تم الاتفاق عليه من خلال استثمارات خليجية وأمريكية مع المغرب.

- ان التفسير المغربي للاتفاق الثنائي يقول ان الوضع السابق للجزيرة لا ينفي سيادة المغرب عليها، وأيضا لم تعد هناك موضوعات محرمة أو مرفوضة خلال الحوار الأسباني المغربي القادم.

# سوق الغاز بين أوروبا وأفريقيا

● يعرض المقال قراءة سياسية لموضوع يقع أساسا في دائرة الاقتصاد الدولي والعلاقات المتبادلة بين دول شمال أفريقيا المنتجة والمصدر للغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهي صلاقات السوق إذ تبدأ شبكات الأنابيب الناقلة للغاز في ليبيا والجزائر والمغرب عبر البحر المتوسط إلى الدول الأوروبية، وتمثل هذه الشبكات استثمارات أجنبية ضخمة كما أنها مورد إيرادات مالية كبيرة للدول المنتجة والمصدرة، وحاليا توجد توترات سياسية متنوعة في مجال العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول في اقليم الشمال الافريقي، كما تتنوع مستويات العلاقات بين الدول الافريقية ودول الاتحاد الأوروبي في صور ثنائية وفي صورة جماعية.

● يبدأ الموضوع بقرار من الاتحاد الأوروبي يقضى بتحرير سوق الغاز في دول الاتحاد، ويظهر رد الفعل على الجانب الافريقي بتصريح من وزير البترول والطاقة بلجماهيرية الليبية يقول انه قرار مزيج بالنسبة للدول المنتجة والدول المصدرة، نظرا لأن تكاليف الانتاج عالية وأن الدول الأوروبية هي السوق الرئيسية، كما أنها مصدر الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع، ولذلك يلزم الدول المنتجة والمصدرة ان تتشاور مع الدول المستهلكة حول سياسة تسعير صادرات الغاز خاصة أن لدى ليبيا وغيرها من الدول مشروعات لزيادة الانتاج وأنها تتفاوض لزيادة الاستثمارات من أجل زيادة الصادرات من الغاز، مثل مشروع الوفاء مليته في ليبيا وتكلفتته حوالي 5 مليارات دولار.

● وقد صدر هذا التصريح المثير من الاهتمامات والهموم مع انعقاد مؤتمرين منفصلين خلال النصف الأول من شهر فبراير ٢٠٠٢، انعقد المؤتمر الأول في الجزائر وهو الاجتماع الثاني لمنتدى البلاد المصدرة للغاز، وشاركت في هذا الاجتماع أربع دول من قارة افريقيا وهي ليبيا والجزائر وليجيريا ومصر، وست دول من قارة آسيا، ودولتان من قارة أمريكا الجنوبية، ومن أوروبا شاركت روسيا فقط لأن الترويج انسحبت من المنتدى بعد الاجتماع الأول عام ٢٠٠١، ويتفق المشاركون على ان الظروف الحالية للانتاج والتسويق والتسعير لا تسمح بتحويل المنتدى الى منظمة ذات وضع مؤسسي، وانهم يكتفون حاليا بالتشاور حول القضايا المشتركة، كما ان الاجتماع قرر دعوة الدول المستهلكة للغاز في أوروبا لحضور الاجتماع الثالث القادم وأن تتولى الجزائر وروسيا الدعوة اليه في العام ٢٠٠٢.

أما المؤتمر الثاني فقد انعقد في مدينة الدار البيضاء بالمغرب، وقامت بالدعوة اليه وتنظيمه مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية، والهدف من انعقاده هو دعوة الشركات العالمية للاستثمار في قطاعات الطاقة (البترول والغاز) في دول تجمع الساحل والمصحراء، وقد شاركت في الاجتماع حوالي ٢٤٠ شركة متخصصة في ميادين الطاقة من مختلف قارات العالم المعاصر، والملاحظة التي تداولتها وسائل الاعلام هي كثافة مشاركة

الشركات الأمريكية والانجلو هونزية باعداد كبيرة تلقت النظم مع وجود أوروبي وبابانى.

● تبدأ الملاحظات السياسية باستدراك خاص بالمؤتمر الأول الذى يتطلب مزيدا من التفسير والتحليل فى دائرة دراسات الاقتصاد، لأن تخصيص سوق الغاز الأوروبى يؤدى إلى تطبيق آليات السوق قد يؤدى إلى المنافسة بين الدول المنتجة والمصدرة مما يؤثر على إيرادات الدول المنتجة والمصدرة، وإن هذه التغييرات المحتملة سوف تمتد من السوق الأوروبى إلى باقى الأسواق فى آسيا وأمريكا، ولهذا صرح وزير البترول المصرى فى مناسبة المؤتمر الأول أنه سيدعو لعقد مؤتمر فى إبريل المقبل تشارك فيه الشركات المتخصصة عالميا وإقليميا فى مجالات الإنتاج والتسويق لبحث موضوع تسعير الغاز، وهذا المؤتمر هو غير ماتم الاتفاق عليه فى مؤتمر الجزائر أو المتوقع عقده عام ٢٠٠٢.

● أما المؤتمر الثانى فإن انعقاده فى الدار البيضاء كان تمكيرا إيجابيا لضمان مشاركة الشركات الأمريكية خشية أن تتردد فى المشاركة لو كان مقر الانعقاد فى ليبيا، وذلك على الرغم من أن السياسة الأمريكية قد أعطت الشركات الضوء الأخضر للاتصالات والمباحثات مع ليبيا وإن لم تمنحها بعد حرية التعاقد والتوقيع على استثمارات جديدة، ومن ناحية ثانية فإن انعقاد المؤتمر يعتبر مساندة أدبية لوقف المملكة المغربية فى خلافها القانونى والسياسى مع إسبانيا حاليا، فقد منح المغرب حقوق التنقيب والاستكشاف من البترول والغاز إلى مجموعة شركات أمريكية وفرنسية فى المياه الإقليمية المغربية بالمحيط الأطلنطى وفى المياه الفاصلة بين الساحل المغربى وجزر الكنارى (جزر الخالدات) وفى منطقة الصحراء المغربية المتنازع عليها استنادا إلى فتوى قانونية من الأمم المتحدة، وقد ردت إسبانيا بإصدار قانون يعتبر المياه المحيطة بجزر الكنارى مياه إسبانية خالصة ومنحت الشركات الإسبانية للبترول حقوق التنقيب والاستكشاف.

ومن جانب آخر أرحتجت البوليساريو والجزائر لدى الأمم المتحدة على الفتوى القانونية التى أصدرها المستشار القانونى للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية.

● إن انعقاد مؤتمر الدار البيضاء سبق فى التوقيت انعقاد قمة تجمع دول الساحل والصحراء فى شهر مارس الحالى، ومن الموضوعات الواردة على جدول الأعمال التكامل الاقتصادى والتنمية باعتبار هذا مدخلا للاستقرار والأمن فى الدول الأعضاء غير البترولية، ويعتبرها يعتبر فى عداد أفقر الدول وأكثرها مديونية.

# اتفاقية كوتونو بين اوروبا وافريقيا

● يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٠ وقع الاتحاد الاوروبي اتفاقية للشراكة للتنمية مع مجموعة دول من افريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي والمحيط الباسيفيكي، وتم التوقيع في مدينة كوتونو عاصمة بنين، وتعمل هذه الاتفاقية محل اتفاقية لومى الموقعة بين المجانيين والتي انتهت فترات تجديدها عام ١٩٩٩، ويعرض المقال للمادة ٩٦ من الاتفاقية كوتونو التي تلبي خلالها شديدا بين الاتحاد الاوروبي ودولتين افريقيتين هما ارتريا وزيمبابوي خلال شهر فبراير ٢٠٠٢

● ان النص واضح وصريح في صياغة المادة ٩٦ بشأن التزام الدول المشاركة بتطبيق معايير الديمقراطية في نظام الحكم في كل منها، وان الانتخابات الحرة الدورية وتعدد الاحزاب السياسية وحرية الصحافة والاعلام وحقوق الانسان او الحريات الاساسية هي جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وان المعايير هي المواثيق العالمية وهي المبادئ والقواعد المستقرة في الدول الأوروبية وأنها بدون استثناء اساس الحكم الصالح وسيادة القانون والشفافية ومعارضة الفساد، واستطرادا تشير الى ان مخرجات ومكونات هذه المادة موجودة ايضا في اعلان القاهرة الصادر عن قمة افريقيا - اوروبا التي انعقدت بالقاهرة في ٢-٤ ابريل ٢٠٠٠، ولكن الاتفاقية كوتونو هيها برامج تنموية وقروض ومعونات استثمارية مشتركة مخصصة للدول المشاركة، وان خروج الدول الاعضاء عن الالتزام الوارد بالاتفاقية يسمح للدول الأوروبية جماعة وفرادى بإيقاف أو إلغاء هذه البرامج والالتزامات المالية.

● في الاسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٢ أصدر البرلمان الأوروبي قرارا شديدا للهجة يتهم فيه الحكومة الارتيرية بانتهاك حقوق الانسان وحظر تشكيل الاحزاب السياسية المتعددة كما إنها اغلقت بقرارات إدارية الصحف المستقلة، وان الحكومة طردت عميد السلك الدبلوماسي الأوروبي ممثل الاتحاد الأوروبي وهو سفير إيطاليا، ونتيجة لهذه التصرفات فإن حكومة ارتريا تتجاهل التزاماتها بموجب اتفاقية كوتونو ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الأوروبي اشتراط استمرار برامج الدعم التنموي المشتركة التي يمولها الاتحاد بقيام ارتريا بتنفيذ اصلاحات الديمقراطية، وان تبلغ حكومة ارتريا بهذا الموقف حتى تستجيب لما تقرر عليه الوثائق والاتفاقيات التي وقعت عليها والتمت بتصورها.

● وقد ردت حكومة ارتريا بان بيان البرلمان الأوروبي قد اوقع اذى شديدا بالحكومة وان ما ورد به هو مجرد ادعاءات لا اساس لها من الصحة ضد شخص الرئيس افورقي، وضد الحكومة، وطلبت ارتريا إلغاء قرار البرلمان الأوروبي لأنها دولة مستقلة ذات سيادة وان اتفاقية كوتونو لا تعين للاتحاد الأوروبي التدخل في شئونها الداخلية، كما ان ارتريا

ترفض تسمية اعضاء مجموعة الخمسة عشر باسم دعاة الاصلاح الديمقراطي، حيث انهم متهمون بجرائم الخيانة العظمى والتواطؤ مع الشيوعيا.

● في زيمبابوى تطورت الاحداث إلى صدام مع الاتحاد الاوروبى الذى سبق ان اصدر فى اواخر يناير ٢٠٠٢ قرارا بإرسال مراقبين لرصد ومراقبة اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية يومى ٩- ١٠ مارس، مع تأجيل فرض العقوبات ضد زيمبابوى حتى اجراء الانتخابات ولكن قرار زيمبابوى بطرد رئيس فريق المراقبين وهو مواطن من السويد بحجة ان السويد وخمس دول اوروبية اخرى تعتبر منحازة ومهادية ضد زيمبابوى ادى إلى قرار الاتحاد الاوروبى بسحب اعضاء الفريق البالغ عددهم ٢٠ مراقبا، واصدار عقوبات محددة الاهداف ضد عشرين من كبار القيادات العسكرية والسياسية، وتقضى العقوبات بتجميد الارصدة والحسابات المالية فى البنوك الأوروبية، ومنع هؤلاء القيادات وعائلاتهم من السفر إلى دول الاتحاد الاوروبى، وحظر توريد الاسلحة والمعدات العسكرية إلى زيمبابوى، واحتفظ الاتحاد الاوروبى بحقه فى فرض عقوبات اخرى ضد أى شخص فى زيمبابوى ينتهك حقوق الانسان وسيادة القانون ومبادئ حرية ونزاهة وشافية الانتخابات، وقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية دعمها ومساندتها لحظر سفر القيادات وعائلاتهما إلى الولايات المتحدة، وأكدت ان هؤلاء الاشخاص جميعا يشاركون فى عمليات العنف ضد المعارضة وانهم يشاركون فى اجراءات تؤدي إلى انعدام النزاهة والحرية فى الانتخابات الرئاسية.

● وقد اصدرت حكومة زيمبابوى بيانا وعددا من التصريحات ترفض اجراءات الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة، واتهمت الدول الأوروبية والأمريكية بالانعصارية وسياسة الهيمنة ولكنها ابقّت على وجود ونشاط فرق المراقبين التابعين للكونغرس والمنظمة «سادك ودولة جنوب افريقيا، لكن المراقبين التابعين لدولة جنوب افريقيا اصدروا بيانا شديد اللهجة ضد اجراءات البوليس والامن يوم ٢١ فبراير الحالى يقول ان عددا من اعضاء الوفد كان يزور احد مقار المعارضة خارج العاصمة، وشاهد وصول مجموعة من المسلحين التابعين للحزب الحاكم ويهاجمون هذا المقر مما ادى إلى اصابة اثنين من اعضاء فريق المراقبة مع خمسة اخرين من حزب الحركة من أجل التغيير الديمقراطي وان قوات الأمن والشرطة تقاعدت من تقديم الحماية الواجبة فى مثل هذا الوضع ومع ذلك يستمر وجود المراقبين وتستمر متابعة وسائل الاعلام لنشاطهم.

# ما بعد الحرب في سيراليون

● منذ مطلع عام ٢٠٠٢ يتزايد اهتمام الاعلام العالمى بتطور اوضاع سيراليون، وآثار هذه الاوضاع الداخلية على علاقات الجوار مع غينيا وليبيريا وغيرهما من دول اقليم غرب افريقيا. فقد اعلنت الامم المتحدة انتهاء الحرب الاهلية وبداية فترة الانتقال الى وضع الاستقرار بالمعنى الدستورى والسياسى، كما ظهرت فى البلاد نتائج واهرازات الحرب الوحشية التى دارت لسنوات طويلة سابقة استدعت تدخلات دولية بالاسلوب السياسى والعسكرى، ونجمل الاحداث والتطورات فى عدد من القضايا التالية:

● القضية الاولى هى اعلان الامم المتحدة فى يناير ٢٠٠٢ انتهاء عمليات نزع سلاح المتمردين وانقضاء تسليمهم لاسلحتهم، كما اعلنت ايضا عن بداية اجراءات تشكيل محكمة مجرمى الحرب فى سيراليون، وهى المحكمة الخاصة التى وافق مجلس الامن بصورة نهائية على تشكيلها فى منتصف عام ٢٠٠١. وفى هذا الاطار اعلنت الجبهة الثورية المتمردة عن تحولها الى حزب سياسى يتنافس فى الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

● القضية الثانية هى انتهاء اسباب تأجيل الانتخابات التى كان موعدها عام ١٩٩٩، فقد انتهت فترة رئاسة الجمهورية وفترة السلطة التشريعية، ولكن اوضاع الحرب الاهلية وعدم الامن والاستقرار دعت القائمين على امور السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على امتداد ولاية ممارسة السلطة، والان تصدد شهر مايو ٢٠٠٢ موعدا لاجراء هذه الانتخابات، واعلن الرئيس احمد تيجان كباح ترشيح نفسه لفترة ولاية ثانية، ولكنه يواجه منافسة من جانب احد قيادات الحزب الحاكم الذى اعلن عن رغبته فى الترشيح، ويضاف الى هذا اعلان حزب الجبهة الثورية عن رغبته فى تقديم مرشح له فى هذه الانتخابات.

● القضية الثالثة ان النشاط الاقتصاد والتجارى بدأ فى التحرك وبدأت الاستثمارات والمعونات الاجنبية فى التدفق ولكن بريطانيا ودول الانجولوفون تسير فى مقدمة هذا النشاط، وتعتبر زيارة رئيس وزراء بريطانيا لسيراليون اخيرا مؤشرا على عودة النشاط البريطانى الاقتصادى والسياسى، حيث ان وجودها العسكرى له فاعليته خلال فترة الحرب الاهلية، فقد ارسلت فرقة خاصة لمساعدة الحكومة بالاضافة الى قوات حفظ السلام تمت علم الامم المتحدة وتحت علم منظمة ايكواس لغرب افريقيا، كما ان الفرقة البريطانية سوف تبقى فى سيراليون لقيامها بتدريب واعادة تنظيم الجيش وقوات الامن وما يتطلبه هذا من تسليح ومعدات عسكرية، وقد تحدث تونى بليز فى عاصمة سيراليون داعيا الى الاستقرار مع وعود بالدمع والمساعدات فى عملية التنمية ومحاربة الفقر وعودة نشاط مؤسسات الاستثمارات الاوروبية والامريكية والمجتمع الدولى عامة.

● القضية الرابعة هى انتشار ابناء الفصائح الممارسات الجنسية مع النساء والفتيات

القاصرات في مخيمات اللاجئين في سيراليون وفي مناطق حدودها المشتركة مع ليبيريا وغينيا. والمتهمون هم اعداد من العاملين في منظمات الاغاثة الدولية وشئون اللاجئين العاملة باسم الامم المتحدة وفي منظمات الاغاثة الانسانية الاوروبية والامريكية وفي قوات حفظ السلام باسم الامم المتحدة ومنظمة ايكواس لغرب افريقيا، والتفاصيل كالتالي،

في منتصف عام ٢٠٠١ اصدت جمعية «انقاذوا الاطفال» البريطانية تقريراً عما جمعته من معلومات اثناء عملها في هذه المخيمات عن الاعتداءات الجنسية والاغتصاب التي يقوم بها هؤلاء العاملون على المدنيين في المخيمات خاصة الفتيات، وارسلت التقرير الى الامم المتحدة للتحقيق في هذا الموضوع.

في يناير ٢٠٠٢ نشرت جمعية امريكية اسمها «الاطباء من اجل حقوق الانسان» تقريراً عن معلومات جمعتها اثناء عمل مبعوثيها في منطقة غرب افريقيا، ويقول التقرير ان اطراف الحرب الاهلية في سيراليون قد اعتدوا جنسياً بأسلوب الاغتصاب الفردي والاغتصاب الجماعي على اكثر من نصف النساء في سيراليون، وان الادلة متوافرة عن الممارسات الجنسية غير المشروعة مع حوالي ربع مليون امرأة، وان امراض الايدز والسيلان والزهرى قد انتشرت نتيجة لهذه الممارسات، واقترحت الجمعية احالة الموضوع الى محكمة جرائم الحرب في سيراليون.

في فبراير ٢٠٠٢ تداول في الاعلام العالي ما ورد في تقرير فريق المحققين الذي ارسلتهم وكالات الامم المتحدة المتخصصة في مجالات اللاجئين والاطفال والقتل والاغثة الانسانية الى مخيمات اللاجئين المدنيين في سيراليون ودول الجوار، ويؤكد التقرير اتهامات هؤلاء العاملين في نظمت الاغاثة وفي قوات حفظ السلام بأنهم استقلوا الاطفال والنساء جنسياً مقابل منحهم الحصص الغذائية المقررة من المهنات الانسانية، وان اعمار الفتيات تتراوح بين ١٢ عاماً و ١٨ عاماً. وقد امر الامين العام للامم المتحدة بالاستمرار في التحقيقات، كما اصدت منظمات الاغاثة الاوروبية وفي مقدمتها المنظمات الانسانية بيانات تستنكر هذا الاستغلال الجنسي، وتدعو الى اتساع دائرة التحقيقات لتشمل معسكرات اللاجئين في دول افريقيا الوسطى والصومال وكينيا ووسط افريقيا عامة.

# العقوبات الدولية ضد ليبيريا

● في الاسبوع الاول من شهر مايو الحالي وافق مجلس الامن على تمديد العقوبات المفروضة على ليبيريا لمدة عام اخر، وتشمل هذه العقوبات حظر السفر للخارج على قيادات ليبيريا السياسية والعسكرية وافراد من اسرهم، وحظر تجارة الالماس غير المشروعة مع استمرار فعالية اوامر الملاحقة القانونية ضد المتورطين في هذه التجارة، وحظر توريد الاسلحة للأطراف المتحاربة وتجارة السلاح غير المشروعة الى دول المنطقة ومن بينها ليبيريا. وقد سبق اصدار القرار محاولات من الدول الاعضاء بالمجلس وغيرها لتشديد العقوبات او تخفيفها. وكانت السياسة الامريكية تؤيدها دول من الاتحاد الاوروى في جانب تقليض العقوبات.

● وهكذا تجد حكومة ليبيريا نفسها وسط دوامة وطق من السياسات والمواقف المتباينة، ولكن قرار مجلس الامن معمم الموضوع لمدة عام قادم. وفي محاولات ليبيريا لتكثيف الحصار والضغط المضاد استمرت في العمل والاتصالات على ثلاث مستويات هي اولا المصالحة والاستجابة على مستوى الاتحاد الاوروى والامم المتحدة، وثانيا المصالحة مع دولتي الجوار وهما سيراليون وغيينيا اللتان سبقتا بالشكوى الى مجلس الامن ضد مساندة ليبيريا للمتمردين المسلحين في اراضيها، وثالثا هي العمل العسكرى والسياسى ضد المتمردين المسلحين الذين يعملون حاليا في داخل اراضى ليبيريا بعد توقف القتال والتمرد في دولتي الجوار كما انها عرضت فكرة عقد مؤتمر مصالحة وطنية عامة في ليبيريا وتأمل في عقد هذا المؤتمر في شهر يوليو القادم، وتستعين في هذا المسعى بواسطة وجهود دول افريقية واوروبية.

● على مستوى الاتحاد الاوروى والامم المتحدة، استجابت ليبيريا للطلبات والملاحظات الدولية، فقد سبق للاتحاد الاوروى وقف المعونات والتسهيلات المالية وكذلك فعل البنك والصندوق، ولهذا قبلت ليبيريا تشكيل لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات المالية الخاصة بالاياردات والمصروفات في ميزانية ليبيريا، وخاصة المشروعات والبرامج التى تقومها المصادات الخارجية، كما قبلت الملاحظات في تقارير لجنة الامم المتحدة التى سبق لمجلس الامن تشكيلها لمراقبة تنفيذ قرار حظر التجارة غير المشروعة فى الالماس الذى يجرى استخراجها من مناجم الالماس في سيراليون وغيينيا، وشددت ليبيريا الاجراءات القانونية المطلوبة ضد الاسماء الافريقية والاوربية المتهمة بالتورط فى التجارة غير المشروعة، خاصة ان بعض هذه الاسماء قد القى القبض فى بلجيكا وهم حاليا رهن المحاكمة.

● وعلى مستوى دول الجوار اعلنت ليبيريا امتناعها عن مساعدة القوى المتمردة في هاتين الدولتين، واستجابت لدعوة ملك المملكة المغربية لرؤساء الدول الثلاث ليبيريا



وسيراليون وغينيا لعقد اجتماع في بلاده في إطار اتحاد نهر مانو الذي يجمع بين هذه الدول، وفي المغرب وقع الرؤساء الثلاثة على اتفاق للمصالحة وضبط الحدود وإجراءات أمنية لمنع التسلل والتجارة غير المشروعة في الأثاث والسلاح، ونظرا لأن سيراليون منهمكة الآن في عملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإن غينيا أصدرت أوامرها إلى المتمردين الليبيريين بالخروج من قواعدهم في أراضيها وعدم عبور الحدود المشتركة مع ليبيريا، فقد حدث نوع من التهذبة وإن بقي الشك والعدوان قائما في تكبير هذه القيادات جميعا، كما أن القوات الدولية والبريطانية تضبط الأمن والنظام في سيراليون خلال فترة الانتخابات، وإن الولايات المتحدة وعدت بتدريب فرق خاصة من جيش غينيا لمراقبة الحدود وضبط الأمن، ومن جانب آخر أصدرت غينيا قوانين جديدة تفتح الباب للاستثمار الأمريكي والروسي والأوروبي في مناجم البوكسايت وهذا يتطلب الاستقرار والأمن.

● وعلى مستوى الداخل في ليبيريا، نجد أن جميع أعداء النظام المدنيين والعسكريين قد تقاربوا وتظاهروا للعمل ضد الحكومة وأن الجبهة المتحدة للمصالحة والديمقراطية في ليبيريا اتخذت مراكز قياداتها في داخل البلاد وبدأت تشن هجوما على ضواحي العاصمة منروhia والطرق المحيطة بها، واستنشرت الحكومة جيشها وشكلت فرقا عسكرية خاصة وفرقا أمنية خاصة لمواجهة التمرد العسكري، ولكن بوجه عام فإن المتمردين المسلحين يمثلون منظمات وجماعات وقيادات مدنية وعسكرية لا يجمع بينهم سوى العداء لنظام رئيس الجمهورية الحالي تشارلز تايلور، ولذلك تبدو مظاهر الانقسام على أسس إثنية وجهودية فيما بينهم، ولكن يظل الخطر قائما ضد الحكومة التي تتهم جهات أجنبية بدعم التمرد بهدف إسقاط النظام السياسي ومن بين الجهات المتهمة تشيخ الحكومة إلى الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان والسياسة الأمريكية.. الخ، وتتداول الأنباء في وسائل الإعلام أن حكومة ليبيريا تجد مساعدة من بعض الدول الأفريقية وهي مقدمتها الجماهيرية الليبية وحكومة بوركينا فاسو، وأخيرا فإن الحكومة تجري اتصالات عبر أطراف خارجية مع القوى المعارضة خاصة السياسية لعقد مؤتمر مصالحة وطنية تشارك فيه جميع الأطراف الليبيرية المعارضة ويحتمل أن يعقد في شهر يوليو القادم من هذا العام، وتستفيد الحكومة في هذا المجال متحرك الكنائس لا يقاوم نزيف الدم في البلاد واتساع نطاق التدمير والتخريب وحتى الآن لا أحد يستطيع الجزم بإمكانية نجاح هذا السعى ولكن المتابعة واجبة إقليميا وعالميا.

# كاميرون تكسب قضية باكاسي

● أعلنت محكمة العدل الدولية يوم ١٠ أكتوبر الحالى حكمها فى النزاع المعروف على المحكمة منذ نحو ثمانى سنوات بين كاميرون ونيجيريا بشأن تبعية شبه جزيرة باكاسي لأى من الدولتين، وقضى الحكم بأن شبه الجزيرة تتبع دولة كاميرون وتعتبر من أراضيها وتحت سيادتها.

● وبهذا الحكم القانونى ينتهى النزاع الذى استمر أمدا طويلا بين الدولتين بعد إعلان استقلالهما، والذى شهد فترات للتفاوض السياسى وفترات للحشد العسكرى والافتتال بين الجانبين، كما شهد تدخلات متكررة من الدول الأمريكية والأوروبية والافريقية تدعو الجانبين لضبط النفس واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع، وقد احتدم النزاع وتصاعد بعد التأكد من الكشف البترولوية فى المياه الإقليمية فى خليج غينيا التى تطل عليه سواحل الدولتين وكذلك دولة غينيا الاستوائية، وقد حدث هذا منذ أوائل الأصوام التسعينيات من القرن الماضى، وقد ازداد تعقيد الموقف نتيجة هذه الكشف.

● وقد سبق لـمجلة الأهرام الاقتصادية أن عرضت الجذور التاريخية لنشوء وتطور النزاع عام ١٩٩٤، وهو العام الذى قررت فيه كاميرون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية طبقا لنصائح الأصدقاء من الدول الأوروبية والافريقية، وبعد فترة قبلت نيجيريا أسلوب الاحتكام القضائى أمام محكمة العدل الدولية، ووقعت الدولتان فى المحكمة على قبولهما حكم المحكمة عند صدوره والتزامهما بتنفيذه، ويتقاضى المقام عرض معالم هذا التاريخ الذى هدأت أحداثه العلاقات الطيبة بين الدولتين الجارتين كالتالى،

- جذور الخلاف موجودة منذ فترة التسابق الاستعمارى الألمانى والبريطانى للاستيلاء على الأراضى الافريقية، فقد اختلفتا حول تعيين الحدود بين نيجيريا الناضجة للحكم البريطانى وكاميرون الناضجة للحكم الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى، ثم اتفقتا على أن شبه جزيرة باكاسي تتبع منطقة الحكم الألمانى فى كاميرون.

- هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وتمت تصفية ممتلكاتها الافريقية وتناست بريطانيا وفرنسا أراضى كاميرون، وصارت شبه جزيرة باكاسي فى منطقة كاميرون البريطانية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء نظام الوصاية الدولية، حدث إعلان استقلال كاميرون الفرنسية، وأجبرت انجلترا استفتاء فى كاميرون البريطانى فانضم القسم الشمالى منه إلى نيجيريا وانضم القسم الجنوبى منه إلى كاميرون، وأعلنت بريطانيا أن شبه الجزيرة مازال يتبع نيجيريا.

- فى عام ١٩٦٦ نشبت حرب الانفصال فى نيجيريا، وانحازت كاميرون للحكومة

الاتحادية وحاصرت بقواتها البحرية سواحل بيافرا حتى هزيمتها، وهي مقابل هذا وقع الحاكم العسكري النيجيري الجنرال يعقوب جيون في عام ١٩٧٥ اتفاقية مع رئيس كامبيرون تقضى بادماج منطقة شبه الجزيرة في كامبيرون، وقامت دولة كامبيرون بتسجيل الاتفاقية في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ورسمت الخرائط الجديدة للدولة، ويعد ذلك حدث انقلاب عسكري في نيجيريا بقيادة الجنرال مرتضى محمد وصدر قرار من المجلس العسكري الجديد الحاكم في نيجيريا برفض الاتفاقية والاصرار على تبعية شبه الجزيرة لنيجيريا. ونتيجة لهذا عاد الصدام السياسي والعسكري بين الدولتين.

● بعد تزايد الكشوف البترولية في المنطقة عامة، وتسابق الشركات البترولية على التماقد مع كل من الدولتين لاستخراج البترول من المياه الاقليمية، تزايد الصدام بين الدولتين، وتزايد تدخل الأطراف الخارجية لمساندة كل من الطرفين، مع دصوات متكررة من الأمم المتحدة لحسم الموضوع بالأسلوب القانوني، وقد حدث هذا وبدأت المحكمة في نظر القضية منذ عام ١٩٩٤، وإن كان هذا لم يمنع الصدام العسكري العنيف في أصوام ١٩٩٤ و١٩٩٨، وعام ٢٠٠٠، وأخيرا صدر الحكم استنادا إلى الخطوط والحدود التي رسمها الاستعمار قبل الحرب المالية الأولى، وهو المبدأ الذي تلتزم به منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي بأن الاستقلال الافريقي يتم طبقا للحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، وأنها لا تعدل أو تتغير إلا باتفاق بين الطرفين الافريقيين.

● هذا الحكم يمثل أخبارا طيبة لمجموعة الشركات الفرنسية والأوروبية والأمريكية العاملة في مجال الكشوف البترولية في المنطقة والتي سوف تبدأ في عملها في منطقة باكاسي، إذ إنها تعمل حاليًا في المنطقة على جانبي شبه الجزيرة في مياه نيجيريا وكامبيرون وغينيا الاستوائية وبينها تضام حول تقسيم العمل بالمنطقة.

# متابعات فى اخبار افريقيا

● تناقلت وسائل الاعلام عددا من الاخبار والاحداث ولكل منها مغزى ومعنى على المستوى الوطنى وعلى المستوى العالمى ، واختار منها ثلاثة اخبار اعتقد انها تعظى باهتمام الدارسين والمتابعين للشئون الافريقية فى مصر.

## ● بترول غرب افريقيا :

نشرت صحيفة الشرق الاوسط يوم ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢ مقالا كتبه احد الخبراء العرب الثقة فى شئون البترول ونقل منه الفقرة التالية :

« تنتج منطقة غرب افريقيا جنوب الصحراء حوالى اربعة ملايين برميل يوميا تقريبا ، والكميات التى تذهب منها إلى السوق الامريكية تغطى حوالى ١٥ فى المائة من احتياجات تلك السوق او ما يعادل ما تصدره السعودية من نفط إلى امريكا ، وتدور فى اروقة الكونجرس والادارة تقارير تدعو إلى الاهتمام بهذه المنطقة ورفع النسبة التى توفرها للسوق الامريكية إلى ٢٥ فى المائة بحلول العام ٢٠١٥ ، ومع تزايد نشاط الشركات النفطية الامريكية التى يتوقع لها ان تنفق عشرة مليارات دولار العام المقبل على اعمال التنقيب والانتاج والتطوير وتنامى الاهتمام بهذه المنطقة جعل البعض يدعو إلى اعلان رئاسى باعتبارها منطقة حيوية للمصالح الامريكية بل واقامة وجود عسكري فيها .»

القراءة السياسية واضحة ومفهومة بشأن الاهتمام الامريكى والاوروبى بالتطور التكني الذى جعل من الممكن الحضر على اعماق بعيدة تحت الماء ولهذا اثاره الواضحة على المسائل الاقتصادية وعلى العلاقات السياسية التى تقوم بين الجانب افريقى والجانب الامريكى والاوروبى .

## ● صوماليالاند :

فى منتصف شهر اغسطس ٢٠٠٠ زار وفد امريكى البلاد ، ويرأس الوفد عضو مجلس الشيوخ الذى كان سفيراً لبلادته فى اثيوبيا من قبل واهتم الوفد بالتعرف على الاوضاع السياسية والامنية قبل ان تبدأ مرحلة الانتخابات المحلية فى شهر اكتوبر من هذا العام ثم تتلوه فى يناير ٢٠٠٢ الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد وفاة رئيس الجمهورية محمد ابراهيم عقال فى مستشفى بدولة جنوب افريقيا وقد طلب القائم بعمل رئيس الجمهورية وحكومته من الوفد الامريكى الاعتراف رسميا باستقلال جمهورية صوماليالاند .

القراءة السياسية تدور حول الاهتمام الامريكى بالمنطقة عامة وبهذه البلاد خاصة وهذا الاهتمام ليس جديدا فقد تزايد عقب احداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة

وجرى حشد اساطيل وقوى بحرية امريكية واوروبية لمراقبة السواحل الممتدة من جيبوتي حتى الحدود الصومالية الكينية واختارت الولايات المتحدة من قبل المانيا للقيادة العسكرية العامة على هذه القوات والاساطيل واتخذت المانيا لها قواعد قيادة على السواحل وهي الموانى فى منطقة القرن الاخرى.

### ● الانتخابات فى نيجيريا :

فى شهر اغسطس اعلنت الحكومة الاتحادية النيجيرية عن تأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية فى الولايات وكانت الحكومة قد اعلنت من قبل عن تأجيلها فى شهر ابريل ٢٠٠٢، ويقول الاعلان الحكومى ان التأجيل تم بطلب من حكام الولايات حتى يمكن اعداد قوائم الناخبين بشكل كامل ، وتلافي ما بها من عيوب وانتقادات ، ولذلك تقرر تشكيل لجنة من ١٦ عضوا لاعداد القوائم الجديدة واصدار بطاقات هوية للناخبين لضمان الشفافية والنزاهة فى الانتخابات القادمة والتي سوف تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية على المستوى الاتحادى للدولة، ولكن وسائل الاعلام تداولت خبرا من الاسباب الحقيقية وراء اعلان التأجيل، فقد نقلت عن رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ان السبب هو ان النمل الابيض اكل معظم القوائم وان هذه القوائم كانت مكتوبة بخط اليد على الاوراق، وان نسخا منها قد صورت ولكنها غير مكتملة للتوزيع على جميع المراكز واللجان الانتخابية فى ولايات الدولة ولهذا قررت اللجنة ان تخطط لاعداد هذه القوائم على الكمبيوتر لتكون قاعدة المعلومات للدولة وانه طلب من الحكومة الاتحادية ميزانية عاجلة لقتل الموارد المالية العالية لدى اللجنة وبهذا الاعلان تكون التكهات بالاسباب السياسية للتأجيل غير واردة كما قالت الشائعات من قبل.

# المجاعة فى القرن الإفريقى

● قبل أن يرحل عام ٢٠٠٢ أعلنت إثيوبيا وإرتريا ومنظمات الأمم المتحدة أن المجاعة تنتشر فى منطقة القرن الإفريقى، وأن الكارثة تتوسع، وأنها سوف تصل إلى الذروة خلال الربيع الأول من صام ٢٠٠٣. وإجماع الآراء هو أن الجفاف والقحط هما سبب الكارثة الحالية، وأنهما أخطر وأسا من كارثة المجاعة التى انتشرت فى إثيوبيا عام ٨٤. ١٩٨٥ وأدت إلى موت مليون شخص، أما فى العام العالى فالخطر يهدد حياة ١٥ مليوناً.

● فى نوفمبر الماضى طلب رئيس وزراء إثيوبيا مساعدات غذائية عاجلة لمواجهة الخطر الذى يهدد ٦ ملايين إنسان فى بلاده، وأنه من المتوقع ارتفاع العدد إلى ١٥ مليون شخص فى صام ٢٠٠٣، وأعلن صراحة أن الحكومة عاجزة عن توفير الغذاء اللازم للمواطنين فى المناطق الشرقية من الدولة، وهم من أصول صومالية وعرقية وأورومية، وأن السبب الأول هو انقطاع الأمطار والجفاف والقحط، وأن السبب الثانى هو أن إثيوبيا تدفع سنوياً نحو ١٥% من إجمالى ناتجها القومى لسداد أقساط وخدمة الديون.

● وفى نفس الفترة الزمنية أعلن رئيس إرتريا فى بيان مشترك مع الأمم المتحدة أن المجاعة تفترس بلاده ومواطنيها، وأنه سيق إن وجه نداء فى شهر أغسطس ٢٠٠٢ يطلب فيه المعونات المأجلة لإنقاذ حياة نحو ٢,٥ مليون شخص، وأن المطلوب هو مساعدات غذائية قيمتها ١٦٤ مليون دولار، وأن الاستجابة كانت ضعيفة ولم تحصل إرتريا على أكثر من ثلث المعونات والمساعدات المطلوبة، وتزامن هذا التحرك مع مناشدة مباشرة من الأمم المتحدة أن المجاعة ظهرت فى دول هضبة البحيرات العظمى وفى الصومال وفى السودان علاوة على دول عديدة فى مناطق الجنوب والغرب الإفريقى.

● وقد شهد العام استجابة متنوعة لنداء إثيوبيا فقررت منظمة أوبك أن تمنحها قرضاً قيمته ٦,٦ مليون دولار لمكافحة الفقر والجوع بشروط ميسرة، وقررت الاتحاد الأوروبى ودول اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ إرسال شحنات من الأغذية والأدوية وصلت أول دفعة منها فى ختام ديسمبر إلى ميناء بربراً فى صوماليا، وأعلنت بريطانيا عن تقديم ٢,٥ مليون دولار من المساعدات خلال السنوات الثلاث القادمة، ومثلها فعلت باقى الدول المانحة التى أعلنت عن تقديم ٢,٦ مليون دولار على ثلاث سنوات، وأعلن برنامج الغذاء العالمى عن تقديم معونات قدرها ١٢,٦ مليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، كما أعلن البنك الدولى عن استعداده لتقديم قروض بشروط ميسرة لإثيوبيا تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار فى حالة عجز الدول المانحة عن تقديم المعونة والإغاثة المطلوبة.

● أما بالنسبة لدول الجوار العربى فى قارتى إفريقيا وآسيا، فقد أعلن الهلال السعودى عن تقديم المملكة السعودية لمعونات غذائية عاجلة إلى إثيوبيا، وأن أول شحنة وصلت بالطائرات فى شهر نوفمبر الماضى، وسوف تتلوها مساهمات غذائية أخرى، وأصدرت

الجامعة العربية بياناً يطالب الدول العربية بتقديم جميع أنواع المعونات إلى أثيوبيا لمواجهة كارثة المجاعة التي يتسبب فيها الجفاف، وأعرب البيان عن أن الدول العربية لن تتخلف عن القيام بواجبها الانساني تجاه الشعب الأثيوبي، وأكدت جامعة الدول العربية موقفها بإجراء عمل هو التبرع بمبلغ خمسين ألف دولار كدفعة أولى من المساعدات والتبرعات التي تسعى لتوفير المزيد منها.

● ومن جانب آخر أصدر وزير الموارد المائية والرى تصريحاً منشوراً يوم ١٠ ديسمبر الماضى عن استعداد مصر لتقديم جميع المساعدات الممكنة لأثيوبيا لمواجهة موجة الجفاف التي تتعرض لها المناطق الشرقية التي تقع خارج حوض النيل الأزرق، وذلك بتوفير الخبرة الفنية والدراسات المطلوبة لتوفير المياه الجوفية وشبكات نقل المياه.

● وفي تقديرى ان الاستجابة العالمية والأوروبية والأمريكية هي أسرع وأفضل في مواجهة الكارثة الأثيوبية حتى الآن، وان الاستجابة العربية تتصدرها مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية والملكة العربية السعودية في ميدان الإغاثة الانسانية والمعونات النوعية. كما اعتقد ان التفعلية الاعلامية العربية عن الكارثة وخطورتها القادمة مازالت أقل من المطلوب، أو أقل من الواجب الانساني، خاصة ان المجاعة هي أثيوبيا وغيرها من دول القرن الاخيرى تنتشر في دول حوض النيل، وهي دول وشعوب ترتبط مع الدول والشعوب العربية برياط الأديان السماوية والثقافية واللغة والجوار الجغرافى والمصالح المشتركة، ولذلك أذعو إلى مزيد من التبرع والإسهام في ميدان الإغاثة والعون الانساني.





**ثانياً :**

**الديموقراطية والانتخابات  
فى دول الجوار الافريقى**

# تقدم ديمقراطى فى اتحاد القمر

● موضوع الاستقرار والحكم المدنى الديمقراطى فى جزر القمر هو موضوع تهتم به الدول العربية والافريقية والاروپية والامريكية، ويظهر فى اهتمامات وسائل الاعلام العالمية، ولكل من الاطراف المهتمة بالموضوع اسبابه الخاصة المتعلقة بمصالحه وسياسته الخارجية وان جمع بينهم مبدأ الاهتمام والمتابعة.

● لقد عرض مشروع دستور الدولة للاستفتاء الشعبى يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١، وحصل على تأييد وموافقة ٧٦,٩ ٪ من اجمالى المشاركين فى الاقتراع فى الجزر الثلاث المكونة للدولة حاليا وهى فاجيدجا (القمر الكبرى) ونزوانى (انجوان) وموالى (موهيلى) ويعتبر القرار الدستور اولى خطوة ديمقراطية فى البناء الجديد لتؤسسات الحكم فى الدولة التى صار اسمها ، اتحاد القمر، ولها رئيس منتخب ومعه نائبان، ويشغلون المنصب لمدة واحدة فقط هى اربع سنوات، وتتداول الرئاسة بين الجزر الثلاث، وقد تم الاتفاق على ان يكون الرئيس الاول من جزيرة القمر الكبرى ويليه الرئيس من جزيرة انجوان ثم يكون الرئيس من جزيرة موهيلى. وطبقا للنص الدستورى تقوم كل جزيرة عليها الدور فى التشريع للرئاسة الاولى باجراء انتخابات تمهيدية بين مواطنيها الراغبين فى التقدم للتشريع وتختار من بينهم الاسماء الثلاثة الاولى الحاصلين على اعلى نسبة مئوية من الاصوات، ويجاء الانتخابات التمهيدية وعلان الاسماء الثلاثة يكون لهم الحق فى دخول انتخابات الرئاسة الاولى فى موعدها على مستوى الجزر الثلاث مجتمعة، وليس من حق احد آخر غيرهم التنافس فى الانتخابات الرئاسية.

● وطبقا للنص الدستورى كان على العقيد عثمان غزالى رئيس الدولة منذ قيامه بالانقلاب العسكرى عام ١٩٩٩ ان يستقيل من منصبه اذا رغب فى ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة الاولى القادمة طبقا للدستور الجديد، وان تتولى السلطة العليا فى الدولة حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين من جميع الاحزاب والتيارات السياسية حتى يوم انتخاب رئيس الجمهورية وتسلمه السلطة. ولهذا اعلن العقيد عثمان غزالى من استقالته اعتبارا من يوم ٢١ يناير ٢٠٠٢ من منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، وسبق هذا اعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية للبلاد خلال الفترة الانتقالية القادمة، كما اعلن عن جدول مواعيد الخطوات الدستورية الديمقراطية وان انتخابات رئاسة الجمهورية ستكون يوم ١٤ ابريل ٢٠٠٢، ويسبقها استفتاء فى كل جزيرة لاقرار القانون الاساسى (الدستور) الخاص بكل جزيرة خلال شهر مارس ولى هذا الانتخابات فى كل جزيرة لاختيار اعضاء السلطة التشريعية وحكام كل جزيرة الذى يراس السلطة التنفيذية فيها.

● وكان يوم ١٠ مارس هو موعد الاستفتاء على دستور كل جزيرة، واضيف اليه فى

جزيرة القمر الكبرى قيام الناخبين باختيار الاسماء الثلاثة الاولى من بين الراغبين في الترشيح لرئاسة الجمهورية يوم ١٤ ابريل، ولكن ما حدث قبل افتتاح العملية الانتخابية في جزيرة القمر الكبرى هو اعلان ثمانية من المرشحين انسحابهم من المنافسة بدعوى وجود تزوير في دفاتر وسجلات اسماء الناخبين لصالح المرشح التاسع وهو عثمان غزالي، وعلى هذا تأجلت العملية الانتخابية بأكملها في جزيرة القمر الكبرى، بينما استمرت في الجزيرتين الاخرتين وقام الناخبون بالموافقة على مشروع الدستور الخاص بكل منهما. ولما كان صندوق الامم المتحدة للامم هو الذى يتولى عملية الاشراف على تسجيل الناخبين وعلى متابعة الادلاء بالاصوات منذ يوم الاستفتاء على الدستور، كما ان ممثلى الاتحاد الاوروبى والمنظمة الفرنكوفونية المالية ومنظمة سادك للجنوب الافريقى ومنظمة الوحدة الافريقية هم اعضاء فى لجنة المتابعة التى تتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد قامت هذه الاطراف بمراجعة الجداول الانتخابية بالحدف والاضافة فى اسماء الناخبين، وتقرر ان يكون يوم ١٧ مارس هو الموعد الجديد لاجراء الانتخابات فى جزيرة القمر الكبرى، وفعلا تمت عملية الاقتراع وتمت موافقة الناخبين على دستور الجزيرة، وبعد فرز الاصوات اعلنت الاسماء الثلاثة للذين حصلوا على اعلى نسبة مئوية من اجمالى اصوات المشاركين فى الانتخابات التمهيدية للرئاسة الاولى وهم:

عثمان غزالي ٣٩,٨% - محمود مراد باي ١٥,٦% - الامير سعيد كمال ١٠,٦%.

● والمؤشرات السياسية فى الجزر الثلاث تشير الى ان عثمان غزالي سيتمكن ايضا من الحصول على اعلى نسبة من الاصوات فى الجزيرتين الاخرتين يوم ١٤ ابريل، وبهذا سوف يكون رئيس الجمهورية المنتخب يوم ١٤ ابريل ٢٠٠٢، وان المرشحين الآخرين لن يتمكنوا من التصق عليه، وفى تقديرى ان جميع الاطراف الخارجية المهتمة بموضوع جزر القمر ترغب فى هذا وترضى به.

● فى هذا الاطار العام نشرت صحف القاهرة ان الجامعة العربية تستعد لافتتاح مكتب خاص بها فى جزر القمر لتسهيل الاتصالات المتبادلة وللاشراف على تمويل المشروعات التى تقرر ان يقوم بتمويلها صندوق الدعم الخاص الذى وافقت على انشائه قرارات القمة العربية عام ٢٠٠١، وهو الصندوق الذى جمع حتى الان خمسة ملايين من الدولارات دفعتها قطر وليبيا وسلطنة عمان.

# انتخاب الرئيس فى اتحاد القمر

● يعرض المقال خطوات المرحلة الأخيرة فى بناء المؤسسات الدستورية فى جمهورية اتحاد القمر، طبقاً لمسيرة الديمقراطية التى نص عليها دستور الدولة، وهو الدستور الذى فاز بموافقة الناخبين فى استفتاء ديسمبر ٢٠٠١.

● لقد جرى خلال شهر مارس ٢٠٠٢ تحديد موعد الانتخاب حاكم كل جزيرة وهو رئيس السلطة التنفيذية فيها، وجرى الانتخابات فى جزيرة موهيلى وجزيرة انجوان، بينما أعلن عن تأجيل الانتخابات فى جزيرة القمر الكبرى، وكان المرشحون قد أعلنوا مقاطعة الانتخابات ودعوا أنصارهم إلى عدم التوجه لصناديق الانتخابات بدعوى وجود تزوير فى سجلات الناخبين، وأن الحكومة الانتقالية تساند العقيد عثمان غزالى، كما شهدت البلاد موجة من العنف، ولذلك أصدرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قرارها بتأجيل الانتخابات على مستوى رئاسة جزيرة القمر الكبرى، بينما استمرت عملية الدورة الأولى من الانتخابات رئاسة الاتحاد، وكان الفائزون الثلاثة هم العقيد عثمان غزالى، ومحمود مراواياى، والأمير سعيد كمال طبقاً لعدد الأصوات الانتخابية.

● يوم ١٤ أبريل جرت انتخابات رئاسة الاتحاد بين المرشحين الثلاثة الناجحين فى الدورة الأولى، وفى اليوم التالى نقلت وسائل الإعلام تصريحات لوزير الداخلية فى الحكومة الانتقالية بأن مؤشرات فرز الأصوات تشير إلى أن العقيد غزالى يتجه نحو الفوز بمنصب رئاسة الاتحاد، وأنه بعد إتمام فرز جميع الأصوات فى صناديق الانتخابات بالجزر الثلاث سوف يصدر بيان رسمى من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالنتائج. ولكن الإعلان الرسمى تأخر لمدة أسبوع بسبب تقدم المرشحين الآخرين المتنافسين بشكاوى إلى اللجنة الوطنية للانتخابات بحدوث تزوير وعنف فى الانتخابات.

● وبعد أسبوع من تأريخ إجراء الانتخابات أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات من عنف وتزوير كما أن المرشحين الآخرين قد وجهوا دعوات صباح يوم الانتخابات إلى مؤيديهم خاصة فى جزيرة القمر الكبرى للامتناع عن المشاركة فى العملية الانتخابية. كما أكدت اللجنة الوطنية للانتخابات أيضاً تأجيل موعد انتخابات رئاسة جزيرة القمر الكبرى إلى ما بعد انتخاب رئيس اتحاد القمر، ولم يقبل عثمان غزالى قرار اللجنة واتهمها بالتحيز ضده وعدم وجود مبررات فعلية لقرارها.

● بهذه الاعلانات توقفت المسيرة الدستورية لاستكمال بناء مؤسسات الدولة، وظاهر التناقض السياسى الحاد بين تطور بناء المؤسسات وإتمام عملية الانتخابات فى جزيرتى موهيلى وانجوان وجزيرة القمر الكبرى. ولكن تدخل لجنة المتابعة التى تضم الأطراف الخارجية التى ساهمت منذ البداية فى التوفيق بين الأطراف القمرية. ظهر فاعلا فى المشاورات والمداولات واقتراح الحل. فقد تقدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية

بإقتراح تشكيل لجنة تحكيم تنظر في موضوع نتائج انتخابات رئاسة الاتحاد ويكون قرارها ملزماً لجميع الأطراف القمرية، وسادت هذا الاقتراح المنظمة القرائكوهونية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للإثاء ومنظمة سادك. وقبلت جميع الأطراف الداخلية والخارجية وتشكلت اللجنة من ثلاثة أعضاء يمثلون الجزر الثلاث والعضو الرابع تختاره منظمة الوحدة الأفريقية والعضو الخامس يختاره برنامج الأمم المتحدة للإثاء، ووقعت جميع الأطراف على الاتفاق.

● في أوائل مايو الحالي أصدرت لجنة التحكيم الخماسية قرارها برفض الشكاوى المقدمة، واعتبار نتائج التصويت صحيحة، وإعلان فوز العقيد عثمان غزالي في الانتخابات بنسبة تزيد على ٧٨٠ من مجموع أصوات الناخبين، وحددت اللجنة يوم ٢٥ مايو الحالي موعداً لأدائه اليمين الدستورية وتوليهِ السلطة الرئاسية.

كما قررت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات موعداً لإجراء انتخاب رئيس جزيرة القمر الكبرى، وأجازت أوراق ترشيح ١٧ مرشحاً يتنافسون للفوز بهذا المنصب، وفعلاً جرت الانتخابات في الموعد المقرر وهو يوم ١٢ مايو، ونظراً لعدم فوز أي من المرشحين بالأغلبية المطلوبة فقد تقرر إعادة الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أعلى نسبة مئوية من الأصوات، وموعد إعادة هو ١٩ مايو الحالي.

● وهكذا توصل التعاون بين الدور الدولي والدور الداخلي إلى اجتياز الأزمة واحتمالات تفاعلاتها، وأبرقت الجامعة العربية بالتهنئة للعقيد عثمان غزالي لفوزه بالرئاسة الأولى في الدولة العضو بالجامعة، وتداولت الأنباء عن شكر وتقدير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي وصف بأنه «حلال العقد».

# انتخاب الرئيس فى مالى

● فى النصف الاول من العام العالى جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى عدد من دول الضاركونفون الافريقى ، ومن الامثلة مالى والكونغو (برازا) وبوركينا فاسو وتشاد . ولقيت هذه الانتخابات اهتماما واسعا من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة ، وترجمت هذه الاهتمامات تغطية اعلامية متنوعة ،وعلى النقيض من هذا فإن الاهتمام الاعلامى العربى بمتابعة هذه الانتخابات كان قليلا او متعدما فى بعض الحالات .

● يعرض المقال احداث الانتخابات الرئاسية فى مالى عام ٢٠٠٢ ، وهذه مناسبة لمرور عشر سنوات على تأسيس النظام الديمقراطى والتعددية السياسية على المستويات الحزبية والثقافية ، فقد اقدم الضابط امدو توماني تورى عام ١٩٩٢ على اسقاط النظام العسكرى الذى حكم مالى منذ عام ١٩٦٨ ، وتعهد بإبرام مصالحة سياسية مع المنظمة المسلحة المتمردة فى البلاد .وهى تحالف للأقليات العرب والطوارق والامازيغ والمعروفة باسم البيضان ، وكانت المنظمة تشكو من تركيز السلطة فى العاصمة واهمال حقوق الأقليات الثقافية والتنمية وأوفى النظام الجديد بالتعهد الخاص بالمصالحة ، كما أوفى بالتعهد الخاص بإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية وإعادة الحكم المدنى .

● فى عام ١٩٩٢ نجح الرئيس الفاضل عمر كونارى فى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية كما حصل حزبه على اقلية مقاعد السلطة التشريعية ، وفى عام ١٩٩٧ جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية للمرة الثانية ، وتمكن الرئيس الفاضل عمر كونارى من تجديد الرئاسة الاولى للدورة الثانية واستعدادا للدورة الانتخابية القادمة عام ٢٠٠٢ أعلن الرئيس وحزب الاقلية الحاكم عدم محاولة تعديل الدستور الذى ينص على فترتين رئاسيتين متتاليتين فقط ، وعقد الحزب اجتماعاته التمهيدية فى عام ٢٠٠١ لاختيار مرشحه فى الانتخابات القادمة ، وتنافس عليها كل من صوماليا سيسى وابراهيم ابويكر كيتا ، ولكن صوماليا سيسى فاز بالترشيح ، الامر الذى اضرب ابراهيم كيتا فانفصل عن الحزب الحاكم وشكل حزبا مساندته فى الترشيح للانتخابات الرئاسية

● اما الضابط امدو تورى فقد عاد للعمل بالجيش بعد قيام الحكم المدنى عام ١٩٩٢ حتى ترقى الى رتبة الجنرال ثم استقال ودخل فى الحياة المدنية ، وتشير الدراسات المنشورة الى انه اتخذ طريقا يشبه الى حد كبير الطريق الذى اتخذه الجنرال اوياسانجو فى نيجيريا ، فقد عمل مع منظمات المجتمع المدنى فى بلاده وفى افريقيا واوروپا وامريكا الشمالية ، واقام علاقات فكرية وتنظيمية مع الجماعات والمنظمات المهتمة بموضوعات التحول الديمقراطى فى افريقيا ، ولكنه لم يشكل حزبا ولم ينضم الى احد الاحزاب القائمة فى البلاد ، وانما قام مؤيدوه والمناصرون له بتشكيل جمعيات مناصرته فى الانتخابات القادمة وفى العام الماضى رشحه الرئيس كونارى لشغل منصب الامين العام

منظمة ايكواس لاقليم غرب افريقيا ، وهذا أضفى عليه مزيدا من صفة الرجل العام المدني

● جرت الدورة الاولى لانتخابات الرئاسية يوم ٢٨ ابريل ٢٠٠٢ وكان المرشحون فيها ٢٤ مرشحا ، وأعلنت النتائج فكان اسم امدو توماني توري على رأس القائمة إذ حصل على ٢٤ ٪ من الاصوات ، وتلاه مرشح الحزب الحاكم صوماليا سيسى ، بينما جاء ترتيب ابوبكر كيتا الثالث على الرغم من ان ٢٠ منظمة اسلامية قد تجمعت واصدرت بيانا مشتركا لدعم موقفه الانتخابى ، استطرادا نشير الى ان تجمعا سياسيا مضادا لتجمع للمنظمات الاسلامية رفع دعوى فى المحكمة العليا ضد بيان المنظمات الاسلامية على اساس انه دعوة مخالفة للدستور العلمانى فى مالى .

● واستعدادا للدورة الثانية فى الانتخابات جرت تظاهرات وتعاملات جديدة بين المرشحين الذين لم يشاركوا فى الانتخابات الاعادة لدعم امدو توماني توري . وكان فى مقدمة الداعمين له ابراهيم ابوبكر كيتا ، وفى يوم ١٢ مايو الحالى تدفق الناخبون الى صناديق الانتخابات وكانت فرق الاشراف والمتابعة القادمة من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة وتجمع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيكي تتابع العملية الانتخابية ، وأعلنت النتائج فحصل المرشح امدو توماني توري على حوالى ٦٥ ٪ من اجمالى اصوات الناخبين ، وأعلن انه الرئيس القادم للبلاد فى انتخابات حرة ونزيهة

● تستحق مالى اهتماما اكثر فهي عضو مؤسس فى تجمع الساحل والصحراء ، ولها جوار جغرافى مباشر مع الجزائر وموريتانيا ، وهى عضو فعال فى منظمة ايكواس تقرب افريقيا ، وهى احدى الساحات السياسية لتنافس فرانكوفونى تجاه النضوذ الأمريكى الانجلوفونى المتزايد فى المنطقة .

# التغيير السياسى فى موزمبيق

● خلال شهر يونيه الماضى اجتمع المؤتمر العام لحزب فريليمو لانتخاب السكرتير العام للحزب، والذي سيكون مرشحاً لخوض الانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٤. وقد فاز بالمصباح ارماندوجيبيوزا بعد ان هزم المنافسين الآخرين، وكان احدهم يحظى بمساندة رئيس الجمهورية.

● والسبب المعلن للاجتماع والانتخابات هو رغبة الرئيس يواكيم شيسانو عدم ترشيح نفسه للرئاسة الاولى في الانتخابات القادمة، وقد سبق للحزب الحاكم الموافقة على رغبة الرئيس بالنسبة لرئاسة الجمهورية، ولم يوافق على رغبته في البقاء سكرتيراً عاماً للحزب، اذ ان هذا يتطلب تعديل قانون الحزب واستطراداً لتجدر الاشارة الى ان الرئيس شيسانو يشغل المنصبين منذ عام ١٩٨٦ عقب حادث اغتيال الرئيس الاول للدولة المستقلة وقائد حركة التحرر من الاستعمار البرتغالي، وهو الحادث الذي دبرته الاجهزة السرية للنظام المنصري الحاكم في جنوب افريقيا وقتذاك، وقد شارك الرئيس شيسانو في عملية التحول الديمقراطي لموزمبيق في عام ١٩٩٢ من نظام الحزب الواحد الماركسي الى النظام التعددي الحزبي. وورثه الحزب في الانتخابات الرئاسة الاولى في عام ١٩٩٤ وفاز فيها، ثم رشحه مرة ثانية في الانتخابات عام ١٩٩٩ وفاز بالرئاسة الاولى.

● لكن الاسباب الحقيقية وراء اهمية الاجتماع وقراراته ترجع الى صراعات متنوعة بين قيادات الحزب الحاكم وظهور اجنعة في داخل صفوفه، خاصة بين الجيل القديم الذي اسس حركة التحرير وقاد البلاد الى الاستقلال ثم حكمها منذ عام ١٩٧٥. ويجعل المقال الصراعات والاختلافات فيما يلي:

- تراجع مستمر في اصوات المؤيدين في انتخابات رئاسة الجمهورية وفي انتخابات السلطة التشريعية مع التنبؤ باحتمالات عدم الفوز في الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٤، لقد حصل الرئيس شيسانو في انتخابات عام ١٩٩٤ على ٥٢% من اجمالي اصوات المقتربين، وحصل في عام ١٩٩٩ على ٥٢% من الاصوات. وهذا يعني ان حزب المعارضة الرئيسي رينامو في حالة صعود بالنسبة لاكتساب اصوات الناخبين.

ومثل هذا القول ينطبق ايضا على نتائج الانتخابات التشريعية، حيث تراجع بشكل ملحوظ تأييد الحزب الحاكم في المناطق الشمالية من الدولة، وهي مناطق تقيم فيها اثنيات تختلف عن مناطق الجنوب على مستوى اللغة والدين والثقافة، ويتهم الحزب الحاكم بأنه يخضع لسيطرة ابناء جنوب الدولة وان احزاب المعارضة تمثل ابناء شمال الدولة.

- انتشار الفساد بكل انواعه ومستوياته في ادوات ومؤسسات السلطة، وان الموظفين في الحكومة والقيادات في الحزب لها دور اساسي في قضايا الفساد بالدولة،



وتتداول وسائل الاعلام اسماء القيادات وافراد اسرهم في موضوعات الفساد، خاصة انه لا يوجد بالدولة قانون يمنع الجمع بين المنصب الحكومي او العزبي والقيام بنشاط تجاري ومالي بعد ان تحولت الدولة الي اقتصاديات السوق، وفي هذا المقام تشير وسائل الاعلام الي حادثتي اغتيال الاولي قتل فيها رئيس تحرير صحيفة معارضة، والثانية قتل فيها رئيس لجنة الاشراف علي البنوك، ويقول الشائعات ان كلا من الرجلين كان يبحث بأسلويته المنفرد في واقعة نهب وسرقة (٤٠٠) مليون دولار من حسابات الدولة وان اصابع الاتهام اشارت الي عدد من كبار قيادات الحكومة .

- تشكل مجموعة من قيادات الحزب ضد ممارسات الرئيس شيسانو وانصاره الموجودين في قيادة الحزب والحكومة، وان اغلب هذه القيادات هي من العريس القديم الذين عملوا مع سامورا ماشيل رئيس الجمهورية الاول قبل اغتياله، وان الرئيس الحالي اختلف معهم في فترات متنوعة واخرجهم من مناصبهم الحكومية، ومن بينهم السكرتير العام الجديد للحزب هو من الاعضاء المؤسسين لحركة التحرير وشغل منصب وزير الداخلية ومنصب وزير المواصلا ت ثم القوميسار السياسي للقوات المسلحة، واخيرا ترك المناصب الحكومية وانتقل الي بيئة رجال الاعمال ولذلك تقول وسائل الاعلام انه يمثل الموجة الجديدة من القيادات السياسية في موزمبيق الذين استنقوا الماركسية من قبل ثم تحولوا عنها لاعتناق الليبرالية وممارسة النشاط الرأسمالي. ولهذا اكد في خطبته لترشيح نفسه في المؤتمر العام التزامه بموضوعين اساسيين هما محاربة الفساد وضمان حرية الصحافة في البلاد، كما اكد ضرورة الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسينها في اقاليم شمال الدولة.

# الانتخابات فى غينيا

● يشهد عام ٢٠٠٢ صديدا من المعارك الانتخابية فى دول الفرنكوفون الافريقى ، وتجرى هذه الانتخابات على مستوى الرئاسة الاولى وعلى مستوى السلطة التشريعية وعلى المستويات المحلية والاقليمية فى هذه الدول ومن الامثلة مالى والكونغوبورازافيل، والكاميرون ويوركينا فاسو، والجابون، وكوت ديفوار، وغينيا، ويمعاير الحرية والنزاهة لا تتماثل هذه الانتخابات فبعضها يتصف باجراءات الانتخابات الحرة والنزيهة وبعضها الآخر تنعدم فيه هذه الصفات تماما.

● ويعرض المقال لإجراءات انتخابات السلطة التشريعية التى جرت فى دولة غينيا فى ختام شهر يونيه الماضى، ويقتضى التمهيد الاشارة إلى اوضاع النظام السياسى العالى فى هذه الدولة منذ وفاة الرئيس احمد سيكوتورى قائد الاستقلال عام ١٩٥٨ ورئيس الجمهورية الاول حتى عام ١٩٨٤. وبعد شهر من وفاته قاد الجنرال الانسانا كوتى انقلابا عسكريا واستولى على السلطة وحكم الدولة حكما مباشرا حتى عام ١٩٩٢ ولكن السياسة الفرنسية ظهر فيها تغيير تجاه نظم الحكم فى الفرنكوفون الافريقى منذ عام ١٩٩٠ بعد خطاب الرئيس ميتران الذى طالب فيه هذه الدول بالتحول إلى النظم الديمقراطية، وريط فى خطابه بين الديمقراطية والسياب المساعدات والمعونات المالية الفرنسية ويدأت ضغوط الاتحاد الاوروبى والمؤسسات المالية والنقدية العالمية فاستجاب الرئيس كوتى لهذا التيار الجديد، واصدر دستورا جديدا عام ١٩٩٢ ونص الدستور الجديد على ان مدة رئاسة الجمهورية هى دورتان متتاليتان فقط، وكل منهما خمس سنوات، وعلى حريات التجمع والتنظيم والتعبير عن الرأى وتشكيل الاحزاب والنقابات واحتوى الدستور على نص تجدد الحد الاقصى لعمر المتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية وهو خمسة وسبعون عاما.

● وبعد إقرار الدستور الديمقراطى الجديد رشح الرئيس كوتى نفسه فى انتخابات الرئاسة الاولى وهاز فيها مرتين متتاليتين فى عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩٧، كما شكل حزبا باسم حزب التنمية والوحدة ونافس فى الانتخابات البرلمانية وحصل على الاغلبية الساحقة فى مقاعد البرلمان .. ولكن فى عام ٢٠٠١ بدأ الرئيس كوتى فى اجراءات تعديل الدستور قبل انتهاء مدة الرئاسة الثانية فى عام ٢٠٠٣، وطرح التعديلات الدستورية فى استفتاء عام فى نوفمبر ٢٠٠١، ووافق الناخبون على التعديلات بنسبة ٩٢,٧% من اجمالى الاصوات، وتنص التعديلات على إلغاء نص تعديل الدورتين المتتاليتين للرئاسة وبإطلاق الترشيح لمدة متتالية، وان تمتد مدة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات فى كل دورة مع إلغاء النص الدستورى الخاص بتحديد الحد الاقصى لعمر المتقدم للترشيح للرئاسة الاولى.

● وعلى الرغم من أن وسائل الاعلام والسياسة الدولية بوجه عام كانت متشغلة باحداث الحروب الاهلية في سيراليون وليبيريا وبالصراع المسلح في المثلث الحدودي بين غينيا وهاتين الدولتين، الا ان الصحافة الفرنسية ساندت احزاب المعارضة الغينية في هجومها على هذه التعديلات، ووصفتها بالفش وترويع المواطنين، ولكن ما حدث هذا العام هو دعوة الناخبين لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية في الاسبوع الاخير من شهر يونية الماضي، وانقسمت احزاب وشخصيات المعارضة، فبعضها دعا إلى المشاركة في الانتخابات لابداء رأى المواطنين وحققهم الدستورى في المعارضة الديمقراطية، ولكن الاغلبية في المعارضة دعت إلى المقاطعة لان اجراءات الانتخابات غير حرة وغير نزيهة وان سجلات اسماء الناخبين بها التحريفات واضحة واتخذ الاتحاد الاوروبى موقفاً مسانداً لاغلبية المعارضة، فقرر عدم ارسال وفد المراقبين للمتابعة والاشراف خلال العملية الانتخابية، وقال ان اللجنة الوطنية للانتخابات التى شكلها رئيس الجمهورية ليست مستقلة وساندت هذا الموقف مجموعة دول افريقيا والكاريبي والباسفيكى التى ترتبط مع الاتحاد الاوروبى بمعاهدة كوتونو ٢٠٠٠.

● وعلى الرغم من هذه المواقف السياسية والاعلامية جرت الانتخابات في موعدها، وتنافس حزب التنمية والوحدة الذى قدم مرشحين في جميع الدوائر الانتخابية، وهازز بالاغلبية في المقاعد البرلمانية، وتنتظر البلاد اجراء الانتخابات الرئاسية في العام القادم ٢٠٠٢.

# الانتخابات فى الكاميرون

● كان المقرر منذ فترة سابقة اجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٢، ولكن يوم ٢٢ يونيو اصدر رئيس الجمهورية بول بيا قرارا بتأجيل الانتخابات لمدة اسبوع، ثم عزل وزير الداخلية وعين وزيرا جديدا.

وقال البيان الحكومى ان السبب هو عدم اتمام المطابع الحكومية طباعة البطاقات الانتخابية بسبب نقص الاحبار والورق، وان وزير الداخلية هو المسئول عن هذا التقصير.

● ولكن للمعارضة رأى آخر، وهى تتكون من مجموعة من الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى وجمعيات الكنائس البروتستانتية، وتقول ان الكاميرون دولة بترولية غنية وليست من الدول الافريقية الفقيرة التى تطلب معونات خارجية من الامم المتحدة او الاتحاد الاوروبى لتنظيم واجراء العملية الانتخابية، كما ان الحكومة والحزب الحاكم موجودان فى السلطة منذ عام ١٩٦٠ دون تغيير على الرغم من تعدد الانتخابات طوال هذه الفترة، وان لديهم خبرات وسلطات فى هذا المجال، وان موعد الانتخابات البرلمانية مقررنه الدستور كل خمس سنوات، وان الانتخابات المحلية كان موعدها فى عام ٢٠٠١ وجرى تأجيلها حتى هذا الموعد الاخير، ولهذا تعلن احزاب المعارضة اتهامها للحكومة بالاستعداد لتزوير الانتخابات وان ما جرت طباعته من بطاقات انتخابية قد وضع فى صناديق الانتخابية اخرى تمهيدا لاجراجها فى لجان الفرز بعد الانتهاء من الادلاء بالاصوات لضمان فوز الحزب الحاكم بالاضطية المطلوبة على مستوى كل هذه المجالس، خاصة ان الانتخابات الرئاسية يجرى التمهيد لها والاعداد لاجرائها فى نهاية هذا العام او مطلع العام المقبل.

● وهى داخل المعارضة توجد مجموعة الاحزاب التى تمثل وتتكلم باسم مجموعة المواطنين الناطقين باللغة الانجليزية حيث ان الدولة قد استقلت عام ١٩٦٠ بالوحدة بين مجموعتين كانتا من قبل فى الكاميرون الفرنسى والكاميرون البريطانى، وان الاتفاق على الوحدة بين المجموعتين ادى الى قيام جمهورية الكاميرون المتحدة مع حفظ حقوق الناطقين باللغة الانجليزية على مستوى الثقافة واللغة والسلطات المحلية والوظائف الاستراتيجية والعليا فى الدولة.

وتقول هذه الاحزاب والقيادات الانجلوفونية انهم يمثلون ٢٠٪ من اجمالى المواطنين فى الدولة وان ٨٠٪ من اجمالى انتاج البترول يستخرج من مناطقهم، ومع ذلك فقد جرى بانتظام تهميش دورهم وحقوقهم فى مناصب الدولة وفى مخصصات التنمية فى استعمال اللغة الانجليزية فى معاملات الدولة، وانه فى يوم ٢٠ مايو الماضى دعت هذه الاحزاب الى يوم للحداد بين الناطقين باللغة الانجليزية فقامت الحكومة باعتقال القيادات وهض المظاهرات بالقوة المسلحة وتشريد اعداد كبيرة من المواطنين الى خارج

● وتشير هذه الاحزاب الى التغيير في اسم الدولة وفي نظامها السياسى وانه دليل على ماتقول ، فقد اعلن الاستقلال عام ١٩٦٠ باسم جمهورية الكاميرون المتحدة وانها دولة ديمقراطية متعددة الاحزاب، وفي عام ١٩٦٦ تمول النظام السياسى الى دولة الحزب الواحد، وفي عام ١٩٧٢ صدر دستور جديد للدولة صارت بموجه دولة مركزية ثم في عام ١٩٨٤ تغير اسم الدولة الى جمهورية الكاميرون، ونتيجة للصفوف الفرنسية والاوروبية جرى تعديل الدستور عام ١٩٩٠ لاقامة نظام ديمقراطى متعدد الاحزاب، ولكن الحزب الحاكم لم يتغير منذ الاستقلال خاصة في عهد رئيس الجمهورية الحالي بول بيا الذى تولى السلطة عام ١٩٨٧ بعد الرئيس السابق الحاج احمدواهيديو.

● وقد تداولت الانباء ان الانتخابات جرت يوم ٢٠ يونيو وان النتائج سوف تعلن بعد ٢٠ يوما وتقول الحكومة ان الهدوء والانتظام كانا الطابع العام في هذا اليوم، وتقول المعارضة غير هذا، واصدرت بيانا مشتركا تدعو فيه رئيس الجمهورية الى الغاء النتائج واعادة الانتخابات من جديد ، ويشير البيان الى الاخطاء والتزوير في سجلات اسماء الناخبين والى قيام البوليس بمنع انصار المعارضة من الوصول الى مقار اللجان الانتخابية واعتقال قيادات المعارضة قبل يوم الانتخابات، والى ان انصار الحكومة كانوا يحملون اكثر من بطاقة انتخابية باسماء متعددة وقد استعملوها في الادلاء بالاصوات، كما ذكر بيان المعارضة انه جرى ابلاغ ممثلى الوفود الاجنبية التى حضرت لمراقبة الانتخابات.

● وقد رد وزير الاعلام ووزير الحكم المحلى على دعاوى المعارضة بانها تشكو من الضعف والاحباط وتراجع التأييد الشعبى لها، وانها تعتمد تشويه صورة الحكومة بالتعاون مع منظمات حقوق الانسان الاوروبية والامريكية.

# النظام السياسى فى كونغوبرازافيل

● استجاب الرئيس ديتيس ساسو ينجيسو للتصالح الفرنسية وضغوط الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، خاصة بعد قرارات إيقاف المعونات والتدفقات المالية، علما بأن هذه القرارات لم تشمل نشاط شركة البترول الفرنسية (إلف) أو مدهوعاتها المالية مقابل الاستثمار البترولى.

● وتولت المنظمة الفرانكوفونية العالمية ورئيس الجابون الحاج عمر بونجو موضوع الاتصالات مع المنظمات والشخصيات المعارضة فى الخارج، لأن أغلب هذه القيادات هرب الى خارج البلاد بعد استيلاء ينجيسو على السلطة خلال حرب أهلية عام ١٩٩٧، ولذلك كان مطلب الأطراف الخارجية هو عودة الشرعية الدستورية وإقرار نظام سياسى ديموقراطى يقوم على أساس الانتخابات والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان.

وفى عام ١٩٩٩ نجحت أول خطوة فى الوساطة الأوروبية الفرنسية فى إقرار هدنة واتفاق إطلاق النار بين الميليشيات المسلحة فى قتالها مع الجنرال ينجيسو.

وفى عام ٢٠٠١ نجحت الخطوة الثانية فى عقد مؤتمر وطنى سياسى حضرته مع الحكومة أطراف المعارضة وتم الاتفاق فيه على صياغة دستور جديد وطرحة للاستفتاء الشعبى ثم تشكيل حكومة انتقالية تمثل ألوان الطيف السياسى لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.

● واستعدت حكومة الرئيس ينجيسو لتنفيذ مبادئ الاتفاق واتخذت الخطوات التالية:

- قدمت الرئيس السابق ليسويا ورئيس الوزراء السابق كولباس وعددا آخر من الوزراء للمحاكمة أمام المحكمة العليا بتهمة الاختلاس وخيانة الأمانة واستغلال السلطة، وأصدرت المحكمة الأحكام بسجن الرئيس السابق ٢٠ عاما وجرامة مالية تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، ومثل هذه الأحكام صدرت ضد الباقين. وترتب على هذه الأحكام أن كل المحكوم عليهم لا يستطيعون المشاركة فى العمليات الانتخابية أو تولى المناصب الحكومية خاصة أن بعضهم يقيم فى الخارج هاريا من تنفيذ الأحكام.

- شكلت الحكومة لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد الذى أخذ بمبدأ النظام الرئاسى فى صورته التقليدية باعتبار رئيس الجمهورية هو السلطة التنفيذية منفردا، وأنه ينتخب لمدة ٧ سنوات وله الحق فى تجديد الرئاسة لمدة ثانية فقط، وأقر الدستور مبدأ عدم امكانية السلطة التشريعية فى محاكمة رئيس الجمهورية لأنه منتخب مباشرة من الشعب، وفى يناير ٢٠٠٢ طرح المشروع فى استفتاء وافق عليه الناخبون.

- في مارس ٢٠٠٢ جرت الانتخابات الرئاسية وقناوس فيها ثمانية مرشحين من بينهم الرئيس نيجينسو، ولكن المتنافسين السبعة قرروا مقاطعة الانتخابات لوجود تزوير وانحرافات في سجلات وأسماء الناخبين، ثم انسحبوا من المعركة الانتخابية، ولكن الانتخابات تمت تحت إشراف فريق من المراقبين الذين يمثلون الاتحاد الأوروبي وتجمع دول معاهدة كوتونو ٢٠٠٠ وفاز الرئيس نيجينسو بأغلبية ٨٩,٤٪ من الأصوات، وطالبت فرق المراقبين دعوة الحكومة إلى إحصاء سكاني جديد وإنشاء سجل انتخابي جديد، أما الحكومة الفرنسية فقد أصدرت بياناً أكدت فيه ملاحظات المراقبين ولكنها قالت، إن الانتخابات أتاحت للشعب في الكونغو التعبير عن رغبته في السلام ورفض العنف، وأن العملية الديمقراطية الانتخابية سوف تتحسن من خلال الممارسات القادمة.

- في مايو ٢٠٠٢ جرت الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء السلطة التشريعية، وحدث فيها ما يشابه ما حدث من قبل في الانتخابات الرئاسية من انسحابات ومن اتهامات بالتزوير والانحرافات في سجلات الناخبين والعنف ومع ذلك استمرت عملية الانتخابات، وتجرى حالياً عمليات فرز الأصوات، علماً بأنه توجد مواعيد محددة قادمة لإعادة الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية التي يشبث أنها شهدت العنف والتزوير.

- في ختام شهر يونيو الحالي سوف تجرى انتخابات أعضاء المجالس الإقليمية والمحلية، والملاحظ أن سجلات الناخبين ما زالت كما هي، لأن القيام بإحصاء سكاني جديد وإعادة إنشاء سجلات انتخابية جديدة يتطلب استصدار قانون برلماني بذلك وهذا سوف يحدث بعد اجتماع السلطة التشريعية الجديدة ومباشرة عملها.

● وعلى الرغم مما أثير من انتقادات واتهامات فإن الحكومة والأطراف الأوروبية عامة ترى أن البلاد قد دخلت مرحلة الشرعية الدستورية وأن متطلبات عودة المعونات والتعاون الأوروبي - الأفريقي قد تم استيفائها وصارت البلاد في حالة استقرار يساعد على تعظيم نتائج الاستثمارات الأوروبية المتنوعة.

# انتخابات الرئاسة فى ناميبيا

● بدأت فى ناميبيا الاستعدادات والترتيبات للانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠٤، فقد سبق تعديل الدستور عام ١٩٩٩ حتى يستطيع الرئيس سام نوجوما الحصول على فترة رئاسية ثالثة بدلا من النص السابق الذى كان يحدد الرئاسة بفترتين متتاليتين فقط، ويقول الأنباء المتداولة ان الرئيس نوجوما لا يريد ان يعدل الدستور للحصول على فترة رابعة، وأنه يفضل الاكتفاء بالعمل السياسى العام فى الحزب ويترك الرئاسة لمرشح آخر. وهذه الرغبة تتطلب تعديلا فى قانون الحزب الحاكم، لأن القانون ينص على ان رئيس الحزب هو مرشحه فى انتخابات رئاسة الجمهورية، والتعديل المطلوب يشابه التعديل الذى أجرى فى كينيا بالنسبة لقانون الحزب الحاكم للفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة.

● وكانت أولى خطوات الترتيب هى انعقاد المؤتمر الوطنى العام للحزب فى النصف الثانى من شهر أغسطس ٢٠٠٢، وجرى فيه انتخابات قيادة الحزب، واحتفظ نوجوما بالرئاسة واختار الحزب نائبا للرئيس وسكرتيرا عاما كما انتخب أعضاء اللجنة المركزية للفترة المقبلة. وتدل مؤشرات اختيار الاسماء لهذه المناصب على اجراء تغييرات تفصح عن اتجاهات الرئيس نوجوما لعدم الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية فى الانتخابات القادمة فى عام ٢٠٠٤، وبعد انتهاء دورة انعقاد المؤتمر الوطنى اعلن الرئيس عن اعادة تشكيل مجلس الوزراء، وهى أيضا من المؤشرات التى تتحدث عنها الدراسات المتخصصة، فقد عزل رئيس الوزراء جينجوب الذى شغل المنصب منذ عام ١٩٩٠، وعرض عليه منصب وزارة شئون الحكم المحلى والاقليمى فرفض وقدم استقالته فقبلها الرئيس نوجوما، وعين وزير الخارجية جويريراب رئيسا للوزراء، وعين وزير التجارة والصناعة هامبو تينيا وزيرا للخارجية، وأجرى تغييرات أخرى من أهمها ان السكرتير العام للحزب صار نائبا لرئيس الحزب، وان وزير العدل أصبح يشغل منصب السكرتير العام للحزب، وتتنوع الانتماءات القبلية والعشائرية لهذه الاسماء فى داخل ناميبيا.

● والقراءة السياسية لعمى هذه التغييرات تشير الى ان الرئيس نوجوما مازال القوة الاولى فى ترتيب شئون الحزب والدولة، وأنه فى داخل الحزب يوجد صراع الاجيال الجيل الذى صاحب الرئيس فى الكفاح والنضال من أجل الاستقلال خلال الأهوام الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، والجيل الجديد من الشباب الذى عاصر العمل الحزبى والسياسى والعسكرى وشارك فيه حتى حصلت ناميبيا على استقلالها عام ١٩٩٠، وهذا لأن الجيل الجديد يريد الصعود الى مقاليد الادارة والسلطة فى العمل السياسى الحزبى والحكومى، ويرى ان الجيل الأول قد آن له ان يستريح بعد هذا التاريخ الطويل من العمل السياسى لاعلان الاستقلال.



● كذلك يوجد صراع من نوع آخر، وهو يتعلق بتنظيم وإدارة العمل الحزبي، فيرى النجيل الجديد ان ادارة العمل الحزبي والسياسي تختلف عن إدارة وقيادة حركة تحرير من أجل الاستقلال، وأن وظائف القيادات وحدود سلطاتها وأشرفها الأبوى على شئون المناضلين من أجل التحرر والاستقلال سابقا تستوجب تغييرا جذريا يتشابه مع تنظيم الأحزاب السياسية الأوروبية في مجالات الانتخابات الداخلية الحزبية وتسهيل القيادات، وأن التحديث السياسي في مجالات الحكم يجب ان يتواءم معه تحديث وتطوير في مجالات العمل السياسي على مستوى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وفي مجالات حريات الرأي والتعبير، وأن الترشيح للمناصب الحزبية والسياسية يجب ان يكون بالانتخاب وليس بالتزكية.

● بالاضافة إلى ماسبق يوجد توازن سياسي يحافظ عليه الرئيس نوجوما ويعمل على استمراره وهو التوازن القبلي والاثني على مستوى شغل المناصب التنفيذية والتشريعية وفي داخل الحزب ، فالدولة هيها جالية بيضاء تتمتع بملكية الثروة وتمثل حوالى ٤% من اجمالي سكان الدولة (٨٠ ألف مواطن أبيض)، وأيضا توجد قبائل وشعوب أوفامبو ودامارا وهيريرو، وتنتشر في الرأي العام حاليا شكاوى من ان شعب اوفامبو يسيطر على الوظائف الاستراتيجية في الدولة خاصة أجهزة الأمن والدفاع، ولهذا جاء اختيار رئيس الوزراء من شعب دامارا ولكنى مازال في الوقت متسع لتابعة ماسوف يحدث من خطوات وتغييرات قبل عام ٢٠٠٤.

# انتخاب الرئيس فى كينيا

● يوم ٢٧ ديسمبر الحالى يتوجه الناخبون فى كينيا الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد واعضاء البرلمان، ويقدر عدد الناخبين بحوالى ١٠,٥ مليون ناخب. وهذه الانتخابات تعتبر امرا حاسما فى تاريخ البلاد على المستوى الداخلى وعلى المستوى الخارجى، وهذا للاعتبارات التالية:

١- قرار رئيس الجمهورية الحالى الرئيس دانيال اراب موى عدم ترشيح نفسه للوقوف بالمنصب، وهذا القرار استلزم عدم تعديل الدستور السارى حاليا، والذي ينص على شغل المنصب لدورتين متتاليتين، كل منهما خمس سنوات، ومع ذلك فان الرئيس موى قد حكم كينيا لمدة ٢٤ سنة متتالية منذ عام ١٩٧٨، شهدت البلاد فيها نظام الحزب الواحد ثم نظام التعدد الحزبى منذ ١٩٩٢.

٢- أبرز المتنافسين على منصب الرئاسة الاولى هما مرشح حزب كانو الحاكم اهودو كينيايا (٤١ سنة)، ومرشح تحالف احزاب المعارضة المعروف باسم تحالف قوس قزح الوطنى موى كيباكي (٢١ سنة). وطبقا لنص الدستور السارى حاليا فان الفائز يلزمه الحصول على اصوات مقدارها على الاقل ٢٥% من اجمالى المقترعين فى خمس مقاطعات من مقاطعات الدولة الثمانية.

٣- المعركة الانتخابية ساخنة للغاية، فتحالف المعارضة يضم ١٤ حزبا تعمل جاهدة على انهاء حكم حزب كانو الذى حكم البلاد باستمرار منذ اعلان استقلال كينيا عام ١٩٦٣، اما الحزب الحاكم فقد اختار ابن مؤسس الدولة المستقلة جومو كينيايا، ومع معارضة كثير من قيادات الحزب الحاكم فقد اصبر الرئيس موى على هذا الاختيار، وقام بضل المعارضين من الحزب، وعقد المؤتمر الوطنى للحزب الذى وافق بالاجماع على ترشيح اهودو كينيايا، وتنشط مؤسسات الحزب الحاكم والدولة على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى والدعاية والاعلام لضمان فوزه فى الانتخابات المقبلة، اما المعارضون فقد تعلموا من دروس الانتخابات السابقة والتي خاضتها الاحزاب متفردة ومتنافسة، لذلك انضم المنشقون على الحزب الحاكم مع الاحزاب المعارضة الأخرى، وشكلوا التحالف المعارض واتفقوا على ترشيح كيباكي، وهو ليس جديدا فى ميدان التنافس الحزبى فقد رشحه الحزب الديمقراطى فى الانتخابات السابقة وخسر المعركة امام الرئيس موى، كما ان له تاريخا طويلا فى العمل السياسى فقد كان نائب رئيس الجمهورية فى اوائل عهد الرئيس موى ثم شغل منصب وزير المالية، ولما انشق على الحزب الحاكم عام ١٩٩١ شكل الحزب الديمقراطى المعارض.

٤- ينتمى كلا المرشحين الى قبائل الكيكويو اكبر قبائل البلاد، والتي عمل ابناؤها

وقادتها جاهددين على الفوز بالمنصب بعد وفاة جومو كينياتا عام ١٩٧٨، ولكن هذه المحاولات فشلت جميعها لأن نظام حكم الرئيس موى قام على اساس تجميع وتحالف القبائل الصغيرة لمنع هيمنة وسيطرة قبائل الكيكويو على الحكم، ومن ثم فإن المعركة الحالية أدت الى انشقاقات في داخل القبائل الكبرى والصغرى وانضم العديد من ابنائها وقياداتها الى كلا الجانبين المتنافسين، ومن هنا يقول كل من المرشحين انه يعبر عن وحدة وطنية وانه سوف يشكل حكومة وحدة وطنية بعد فوزه بالمنصب.

- القضايا الاساسية التي يدور حولها الصراع السياسي هي الديمقراطية ومكافحة الفساد وتغيير الدستور الذي تعمل حاليا لجنة دستورية لصياغته، والمنتظر ان تخرج من اعداده في الربع الاول من العام القادم، اما قضايا السياسة الخارجية فالمتوقع هو عدم حدوث اى تغيير في حالة فوز اى من المرشحين، فكلاهما يؤيد استمرار التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، واستمرار الصداقة والتحالف مع اسرائيل بصفتها الحليف القوي للسياسة الامريكية في شرق افريقيا، كما سوف تستمر كينيا في ممارسة دورها في عملية المصالحة السودانية (ماشاكوس) والمصالحة الصومالية (الدوريت) لأن السياسة الامريكية هي الفاعل الاساسي في هذه المصالحة، حتى ولو تغيرت اسماء الوسطاء الكينيين في هاتين العمليتين، وايضا سوف يستمر دور الرئيس موى في تسيير الامور السياسية لانه يحتفظ برئاسة حزب كانو، ولانه يتفاهم مع السياسة الامريكية ودول الانجلوفون الافريقي في حالة فوز مرشح الحزب الحاكم او هو دو كينياتا.

● هكذا تصل موجة التغيير وترتيب الاوضاع بالمعنى السياسي الى كينيا بعد ان سبق ظهورها من قبل في دول الشرق الافريقي .

# الرئيس المقبل فى تنزانيا

● قبل انتهاء العام الحالى بدأت فى تنزانيا الخطوة الأولى والأساسية فى الإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية على المستوى القومى وموعدها فى عام ٢٠٠٥، فقد شهدت العاصمة اجتماع المؤتمر القومى العام للحزب الحاكم (شاماشامويندوى)، وشارك فى الاجتماع حوالى ١٥٠٠ عضو من البر الافريقى ومن زنجيان، وجرى انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وعددهم ٨٥ عضوا، ومن بين أعضاء هذه اللجنة حرى انتخابات أعضاء اللجنة المركزية وعددهم ٢٤ عضوا، والقيمة الفعلية لهذه الانتخابات ان مجموع الأعضاء فى اللجنتين هو الذى سيقدر اسم مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ونائبه عام ٢٠٠٥ بعد استطلاع رأى القواعد الحزبية فى البلاد.

● وطبقا للدستور التنزانى فإن الرئيس الحالى ماكابا قد قضى فى الرئاسة دورتين متتاليتين ولا يستطيع أن يرشح نفسه لدورة ثالثة، ومن ناحية ثالثة ينص الدستور على ان المرشح المقبل لرئاسة الجمهورية يجب أن يكون من زنجيان وان يكون نائبه من البر الافريقى، حيث إن الرئيس الحالى هو من البر الافريقى ونائبه من زنجيان وهكذا دواليك فى معارك الرئاسة الأولى فى تنزانيا.

● وهذه الخطوة بداية الاستعداد من جانب الحزب الحاكم، لأنه يمسك بالسلطة المستمرة فى البلاد منذ استقلال البر الافريقى (تنجانيقا) عام ١٩٦١ واستقلال زنجيار عام ١٩٦٢ ثم وحدتهما فى دولة تنزانيا عام ١٩٦٤، ومنذ التحول الديموقراطى والتعددية الحزبية عام ١٩٩٢ يواجه الحزب الحاكم منافسة حامية من أحزاب المعارضة فى الانتخابات خاصة فى زنجيان، ولذلك فهو يستعد ايضا للانتخابات القادمة فى زنجيار لضمان حصوله على الأغلبية البرلمانية فى انتخابات عام ٢٠٠٢ وفى انتخاب رئيس زنجيار عام ٢٠٠٤، ويعتبر فوزه فى انتخابات زنجيار مؤشرا الفوز فى الانتخابات على المستوى القومى فى تنزانيا عام ٢٠٠٥.

● وتحدث الدراسات المتخصصة عن تفاصيل ما جرى فى انتخابات الحزب الحاكم، فقد فشل عدد من أعضاء الحرس القديم فى الحزب فى الحصول على العضوية، كما نجح عدد من الأعضاء الجدد او شباب الحزب الذين يمثلون الدماء الجديدة، ولكن الملاحظة التى استرعت الانتباه هى نجاح سالم أحمد سالم باغلبية كبيرة بصفته عضوا فى الحزب من مجموعة الأعضاء الزنجياريين، وتفسير هذا فى الانباء المتداولة ان رئيس زنجيار الحالى أمانى كرومى يدعم سالم أحمد سالم، ويضاف الى هذا ان سمعته واسمه لا تشوبهما شواشب الاتهام بالفساد والمحسوبية وسوء الإدارة، وهو الاتهام الذى واجهه كثير من المرشحين، ولعل هذا يرجع الى ان سالم أحمد سالم قضى فى منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ١٢ عاما حتى عام ٢٠٠١، ثم عاد للعمل العام فى تنزانيا وينشط

حاليا في الدعوة للديموقراطية وحقوق الانسان في الدولة.

● وفي تقديرى ان فوز الحزب الحاكم في انتخابات زنجيار سوف يدعم الاتجاه نحو ترشيح سالم أحمد سالم لرياسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥، ومن الاسباب ان رئيس زنجيار الحالي يرأس الجناح المعتدل من الحزب بعد ان كان الجناح المتشدد هو الحاكم في زنجيار وفي فترة حكم الجناح المعتدل تم اقرار وثيقة المصالحة الوطنية مع حزب الجبهة المدنية المتحدة في اكتوبر ٢٠٠١، وحاليا تعتبر المصالحة ناجحة لأن للقواعد والمبادئ التي تم الاتفاق عليها قد نفذت بالاتفاق بين الجانبين، فقد شكلت الحكومة لجنة رئاسية محايدة للتحقيق في احداث العنف والقتل التي جرت والمتهم فيها هو البوليس والحكومة، وتمت اعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المحايدة في زنجيار، وضمت ممثلين من الحزب الحاكم وحزب الجبهة، وتجرى حاليا المحادثات بين رئيس زنجيار ورؤساء أحزاب المعارضة لإنشاء سجلات جديدة لأسماء الناجحين بدلا من السجلات القديمة المطعون فيها بالتزوير.

وعلى الجانب الآخر من الصورة السياسية في زنجيار فان اقوى أحزاب المعارضة هو حزب الجبهة المدنية المتحدة بقيادة سيف شريف حمادى، ولكنه يواجه في العام العالى أزمة داخلية شديدة نتيجة الخلاف بين رئيس الحزب والسكرتير العام للحزب وهو جمعة حاجى، وقد ادى هذا الخلاف الى تحول الحزب الى حالة تشرذم وأجندة الأمر الذى يهدد وحدة موقفه في الانتخابات المقبلة.

# المصالحة السياسية فى أنجولا

● فى مناسبة مرور أربعين يوما على مقتل ساهيمبى زعيم حركة يونيتا وقائد الحرب الأهلية ضد حكومة أنجولا منذ عام ١٩٧٥، وقع يوم ٤ أبريل ٢٠٠٢ الممثلان العسكريان للحكومة والحركة الاتفاق الرسمى لوقف إطلاق النار وإحلال السلام التام وإنهاء الحرب الأهلية فى جميع أنحاء الدولة. وجرى التوقيع فى احتفال كبير حضره رئيس جمهورية أنجولا والوزراء وأعضاء السلطة التشريعية وقيادة الجيش، كما شارك فيه رؤساء دول اقليم الجنوب والشرق والوسط الأفريقى، وممثلو دول الترويكافا وهى الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال، وممثلو الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

● وقد سبق انتام هذه المصالحة التاريخية عدد من الخطوات والاجراءات المتبادلة بين الجانبين:

- تحرك سريع وشفوف سياسيه من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول افريقية متنوعة على الطرفين لانتهاز فرصة غياب ساهيمبى لإرساء السلام فى البلاد على أساس ماسبق عقده من اتفاقيات جرى نقضها وعدم تنفيذها مثل اتفاق ١٩٩١ فى البرتغال واتفاق ١٩٩٤ فى زامبيا.

.. فى الاسبوع الأول من مارس أصدرت الحكومة بيانا تأمر فيه الجيش بإيقاف الهجوم والعمليات العسكرية ضد حركة يونيتا مع عرض للتفاوض من أجل السلام وتأكيد الاستعداد لإصدار عفو عام مقابل نزع سلاح القوات المعارضة.

- أصدرت حركة يونيتا بيانا ترحب فيه بعرض الحكومة وتستجيب لاتصالات الأمم المتحدة لتنظيم لقاء بين الجانبين، وفعلا قامت الأمم المتحدة بإصدار الاجتماع الذى حضره القادة الميدانيون من العسكريين، وصدر بيان مشترك يوم ١٥ مارس يعلق الاتفاق المبدئى حول إنهاء القتال، وبدأ الجانبان فى إعداد مجموعة الوثائق والتفاصيل التى يجب أن يتضمنها الاتفاق النهائى، وهى خطة تسريح القوات المتمردة، وخطة دمج المقاتلين فى الجيش الأنجولى، ومشروع العفو العام.. الخ، وهى هذا الاطار أسهم مجلس الأمن فى تهيئة الأجواء فأصدر فى الأسبوع الأخير من مارس بيانا يدعو الحكومة إلى الانفتاح الديمقراطى ويدعو يونيتا إلى انتهاز فرصة التسوية السياسية، كما أصدر قرارا بتمديد مهمة بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة حتى يوم ١٥ يوليو ٢٠٠٢.

- أصدر البرلمان الأنجولى بالاجماع يوم ٢ أبريل قانونا بالعفو العام عن جميع المقاتلين والمتمردين وأنصارهم ومؤيديهم من العسكريين والمدنيين الانجوليين والأجانب عما ارتكبوه من جرائم ضد الدولة، كذلك إسقاط جميع الاتهامات

والإلحاقات القضائية الصادرة من قبل، كذلك الإخراج عن جميع الأسرى  
والمسجونين باتهامات خاصة بالحرب الأهلية، والعضو عن جميع الأشخاص الفارين  
من الخدمة العسكرية الحكومية أو الوظائف الحكومية، ومبدأ هذا القانون الخاص  
بالعضو العام موجود في نصوص اتفاقيات ١٩٩١ و ١٩٩٤ السابقة بين الجانبين  
الأنجولييين.

● ترتب على هذه الخطوات اتمام التوقيع على السلام الرسمي والنهائي في البلاد، كما  
أتاحت هذه الخطوات الفرصة القانونية لمشاركة عدد من القيادات العسكرية والمدنية في  
حركة يونيتا وحضورهم في احتفال يوم ٤ أبريل، وكان يتقدم هذه القيادات الجنرال  
لوكامبا (جاتو) الذي يرأس حاليا اللجنة الإدارية لقيادة يونيتا بعد مقتل سافيمبي،  
وتذكر وسائل الاعلام أن الجنرال حضر بدون أن يحمل سلاحه الخاص وبدون حراسة  
خاصة، واعتبر هذا الحضور مؤشرا وتعبيرا عما يحدث في أنجولا حاليا، واستطردا  
نشير إلى أن القانون الأساسي لحركة يونيتا ينص على تشكيل اللجنة الإدارية للقيادة من  
١١ عضوا من العسكريين والمدنيين، وأن التشكيل يكون لمدة عام واحد يتم فيه انعقاد  
المؤتمر العام للحركة لانتخاب القيادة الشرعية الجديدة.

● ونستطيع القول في ثقة بأن أنجولا دخلت في مرحلة جديدة وهي المصالحة  
السياسية، وهي عملية متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولها  
مشكلاتها وقضاياها ومن بينها:

- عمليات عسكرية خاصة بنزع الألغام الموجودة والتي يحسب عددها بالملايين  
وترميم الطرق والكباري، وقد أعدت الحكومة برنامجا يمول بالملايين من الدولارات  
لتنفيذ هذه العمليات وسوف تستعين في تنفيذه بالمسرحين من حركة يونيتا.  
- عمليات سياسية خاصة بفرض الأمن والنظام في مناطق إنتاج اللامس ومسارح  
الحرب وإيقاف التجارة غير المشروعة، واقتضى هذا قيام الحكومة بتغيير عدد من  
حكام الأقاليم الذين يمثلون جناح التشدد في الحرب الأهلية السابقة، وعينت  
عددا من المستقلين ومؤيدي الحكومة الذين يتصفون بالدعوة للتفاهم والمصالحة،  
ومن جانب آخر أعلنت الحكومة من إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية قبل  
إجراء الانتخابات الرئاسية في نهاية العام الحالي أو في أوائل العام المقبل.

- كما تواجه البلاد قضية إعادة تشكيل وبناء الطبقة السياسية الحاكمة، وإعادة توزيع  
المناصب ومغانم الحكم بانضمام نخبة يونيتا إلى هذه الطبقة الحاكمة، ولكل من شرائح  
وهئات النخبة الحاكمة قواعد وانتماءات قبلية وإثنية وجمعية مختلفة، وفيها الأجيال  
القديمة والأجيال الجديدة، كذلك إجراء تعديلات دستورية تؤدي إلى مزيد من  
السلطات على مستوى حكم الأقاليم والمحليات ونقل السلطات من المركز إلى الأطراف.

# رفع الحصانة عن شيلوبا

● تابعت مجلة الاهرام الاقتصادي في العام الماضى اخبار واحداث الانتخابات الرئاسية في زامبيا، ومجمل الموقف ان الرئيس السابق شيلوبا تراجع عن السعى لتعديل الدستور ليسمح له بولاية ثالثة متتالية في رئاسة الدولة واكتفى بتعديل دستور الحزب الحاكم ليضمن استمرار رئاسته له، كما وشح المحامى ثيغى مواناواسا مرشعا لرئاسة الجمهورية، وقد ترتب على هذا الترشيح انشقاقات في داخل الحزب الحاكم، ولكن لان احزاب المعارضة منقسمة وشديدة الانقسام والتنافس فيما بينها، فقد نجح الرئيس مواناواسا في الفوز بالرئاسة الاولى في انتخابات ديسمبر ٢٠٠١.

● بعد اداء اليمين الدستورية قام الرئيس الحالى بتعيين الوزراء وشاغلي المناصب العليا في مؤسسات الدولة وفي القصر الجمهورى، وقد ترتب على هذا بداية الخلافات المستترة والمكتومة بين الرئيس الحالى والرئيس السابق. فقد جرى استبعاد كبار رجال الرئيس السابق، كما تم استبعاد الاسماء المتهمه بالتورط في الفساد وفي انتهاك حقوق الانسان. واقدمت بعض احزاب المعارضة على رفع دعوى في المحكمة العليا تطلب ابطال القانون الخاص بتسوية معاشات وامتيازات الرئيس السابق بدعوى انه لم يعتزل العمل السياسى ولم يتقاعد، وانه مازال نشطا في مجال الحياة السياسية، وقبلت المحكمة الدعوى والزمته برد جميع السيارات والتخلي عن جميع التسهيلات والامتيازات المالية مع اعادة ما سبق استلامه من ميزانية الدولة.

● ومن ثم ارضعت نبرة الخلاف بين الرئيس السابق والرئيس الحالى بمقولة ان الرئيس الحالى لم يطلب من الاجهزة القضائية الحكومية الدفاع الجاد عن موقف الرئيس السابق وبهذا يكون الرئيس الحالى ذاكرا للجميل والفضل، وتضاعلت مستويات الخلاف بين انصار الجانبين في داخل الحزب، وتمكن انصار الرئيس الحالى من عقد اللجنة التنفيذية واختيار الرئيس الحالى رئيسا للحزب وانتخاب نواب جدد للرئيس، وهذا الاجراء ادى الى خروج الخلاف بين الرئيسين الى العلن وبدأ كل منهما في تنظيم صفوف انصاره استعدادا لموقف الفصل.

● وخلال الاشهر الماضية منذ يناير ٢٠٠٢ انفجرت ثلاث قضايا كبيرة، الاولى هي قضية رفعها صحفيون ضد عدد من رجال الرئيس السابق بتهمة محاولة الاعتداء عليهم وانتهاك حقوق الانسان، والثانية هي قضية صفقة الكوبالت التي تمت في عهد الرئيس السابق، والاتهام انه جرى احداث تعديل بالتزوير في العقد بعد اتمام اجراءات الموافقة عليه قانونا، والمتهم فيها عدد من رجال الرئيس السابق بانهم تسلموا عمولات ورشاوى تقدر بالملايين من الدولارات، والقضية الثالثة هي صفقة شراء سلاح للجيش وان ثمن الصفقة قد دفع مقدما عند التوقيع وان الثمن يحسب بالملايين من الدولارات والاتهام هو



ان السلاح لم يصل حتى الآن الى زامبيا، ويقال في الشائعات ان السلاح قد وصل الى الكونغو وبيع هناك، وان ثمنه قد وزع في صورة مكافآت وعمولات ورشاوى لعدد من السياسيين الكبار في زامبيا.

● في مرحلة التقاضي امام المحكمة وفي عملية الدفاع والادعاء حول هذه القضايا، طلبت المعارضة السياسية اصدار حكم قضائي بمنع الرئيس السابق من السفر خارج البلاد وسحب جواز سفره، لانه مطلوب للادلاء بشهادته امام المحكمة، وتقول الشائعات ان عدد امن رجال الرئيس السابق المتهمين في هذه القضايا قد ايدوا استمداهم للاعتراف بتورط الرئيس شيلوبا في هذه الصفقات مع استمادته ماليا من العمولات المدفوعة ومن ناحية ثانية قام الرئيس موانا واسا باستئجار مكتب مشهور في بريطانيا في المحاسبات والمراجعة القانونية لبحث موضوع صفقة الكوبالت وتقديم تقرير عنها، وفيما قدم المكتب تقريره الذي يثبت المخالفات المحاسبية والقانونية، وترقب على هذا ان دخلت الحكومة طرفا في المحاكمة الخاصة بالقضية.

● واخيرا صوت اعضاء البرلمان في منتصف شهر يوليو الماضي على رفع الحصانة عن شيلوبا حتى يمثل امام التحقيق والمحاكمة، ولكن شيلوبا رفع دعوى عاجلة امام المحكمة العليا يطلب ابطال القرار البرلماني بدعوى اخطاء في الاجراءات وتزوير في احصاء الاصوات، ولكن المحكمة اصدرت حكمها برفض الدعوى المرفوعة من شيلوبا، ولهذا صار لزاما عليه ان يمثل امام المحكمة وان يحضر التحقيقات الجارية بشأن هذه القضايا.

# محاولة انقلاب فى كوت ديفوار

● فى النصف الثانى من شهر أكتوبر العالى تعرضت الدولة لمحاولة انقلاب عسكرى ، وتقول الاخبار المؤكدة ان المتمردين استولوا على عدد من المعسكرات والمنشآت العسكرية ومقار أجهزة أمنية فى العاصمة وهى مدينتين أخريين هما بواكيه وكورهوجو، وأن القتال دار بين المتمردين والقوات الموالية للحكومة، وأن الجنرال روبرت جيهى الحاكم العسكرى السابق للدولة فى عامى ١٩٩٩-٢٠٠٠ قد قتل معه أعداد من انصاره العسكريين المدنيين، وإن عددا من المسؤولين والوزراء قد قتلوا خلال القتال.

● وعلى الرغم من ان القتال قد توقف فى العاصمة فإنه مازال مستمرا فى المدينتين بواكيه وكورهوجو، ومع ذلك فالأسئلة والملاحظات السياسية مازالت تبحث عن اجابات وتوضيحات كالتالى،

- إن ما حدث يثبت ان المؤسسات الأمنية الحكومية لم يكن عندها سابق معلومات أو شواهد أو إنذارات بما يجرى الاصداد له من انقلاب، خاصة ان الأحداث تثبت ان ماجرى كان خطة كبرى للاستيلاء على مؤسسات ومنشآت عسكرية وأمنية فى ثلاث مدن، وإن منازل ومقار العديد من المسؤولين قد هوجمت ودمرت.

- ما تقوله وسائل الإعلام هو أن أساس التمرد هو قرار الحكومة بتسريح أعداد من الجنود وصف الضباط فى أول ديسمبر المقبل، وإن أعداد المسرحين تتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ فرد، وأن المتمردين يحتجون على هذا القرار ويطالبون ببقائهم فى الخدمة، ولكن خطة الهجوم والاستيلاء على المنشآت وأنواع الأسلحة وقوة النيران المستخدمة تدل على أن الموضوع أكبر من الاحتجاج، وإن عددا من الضباط والمدنيين قد اسهموا فى وضع الخطة، وأن المطالب المرفوعة تزايدت مثل طلب الاخراج عن العسكريين من السجون.

- إن انتقال الجنرال روبرت جيهى إلى ساحة المعركة فى أبيدجان بدلا من البقاء فى قريته التى لجأ إليها منذ خروجه من قصر الرئاسة عام ٢٠٠٠، حيث أقام وسط قبيلته ومعها حرسه الخاص من العسكريين السابقين يعطى مؤشرا مهما على أن الموضوع لا يقتصر على تمرد الجنود، وإنما هو تخطيط للاستيلاء على مؤسسات الدولة، فلما قتل الجنرال خلال إطلاق النار ومعها بعض الضباط الموالين له، اهتمت وسائل اعلام الدولة بإذاعة الأنباء وعرض الحدث على شاشة التلفزيون.

- تنتهم دولة كوت ديفوار بعض دول الجوار الجغرافى بأنها قدمت التسهيلات لهؤلاء المتمردين بالاقامة والتدريب فى معسكرات خاصة فى أراضيها، وبالإنتقال بأسلحتهم من هذه المعسكرات الى داخل كوت ديفوار وببدء القتال، وأن قوى المعارضة أجرت اتصالاتها وتضاماتها حول التمرد ثم تحول الموقف إلى محاولة الانقلاب

والاستيلاء على مؤسسات الحكم، والاتهام موجه إلى بوركينافاسو.

- إن الحكومة الفرنسية لها قاعدة عسكرية قرب ابيدجان بموجب الاتفاقية الدفاعية المعقودة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢، ولكن وزيرة الدفاع الفرنسية قالت إن القوات الفرنسية لن تتدخل في الصراع الداخلي الدائر في كوت ديفوار، وإن فرنسا تتابع الموقف بشأن سلامة المواطنين الفرنسيين للقيمين في البلاد، ولكن بعض وسائل الاعلام تقول إن القوات الفرنسية قدمت تسهيلات ومساعدات للقوات الموالية للحكومة وإن لم تشترك في القتال، كما تقول إن أنجولا قدمت معونات عاجلة لقوات الحكومة، حيث إن حكومة كوت ديفوار الحالية قد اتخذت منذ عام ٢٠٠٠ موقف تأييد لأنجولا ضد حركة يونيتا وسافيمبي.

- إن عددا كبيرا من النساء والرجال قد لجأ إلى السفارة الفرنسية طلبا للحماية، وأن فرنسا أعلنت رسميا أنها توفر الحماية إلى الحسن وأتار زعيم حزب تجمع الجمهوريين الذي لجأ إليها، بعد أن حدث نهب وتدمير لمنزله هرب خوفا من مؤامرة لاغتياله.

● في هذا الاطار العام للقتال اصدر الاتحاد الافريقي بيانا بادانة المحاولة، ويذكر البيان النص الوارد بالقانون الأساسي للاتحاد وما سبق صدوره من قرارات من منظمة الوحدة الافريقية بعدم الموافقة أو القبول بأي تغيير غير دستوري في الدول الافريقية.

● مازالت المواجهة المسلحة مستمرة بين الحكومة والمتمردين الذين يرفضون الاستسلام، ويزداد القلق حول احتمالات التحول في الموقف إلى ما يشبه الحرب الأهلية.

# حفظ السلام فى كوت دىڤوار

● حدث تطور خطير فى إحداث التمرد العسكرى فى كوت دىڤوار، اذ لم تتوصل الحكومة الى حل عسكرى حاسم ضد التمرد، كذلك امتنعت عن الدخول فى حل تفاوضى سياسى، وكان الحل السياسى هو جوهر البيانات الصادرة تأييدا لشرعية الحكومة، ولكن هذه البيانات طالبت بالحل التفاوضى، وهى التى صدرت عن فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الافريقى وليبيا ودول افريقية اخرى.

● وأمام احكام المتمردين لسيطرتهم على مدينة بواكيه ومدينة كورجو، ثم قيامهم بالسيطرة على مدينة ثالثة هى مدينة اودينى التى تقع قرب الحدود بين كوت دىڤوار وغيينيا، اقدمت الدول الاوروبية والأمريكية على إرسال قوات فرنسية وأمريكية وبريطانية لحماية الرعايا الاجانب من مدينة بواكيه واجلاء هؤلاء الرعايا واسرهم بما فيهم افراد الجالية الليبانية التى طلب لبنان من فرنسا العمل على حمايتهم وسلامتهم، وعلى مستوى ثان طلبت السنغال الاسراع فى عقد اجتماع لمنظمة ايكواس لغرب افريقيا بصفتها رئيسة هذه الدورة، كما استجابت ليجيريا وغانا بطلب مباشر من حكومة كوت دىڤوار بإرسال مساعدات عسكرية من الرجال والعتاد لاجماد التمرد.

● وكانت دول الفرنكوفون الافريقى قد باشرت اتصالاتها للتوصل الى حل تفاوضى بين الحكومة والمتمردين، واقترحت حكومتا السنغال والجابون عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الفرنكفون فى غرب افريقيا يحضره رئيس كوت دىڤوار ورئيس هولندا العليا، وأن يتعقد هذا الاجتماع فى الرباط عاصمة المملكة المغربية، ولكن الترتيبات لعقد المؤتمر توقفت ولم تنتج الاتصالات، لأن رئيس كوت دىڤوار لن يشارك بسبب اوضاع الازمة فى بلاده، ومن ثم تحولت السنغال الى طلب عقد اجتماع لمنظمة ايكواس لغرب افريقيا، خاصة ان لمنظمة تاريخا سابقا فى حفظ السلام ودعم الحكومة الشرعية فى سيراليون وغيينيا بيساو، ومنطقة الحدود بين ليبيريا وغيينيا وسيراليون، واستطردا نشير الى ان المنظمة آلية عسكرية لحفظ السلام باسم ايكومبوج.

● واروصول قوات خاصة فرنسية ثم امريكية وبعد ذلك بريطانية، هذا ان الموقف يتحول الى التدويل خاصة بعد ارسال قوات ليجيرية وغانية، ولكن الدول الاوروبية والأمريكية نسقت فيما بينها وتركت لفرنسا حرية التصرف والاتصال مع المتمردين فى مدينة بواكيه حيث يتركز اكبر عدد من افراد الجاليات الاجنبية وكذلك يوجد مقر الاكاديمية العالمية المسيحية التى تستقبل الاطفال من اوربيا وأمريكا للدراسة بها، وافلتت القيادة العسكرية الفرنسية فى التوصل لاتفاق هدنة مع قيادة المتمردين فى مدينة بواكيه لمدة ٤٨ ساعة، تدخل فيها القوات الفرنسية الى المدينة وتقوم باجلاء

الرعايا الاجانب والاطفال من الاكاديمية ، وقد حدث هذا بدون اى حادث او تعطيل لتنفيذ الاتفاق .

● المؤشرات الواضحة في وسائل الاعلام هي ان التمرد قد تحول الى مرحلة او بدايات الحرب الاهلية بين الحكومة والتمرد المسلح ، وان سيطرة المتمردين على المدن يعنى بداية حرب المدن بهجوم من جانب الحكومة ومن يحالفها ويستندها من دول غرب افريقيا مع استمرار المتمردين في المقاومة في الشوارع والبيوت ، وهذا يحدث الان في مدينة بواكيه طبقا للبيانات الصادرة عن قائد التمرد في المدينة وهو عريف صف ضابط ، وتقول الانباء ان اعدادا من المدنيين في هذه المدن قد انضمت الى المتمردين العسكريين ، على الرغم من ان زعماء الاحزاب المعارضة اعلنوا من مقارهم في ابيدجان انهم لا يؤيدون التمرد ويساندون موقف الحكومة الشرعي الدستوري ، وان تغيير الحكومة لا يكون الا بمصاديق الانتخابات الحرة النزيهة .

● إن التدخل الفرنسى الأمريكى البريطانى هو ترجمة للمشروع الثلاثى الذى قدمته هذه الدول عام ١٩٩٧ لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن حفظ السلام الافريقى كماتراه هذه الدول الاجنبية ، والتي اصدت تأكيد موقفها في البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية في كندا عام ٢٠٠٢ ، ومن جانب آخر فإن الوضع السياسى والاقتصادى الاجتماعى في كوت ديفوار قد تغيروا الى مظهر مطلقا الى ماكان عليه ، فقد كانت تعرف منذ استقلالها بأنها واحة الاستقرار والاستثمار وعلاقات التسامح بين الشعوب والقبائل الاصيلة في البلاد والعاملين القادمين من دول الجوار للعمل في مزارع الانتاج للسوق والتجارة العالمية .

# الحرب الأهلية فى كوت دىڤوار

● بدأت الأحداث يوم ١٩ سبتمبر وفى بعر عشرة أيام تحول التمرد العسكرى إلى محاولة انقلاب فاشلة، ثم إلى مقدمات الحرب الأهلية، وكانت الشواهد على مجرى الأحداث وتطوراتها هى أولاً: التوسع فى سيطرة التمرد على المدن فى منطقة الشمال ومحاولة السيطرة على مدن الوسط، وثانياً التغيير فى مطالب التمرد من رفض وتسريح الجنود إلى مطلب تحقيق الاستقرار والديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين، وإنهاء التفرقة ضد أبناء الشمال، وإعادة الجنود الذين هربوا من الخدمة منذ ثلاث سنوات، والإخراج عن الجنود المحتجزين حالياً، وإيقاف تشكيل الفرق العسكرية طبقاً للانتماء العرقى والإثنى وحل الموجود منها حالياً، وثالثاً ظهور أسماء من الضباط صفار الرتب فى قيادة التمرد وإعلان بعض أسماء هذه القيادات..

● اجتمعت منظمة إيكواس لقرب إفريقيا يوم ٢٩ سبتمبر وشارك فى الاجتماع الرئيس ميبكى بصفته رئيس الاتحاد الإفريقى، وشارك أمارا سيسى-الأمين العام الانتقالي للاتحاد الإفريقى (وهو مواطن من كوت دىڤوار)، وأمام المجتمعين كانت الخريطة السياسية للموقف واضحة، فقد اتسع نطاق التأييد والمعارضة للحكومة وللتمرد، وانضمت طبقات وفئات ثقافية ودينية إلى الجانبين، ولذلك صرف الاجتماع النظر عن سابق إعلان نيجيريا وغانا عن الاستعداد لإرسال جنود لمساندة الحكومة ضد التمرد، وأصدر الاجتماع قراراً بتشكيل لجنة اتصال فنية من ستة وزراء يمثلون ست دول من الأعضاء تقوم بإجراء اتصالات مع الجانبين المتواجهين لوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات من أجل الحل السياسى، وإذا لم تنجح هذه الخطوة فإن المنظمة مستعدة لنشر ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندي للفصل بين المتحاربين وتطويق أى تصعيد للحرب الأهلية، وأكد الاجتماع شرعية الحكومة برئاسة الرئيس جياجيو، وأن تغييرها مرفوض طبقاً لمبادئ الاتحاد الإفريقى بأسلوب الانقلاب العسكرى والوسائل غير الدستورية.

● أيدت فرنسا والولايات المتحدة قرارات منظمة إيكواس وأيضاً أعلن تأييدها عدد من الدول الإفريقية والأوروبية ذات الاهتمام بالاستقرار والأمن فى المنطقة الإفريقية، وهذا يعنى أن الأطراف الخارجية ترفض منطق حكومة كوت دىڤوار بأن البلاد تتعرض لغزو خارجى من جيرانها، وهو معنى أيضاً أن الحكومة لم تبذل جهداً حقيقياً فى المصالحة الوطنية، وأن المنتدى القومى الذى سبق أن عقدته الحكومة وشارك فيه زعماء المعارضة وأصدر قرارات المصالحة والتهذبة السياسية لجميع المواطنين- لم يشهد النظام السياسى العالى تطبيقاً كاملاً لقراراته فى موضوع المساواة بين المواطنين خاصة فى مجال الوظائف العليا المدنية والعسكرية، وفى مجال التعليم العالى والخدمات، وأن الرأى العام فى الشمال والغرب والوسط مازال يشعر بالتفرقة ضد المواطنين من غير أبناء قبائل

● بدأت لجنة الاتصال الفنية بالتعاقد مع رئيس الجمهورية الذي قبل دورها في موضوع إيقاف إطلاق النار والتفاوض، ثم قامت القوات الفرنسية بنقل اللجنة جوا إلى بواكيه حيث قيادة التمرد وقامت بتأمين الحراسة أثناء الاجتماع، وأعلنت اللجنة أن المتمردين قبلوا إيقاف إطلاق النار ثم بدأ التفاوض على ترتيبات لفصل بين القوات المتواجزة وعلى التسوية السياسية، وأعدت اللجنة وثيقة بذلك، ورتبت اجتماعا يحضره ممثلو الجانبين للتوقيع، ويكون أعضاء اللجنة شهودا على ذلك، ولكن الحكومة تراجعت عن إرسال وفد يمثلها للتوقيع معه تفويض رسمي من الحكومة واضطرت اللجنة إلى السفر إلى أبيدجان لمقابلة رئيس الجمهورية والحوار معه حول الموقف، وتقول الانباء المتداولة حتى كتابة المقال إن الحكومة طلبت ادخال عدد من المطالب الجديدة في الاتفاق مثل نزع سلاح المتمردين أولا، الأمر الذي أدخل الموقف من جديد في دوامة الأخذ والرد، وفي الوقت نفسه طالبت الحكومة بدعم عسكري فرنسي لتعطيل التمرد بقوة السلاح وهذا أثار قلق المتمردين.

● خلاصة القول أن استمرار موقف الحكومة في رفض السير في طريق الحل السياسي سوف يشعل نيران الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وأن الأزمة الحالية سوف تؤدي إلى خلط بين عناصر ومقومات الإثني والديني وبين الاجتماعي والاقتصادي وبين السياسي والعسكري، والاختلاف والتناقض واضح بين الشمال والجنوب، كما أنه سوف يجتذب عناصر تأييد لكل من الجانبين من أطراف خارجية، وهذا ماسبق أن حدث في سيراليون وفي ليبيريا.. الخ.

ولذلك فإن الأمل والثقة في دور قيادات منظمة إيكواس والاتحاد الأفريقي مازال كبيرا لتضاد نتائج اشتعال الحرب الأهلية في كوت ديفوار.

# قمة الفرانكفون وكوت ديفوار

● انعقد اجتماع القمة في بيروت في النصف الثاني من شهر أكتوبر الماضي وكانت قضية كوت ديفوار في مقدمة الاهتمامات التي جرى حوّلها النقاش في اجتماع مجلس الوزراء وفي اجتماع رؤساء الدول ، والسبب في هذا الاهتمام يعود الى مجموعتين من الاسباب ، الاولى هي المصالح الفرنسية المتنوعة والثانية هي الكثرة العددية لرؤساء الدول الفرانكفونية الافريقية .

● وقد تحدث عن القضية كل من البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء واجتماع رؤساء الدول ، والعناصر الاساسية لهذا الحديث هي :

١- تأكيد مبدأ معارضة الاستيلاء على السلطة بالقوة او بأسلوب الانقلاب ، مع ادانة اي زعزعة للنظام الدستوري في كوت ديفوار .

٢- دعوة الطبقات السياسية والقوى الاجتماعية الى الامتناع عن استخدام العنف ، وضرورة حماية امن الاشخاص في حياتهم وممتلكاتهم .

٣- الدعم الكامل لاسلوب الحوار والتفاوض السياسي كسبيل وحيد للمصالحة وحل الازمة في كوت ديفوار .

٤- المساندة الكاملة والمستمرة لدور منظمة ايكواس في حل الازمة ودعم المنظمة الفرانكفونية لاستمرار جهودها في التعاون مع ايكواس في الوساطة وحل الموقف سلميا .

● هذه السياسة السياسية للقرار توضح عن المواقف والاتجاهات التي سادت الاجتماعين عند مناقشة الموضوع ، ونجمل هذا القول فيما يلي :

١- لم يخرج مضمون القرار عن الموقف الفرنسي تجاه الازمة منذ بداياتها في شهر سبتمبر الماضي ، وهو ان المشكلة في الداخل وانها تتطلب حلا سياسيا تفاوضيا بين الحكومة والمتمردين ، كما ان السياسة الامريكية ساندت الموقف الفرنسي وطلبت من الحكومة في كوت ديفوار ان تتصرف بالبرونة في تعاملها مع التمرد .

٢- ان القرار هو رفض غير مكتوب في سياسة القرار ان تقول به حكومة كوت ديفوار من ان العملية هي غزو خارجي من قوات تساندها حكومة بوركينافاسو ، كما انه ادانة واضحة للمظاهرات والسيرات التي ينظمها انصار الحكومة بشكل شبه مستمر في العاصمة ابيدجان وترتب عليها تدمير وحرائق وقتل ، لهذا ناشدت دول الجوار فرنسا التدخل لحماية مواطنيها في كوت ديفوار مثلما فعلت حكومة لبنان ، ومع ذلك فقد استمر التصعيد في عملية التظاهر حتى طوقت بعضها القاعدة العسكرية الفرنسية في ابيدجان وطلبت اخراج الحسن واتارا من داخل مجمع السفارة الفرنسية الذي يحتوى فيه ، وقد استعملت القوات الفرنسية الغاز المسيل



• يتفق القرار الصادر عن القمة مع قرارات منظمة ايكواس السابقة بشأن مبادئ ايقاف اطلاق النار والفضل بين الجانبين والتفاوض السياسي ، وفي هذا المقام تجدر الاشارة الى أن القوات الفرنسية تقوم باجراءات الفصل حاليا بين الجانبين بصفة مؤقتة لحين وصول قوات منظمة ايكواس ، وقد اشارت الانباء الى أن قوات منظمة ايكواس سوف تتركز على نفس الخطوط وفي نفس المواقع التي توجد بها القوات الفرنسية حاليا والتي سوف تنسحب فور وصول هذه القوات .

● اعقب اختتام اعمال القمة الفرنكفونية انعقاد قمة افريقية مصفرة في ابيدجان ، فقد اجتمع رؤساء الدول الاعضاء في اللجنة المكلفة بمتابعة الموقف في كوت ديفوار والنضم اليهم الرئيس مبيكي بصفتة رئيسا للاتحاد الافريقى ، وعقد هؤلاء الرؤساء محادثات مع الرئيس جيا جيو للاتفاق على اجراءات وقواعد نشر القوات الافريقية وترتيب عملية الحوار والمحادثات بين الجانبين .

● ومن ناحية ثانية فإن فرنسا استمرت في اتصالاتها مع عدد من الدول الافريقية طلبا لدورها ومساندتها للحل السياسى التفاوضى ، ولهذا زار وزير الخارجية الفرنسية الجماهيرية الليبية وتقابل مع العقيد القذافى بصفته منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء لأنه اصدر بيانا لادانة محاولة الانقلاب العسكرية الفاشل ودعوة اطراف الازمة الى حل سياسى تفاوضى ، وتقول الانباء المتداولة ان المحادثات كانت مناسبة ناجحة للحديث عن تعاون فرنسى ليبي في افريقيا ، وان موضوع كوت ديفوار كان مطروحا للتقاش وتبادل الراى خاصة ان دول الجوار الجغرافى هي اعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء مثل بوركينا فاسو ومالى والنيجر والسنغال .. الخ .

● هكذا يتم التنسيق والتعاون بين جهود منظمة ايكواس ومنظمة تجمع الساحل والصحراء والمنظمة الفرنكفونية وفرنسا في تطوير الازمة والبدء في التفاوض والحوار بين الحكومة والمتمردين .

## الفهرس

٢.....مقدمة

٣.....تقديم

٥.....أولاً: الاحوال والوقائع فى دول الجوار الافريقى

٥٥.....ثانياً: الديموقراطية والانتخابات فى دول الجوار الافريقى



0 96  
66si

Biblioteca Alexandrina



0548498